دَعْوَةٌ أَصِيلَةٌ إِلَى مَنْهَجِ
الأَئِمَّةِ فِي اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ

خُطْبَةُ

الكِتَابِ المُؤَمَّلِ لِلرَّدِّ إِلَى الأَمْرِ الأَوَّلِ

(وهي الخطبة الكبرى المقدمة بين يدي
كتاب: "العلم الجامع بين الفقه والأثر")

تأليف

الشيخ الإمام العالم الحافظ شهاب الدين أبي محمد
عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي
المعروف بأبي شامة المقدسي
(٥٩٩ - ٦٦٥هـ)

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

جمال عزّون

أَضْوَاءُ السَّلَفِ

دَعْوَةٌ أصِيلَةٌ إِلَى مَنْهَجِ
الأَئِمَّةِ فِي اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ

خُطْبَةُ

الكِتَابِ المُؤَمَّلِ لِلرَّدِّ إِلَى الأَمْرِ الأَوَّلِ

(وهي الخطبة الكبرى المقدمة بين يدي
كتاب: "العلم الجامع بين الفقه والأثر")

تأليف

الشيخ الإمام العالم الحافظ شهاب الدين أبي محمد
عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعيّ
المعروف بأبي شامة المقدسيّ
(٥٩٩ - ٦٦٥ هـ)

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
جمال عزّون

أضواء السلف

ح مكتبة اضواء السلف ، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المقدسي، أبو شامة

خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول./ أبو شامة المقدسي؛ جمال عزون .- الرياض، ١٤٢٤هـ

٢٤٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٧ - ١ - ٩٣٧٩ - ٩٩٦٠

١- التقليد (اصول فقه) ٢- السنة أ- عزون، جمال (محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٥١,١٥ ١٤٢٤/٥٥٤

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٥٥٤
ردمك: ٧ - ١ - ٩٣٧٩ - ٩٩٦٠



الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي الحربي

الرياض - ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٠٥٥٤٩٤٢٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

أمّا بعد :

فقد فكّر الإمام أبو شامة المقدسيّ (٥٩٩ ـ ٦٦٥ هـ) رحمه الله في تأليف موسوعةٍ فقهيّةٍ تجمع مسائلَ الفقه بأقوالها وأدلّتها مع بيان الرّاجح منها، وكتب بين يدي هذا العمل الضّخم الذي سمّاه: " العِلْمُ الجامع بين الفقه والأثر " خطبةً مطوّلةً هي بمثابة مقدّمة للكتاب ومدخل إليه، وقد أبان في هذه المقدّمة عن منهجه العامّ الذي سيسلكه في تأليف ذاك الكتاب، لكن يظهر من إشارات للمؤلّف أنّ ضخامة الكتاب وشعور مصنّفه بإمكان اخترام المنيّة له قبل إنجاز العمل جعله يُدرج هذه الخطبة ـ التي هي بمثابة كتاب مستقلّ ـ ضمن عمل آخر التفت إليه و سمّاه : " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم "، وتتلخّص فكرتُه في لمّ شمل مصنّفاتٍ عديدةٍ كان أفردها أبو شامة لمسائل متنوعّة، وكلُّ مصنَّفٍ منها له اسمٌ خاصّ ومقّدمة، وابتدأ هذا العمل الموسوعيّ بخطبتنا هذه التي كتبها قديماً بين يدي مشروعه الطّموح: " العلم الجامع بين الفقه والأثر "، وعليه يمكن القولُ أنّ هذه الخطبة تجاذبتها موسوعتان نادرتان :

الأولى : تمّ لأبي شامة إنجازُها وسمّاها: " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم "، وجعل خطبتنا هذه أوّلها.

الثّانية : كان أملُه كبيراً في إنجازها وسمّاها قبل ظهورهـا: " العلـم الجـامع بين الفقه والأثر "، لكن ما تمّ له رحمه الله ذلـك إذ مـات قبـل أن يتحقّـق أملُـه الكبير، وتمّ له منه مقدّمتُه الحافلة هذه، فهي إذاً: " خطبة الكتـاب المُؤَمَّـل لـلرّدِّ إلى الأمر الأوّل "، والكتاب المؤمَّل هو: " العلم الجامع بين الفقه والأثر "، ومن هنا يظهر خطأُ من نشر المقدّمة وسمّاها اعتماداً على نسـخة مختصـرة: " مختصر الكتـاب المؤمَّـل لـلرّدّ إلى الأمـر الأوّل "، فليسـت الخطبـةُ مختصـراً للموسـوعة المذكورة لكنّها مقدّمة حافلة بين يديه.

إنّ كتابَ " العلم الجامع بين الفقه والأثر " وخطبتـه الكـبرى الـتي أسعد اليوم بنشرها ـ اعتماداً على نسختين خطّيّتـين ـ دعـوةٌ صادقـةٌ مـن إمـام عـالم للرّجوع إلى الأمر الأوّل وهو ما كان عليه أئمّةُ الأمصـار وفقهـاؤه الكبـار مـن اعتماد الأدلّة الشّرعيّة في معرفة مسائل الفقه دون التّعصّب للآراء، بل ديدنُهـم الوصول إلى الحقّ بدليله، وقد غاص أبو شامة ـ والحقّ يقال ـ في هذا الموضـوع بشجاعة نادرة وكفاءة علميّة واضحة، انتقد من خلالها واقعا مرّا عاشه الفقهاءُ في فترات من تاريخنا الإسلاميّ، بل عالج أشياء أدركهـا في زمانـه ولاحظهـا في أقرانه الفقهـاء خاصّـة أصحابـه الشّـافعيّة، وأبـرز بشـكل خـاصّ منهـج الإمـام الشّافعيّ في دراسـة الفقـه الإسـلاميّ دراسـةً تعتمـد علـى الأدلّـة الشّـرعيّة وفي مقدّمتها الكتاب الكريم والسّنّة النّبويّة الصّحيحة. ولا يمكـن القـارىء الكريـم أن يتصوّر أهداف مؤلّفنا الكبير أبي شامة المقدسيّ من هذا الكتـاب إلاّ بقـراءة مقدّمته قراءة كاملة يتفحّص من خلالها تلـك المقـاصد النّبيلـة في إصـلاح واقـع الفقه، وهو بعمله هذا يدعو دعوةً صادقةً للتّحاكم إلى الكتاب والسّـنّة في كـلّ أمر وقع فيه التّنازع والاختلاف، وقد صرّح هو بذلك في هذا النّصّ من خطبته هذه حيث قال رحمـه الله تعـالى : « لم أزل منذ فتح الله علـيَّ الاشـتغالَ بعلم

الشّريعة، وفَهْمِ ما ذَكَرَتْ من الاتّفاق والاختلاف ودلالات الكتاب والسُّنّة، مهتمّاً بجمع كتابٍ يجمعُ ذلك أو يقاربُه، توفيقاً من الله تعالى لمعاودة الأمر الأوّل، وهو ما كان عليه الأئمّةُ المتقدّمون من استنباط الأحكام من الأصلين مستظهرين بأقوال السّلف فيها طلباً لفهم معانيها، ثمّ يُصار إلى الرّاجح منها بطريقةٍ وددتُّ لو كان كفاني ذلك غيري ممّن هو في زمني، أو وجدتُّ أحداً من أصحابنا فعله قبلي، بل دأبُ كلِّ مصنِّفٍ من أصحابنا ومن غيرهم التّعصّبُ لمذهبه وترجيحُ قول إمامه في كلّ ما أتى به، وكان الواجبُ على الجميع نظرُهم بعين الإنصاف، في كلِّ ما وقع فيه الاختلاف، والصّيرورةُ إلى القول الرّاجح وهو الأقربُ إلى ما دلّ عليه الأصلان الكتابُ والسُّنّة، فيزول الخلافُ في كثير من المسائل، ولا يبقى منها إلاّ القليلُ على ما ستراه من السّبيل إن شاء الله تعالى. وهذا الكتابُ المشارُ إليه أرجو أن أكونَ ألممتُ فيه بامتثال أمر الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ ».

وهو نصٌّ يلخّص لنا بشكل واضح مقصدَ أبي شامة من كتابه الذي أمّله: " العلم الجامع بين الفقه والأثر "، والذي بقيت لنا منه مقدّمتُه التي أدّت ـ فيما أحسب ـ غايتها، وكان فيها لعشّاق التّراث العزاءُ عن ذاك الكتاب.

وكتب :
جَمَال عَزُّونْ
في المدينة النّبويّة ٢٦ / ١٢ / ١٤٢٣ هـ
azounedjamel@hotmail.com
هاتف محمول ٠٥٢٧٧٨٣٦٦

أوّلاً :

ترجمةٌ مختصرةٌ لأبي شامة المقدسيّ

وفيها ما يلي :

١ ـ مدخلٌ إلى مصادر ترجمته
٢ ـ اسمُه ، نسبه .
٣ ـ مولدُه .
٤ ـ نشأتُه العلميّة .
٥ ـ رحلاتُه .
٦ ـ شيوخه .
٧ ـ تلاميذه .
٨ ـ ثناء العلماء عليه .
٩ ـ مؤلّفاته .
١٠ ـ شعْرُه .
١١ ـ وفاتُه .

أوّلاً :

ترجمةٌ مختصرةٌ لأبي شامة المقدسيّ
(٥٩٩ - ٦٥٦ هـ)

١ - مدخلٌ إلى مصادر ترجمته :

لقد ترجمَ أبو شامة لنفسه ترجمةً ذاتيةً في كتابه « الذّيل على الرّوضتين » حين جاء ذِكْرُ سنة ٥٩٩ هـ وهي سنةُ مولده، وتعتبر هذه التّرجمةُ المعينَ الأوّل الذي استقى منه المترجمون له، وهي ترجمةٌ لها قيمتُها العلميّةُ لأنّها صدرت من المؤلِّف نفسِه؛ فهي أوثقُ مصدرٍ يحدِّدُ لنا معالمَ التّرجمة من اسمٍ ونسبٍ وكنيةٍ ونشأةٍ وشيوخٍ ومؤلّفاتٍ، وغير ذلك من أمورٍ لها صلةٌ بالعَلَمِ المُتَرْجَم.

لقد تحدّث أبو شامة عن اسمه وكنيته ولقبه ونسبه ومكان مولده وتاريخه، وعن أصل جدِّه أبي بكر محمّدٍ، وسلسلَ ذِكْرَ نسل هذا الجَدِّ إلى أن وصلَ إلى ذِكْرِ نفسه، وهنا يبدأُ بالحديث عن نشأته العلميّة، وتحبيب الله تعالى له من صغره حفظَ القرآن وطلبَ العلم، ثمّ حجّه ورحلاته العلميّة، والمنامات الحسنة التي رُئيت له، وقد أطال في ذِكْرها لكنّه اعتذر عن ذلك قائلاً: « وإنّما سطّرتُ هذه المناماتِ وغيرها تحدُّثاً بنعم الله تعالى كما أمر سبحانه في قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾، و قال النّبيّ ﷺ : " لم يبقَ من المُبشِّرات إلاّ الرّؤيا الصّالحة يراها المؤمنُ أو تُرى له ".

اللّهمّ أوزعنا شكرَ هذه النِّعم، واختم بخيرٍ، واستُرنا في الدُّنيا والآخرة، وآمِنّا مكرَك، ولا تُنسنا ذِكْرَك »[١].

ثمّ ذكرَ أسماءَ كثيرٍ من مؤلّفاته، وشيئاً من الشّعر الذي مدحه به أصحابُه، ولم يُخلِ ذلك من ذِكْرِ شيءٍ من صفاته وشمائله، وختم التّرجمة بشيءٍ من نظمِه.

والحاصلُ أنّ هذه التّرجمةَ أصلٌ في بابها، كشف لنا بها أبو شامة عن أشياء مهمّةٍ تتعلّقُ بحياته الشّخصيّة والعلميّة.

وفي حكم هذه التّرجمة ما بثّه أبو شامة في مؤلّفاته العديدة خاصّة منها كتابه « الذّيل على الرّوضتين » ابتداءً من سنة مولده ٥٩٩ هـ إلى سنة وفاته ٦٦٥ هـ، وهي ستّةٌ وستّون عاماً بثّ فيها أبو شامة في الكتاب المذكور معلوماتٍ هامّةٍ جدّاً تُعتبرُ في حكم التّرجمة الذّاتيّة، حيث تحدّث فيها عن شيوخه وأسرته ومؤلّفاته وحوادثَ كثيرةٍ جدّاً عاشها طيلة هذه السّنوات. وشيءٌ آخرُ لاحظتُه في تراث أبي شامة هو كثرةُ إحالاتِه على مصنّفاته ممّا يُساعدُ الباحثَ في وصف كثيرٍ من تُراث هذا العَلَمِ الفَذِّ.

أمّا سائرُ مصادر ترجمته[٢] فلا يلاحظُ النّاظرُ فيها إضافاتٍ جادّةٍ على ما ذكره أبو شامة نفسُه في كتابه السّابق، إلاّ أشياء نادرة تتعلّق بأوصافه العلميّة، وما سمعه من بعض شيوخه، ونحو ذلك من أمورٍ لها صلةٌ به.

---

(١) الذّيل على الرّوضتين ٣٩ .

(٢) انظر مصادر ترجمته الكثيرة جدّاً في حاشية تاريخ الإسلام ، وفيات ٦٦٥هـ، ص ١٩٤.

٢ ـ اسمُه ، نسبه :

هو العلاّمةُ الحافظُ أبو القاسم عبدُ الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكرٍ بن إبراهيم بن محمّد بن محمّدٍ المقدسيُّ الدّمشقيُّ الشّافعيُّ، عرف بأبي شامة لشامةٍ كبيرةٍ فوق حاجبه الأيسر[١].

٣ ـ مولدُه :

وُلد أبو شامة ليلة الجمعة الثّالث والعشرين من ربيع الآخر من سنة ٥٩٥ هـ، برأس دَرْبِ الفَواخير بدمشق داخل الباب الشّرقيّ[٢].

٤ ـ نشأته العلميّة :

نشأ أبو شامة محبّاً للعلم، ورزق من صغره همّةً عاليةً في طلبه، وفي هذا يقول: « وحَبَّبَ اللّٰه تعالى إليه[٣] من صغره حفظَ الكتاب العزيز وطلب العلم، فجعل ذلك همّتَهُ فلم يشعُر والدُه به إلاّ وهو يقول له: قد ختمتُ القرآن حفظاً، ثمّ أخذ في معرفة القراءات السّبع والفقه والعربيّة والحديث وأيّام النّاس ومعرفة الرّجال وغيرها من العلوم »[٤].

٥ ـ رحلاته :

خرج أبو شامة من دمشق أربع مرّاتٍ سنة ٦٢١هـ، ٦٢٢هـ، ٦٢٤هـ، ٦٢٨هـ وفي هذا يقول: « وحجّ مع والده سنة إحدى وعشرين

---

(١) الذّيل على الرّوضتين ٣٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يعني نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

وستّمائة، ثمّ حجّ في التي بعدها أيضاً، ثمّ سافر إلى البيت المقدس زائراً سنةَ أربع وعشرين، وسافر إلى الدّيار المصريّة سنةَ ثمانٍ وعشرين، واجتمع بشيوخ هذه البلاد في ذلك الوقت بمصر والقاهرة ودمياط والإسكندريّة، ثمّ لزم الإقامةَ بدمشق عاكفاً على ما هو بصدده من الاشتغال بالعلم وجمعه في مؤلّفاته، والقيام بفتاوى الأحكام وغيرها »[1].

٦ ـ شيوخه[2] :

حظي أبو شامة بالتّتلمذ على علماء أجلّاء، واستفاد منهم علماً كثيراً، وأشهرُ هؤلاء :

- ـ ابنُ قدامة المقدسيّ ت ٦٢٠ هـ .
- ـ ابن الصّلاح الشّهرزوري ت ٦٤٣ هـ .
- ـ علم الدّين السّخاوي ت ٦٤٣ هـ .
- ـ ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ .
- ـ العزّ بن عبد السّلام ت ٦٦٠ هـ .

٧ ـ تلاميذه :

كان لاشتغال أبي شامة المقدسيّ بالتّدريس أثرٌ في كثرة تلاميذه الذين أقبلوا عليه للنّهل من واسع علمه، وصاروا بعده أئمّةً ذاع صيتُهم في الأمصار وأشهرُهم :

---

(١) الذّيل على الرّوضتين ٣٩ .

(٢) انظر عن شيوخه وتلاميذه مقدّمة الباعث على إنكار البدع والحوادث ١٥ ـ ١٦ لمشهور حسن سلمان ـ رعاه الله تعالى ـ

- ـ محيي الدِّين النّووي ت ٦٧٦ هـ .
- ـ أبو بكر الحريري المزّي ت ٧٢٦ هـ .
- ـ أيّوب بن نعمة المقدسيّ ت ٧٣٠ هـ .
- ـ أحمد أبو الهدى ت ٧٢٢ هـ .
- ـ أبو عبد الله الكفري ت ٧١٩ هـ .
- ـ أبو العبّاس اللّبّان ت ٧٠٦ هـ .
- ـ أبو العبّاس الفزاريّ ت ٧٠٥ هـ .
- ـ برهان الدِّين الإسكندرانيّ ت ٧٠٢ هـ .

٨ ـ ثناء العلماء عليه :

تبوّأ العلاّمةُ أبو شامة مكانةً رفيعةً عند العلماء، فأثنوا على علمه وديانته، وهذه بعضُ أقوالهم في ذلك :

قال ابنُ كثير : « وبالجملة فلم يكن في وقته مثله في نفسه، وديانته، وعفّته، وأمانته »[١].

وقال الفزاريُّ:« بلغ الشّيخُ أبو شامة درجةَ الاجتهاد »[٢].

وقال الذّهبيُّ: « الإمامُ العلاّمةُ ذو الفنون...الفقيهُ المقرىءُ النّحويُّ »[٣].

وقال ابنُ جماعةٍ : « كان إماماً في علوم القرآن، والحديث، والفقه، والعربيّة، وأيّام النّاس، ومعرفة الرّجال، وغير ذلك »[٤].

---

(١) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) تاريخ الإسلام وفيات ٦٦٥ هـ ، ص ١٩٥ .

(٤) مشيخة ابن جماعة ١/٣٠٠ .

وقال السّخاويُّ : « كان عالماً راسخاً في العلـم، مُقرئـاً محدِّثـاً نحويـاً، يكتبُ الخطَّ المليحَ المُتْقَنَ، مع التّواضع والانطراح، والتّصانيف العدّة »(١).

٩ ـ مؤلّفاته :

حظي أبو شامة بكثرة التّآليف مع الجـودة والتّحقيـق والإتقـان، وقـد مدحها العلماء، وأشادُوا بقيمتها العمليّة .

قال الذّهبيُّ : « وتصانيفُه كثيرةٌ مفيدةٌ »(٢) .

وقال ابن كثيرٍ : « هو صاحبُ المصنّفات الكثيرة العديدة المفيدة »(٣).

وقال ابن جماعة ـ بعد أن ذكرَ إمامتَه في فنون عـدّة ــ: « وصنّـف في جميع ذلك تصانيفَ مفيدةً »(٤).

ومن أشهر(٥) مؤلّفات العلاّمة أبي شامة :

« الرّوضتين في أخبار الدّولتين »، و« الذّيل عليه »، و« إبـراز المعـاني من حرز الأماني »، و« المرشد الوجيز إلى علومٍ تتعلّـق بالكتـاب العزيـز »، و« البسملة »، و« شرح الحديث المقتفى في مبعث النّبيّ المصطفــى ﷺ »(٦)،

---

(١) الإعلان بالتّوبيخ ٦٠ .

(٢) تذكرة الحفّاظ ١٤٦١/٤ .

(٣) البداية والنّهاية ٢٥٠/١٣ .

(٤) مشيخة ابن جماعة ٣٠٠/١ .

(٥) قد ذكر المؤلّـفُ في الذّيـل علـى الرّوضتين ٣٩ ــ ٤٠ عـدداً كبـيراً مـن أسمـاء مؤلّفاتـه، واستقصى الكلامَ على مطبوعها ومخطوطها البحّاثةُ مشهور حسن سلمان في تحقيقه لكتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث.

(٦) يسّر لي المولى سبحانه نشرَه عام ١٤٢٠ هـ في مكتبة العمرين بدولـة الإمـارات العربيّـة المتّحدة، وأنا بصدد إعداد نشرة ثانية له إن شاء الله تعالى.

و« السّواك »، وكتابنا هذا: « خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل »، وغير ذلك من مؤلّفاته النّافعة المفيدة.

١٠ ـ شعْرُه :

قال الحافظُ كثيرٍ : « وقد كان ينظمُ أشعاراً في أوقاتٍ؛ فمنها ما هو مُستحلى، ومنها ما لا يُستحلى، فاللهُ يغفرُ لنا وله »[1].

ومن شِعْر أبي شامة قولُه في السّبعة الذين يُظلّهم الله بظلّه :

وقال النّبيُّ المصطفى إنّ سبعةً يُظِلُّهمُ اللهُ العظيمُ بظلِّهِ
محبٌّ عَفيفٌ ناشىءٌ مُتصدِّقٌ وباكٍ مُصَلٍّ والإمامُ بعدلِهِ[2]

ويقول عن العزلة والانفراد :

« كان المصنِّفُ ـ يعني نفسه ـ عفا الله عنه محبّاً للعزلة والانفراد، غيرَ مؤثرٍ للتّردُّد إلى أبواب أهل الدُّنيا، مُتجنباً المزاحمةَ على المناصب، لا يُؤثرُ على العافية شيئاً ، ومن شِعْرِه :

الثّوبُ واللُّقمةُ والعافيهْ لقانعٍ مِنْ عيشهِ كافيهْ
وما يَزِدْ فالنّفسُ ليستْ به وإن تكُنْ بملكهِ راضيهْ »[3].

وقال الدّمياطيُّ : « أنشدنا أبو محمّدٍ الشّافعيُّ ـ يعني أبا شامة ـ لنفسه في أوّل كتابه الذي صنّفه وهو: جواب المسألة في وجوب البسملة :

---

(١) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠ .

(٢) الذّيل على الرّوضتين ٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ٤٣ .

ضمّنتُ ذا الجُزْءِ جوابَ المسألَهْ   في ذِكْرِ تقريرِ وجُوبِ البسملَهْ
وسُنَّةِ الجَهْرِ بها كالحَمْدَلَــــهْ   وشَرْحِها بعون اللهِ والحَمْدُ لَهْ »[١].

١١ ـ وفاتُه :

اتّفقت مصادرُ ترجمة أبي شامة على أنّ وفاته كانت في التّاسع عشر من شهر رمضان سنة ٦٦٥ هـ. وقبل ذلك ببضعة أشهر وبالضّبط في السّابع من شهر جمادى الآخرة من هذه السّنة جاءه اثنان من الجَبَلِيَّةِ إلى بيته في صورة صاحب فُتيا، فضرباهُ ضرباً مُبَرِّحاً كاد أن يَتلف منه، وراحا ولم يدر بهما أحدٌ، ولا أغاثهُ أحدٌ[٢].

وقد ضرب أبو شامة في محنته هذه مثلاً رائعاً في الصّبر على الأذى، ولم يجزع ولا تسخّط، بل احتسب فيما حصل له الأجرَ الجزيل والثّواب العظيم من ربِّ العالمين.

رحم اللهُ أبا شامة ، وأجزل له المثوبة على ما ترك من مؤلّفاتٍ نافعةٍ، ما زال النّاسُ ينهلون منها، رغم مرور قرابة ثمانية قرونٍ على وفاته.



(١) معجم الدّمياطي ٢/ل ١٦ أ .

(٢) انظر الذّيل على الرّوضتين ٢٤٠، وتاريخ الإسلام ـ وفيات ٦٦٥هـ، ص ١٩٦.

ثانيا :

خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوَّل

وفيه المباحث الآتية :

أوّلاً : عنوان الكتاب

ثانياً : توثيق نسبة الكتاب لأبي شامة

ثالثاً : تاريخ تأليف الكتاب

رابعاً : مصادرُ المؤلّف في الكتاب

خامساً : موضوع الكتاب وقيمته العلميّة

سادساً : نسختا الكتاب

سابعاً : نظرة حول نشرة مختصرة للكتاب

ثامناً : مقدّمةُ الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلوم

ثانيا :

خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوَّل

أوّلاً : عنوان الكتاب

إنّ عنوان هذا النصّ التّراثيّ الذي بين أيدينا اليوم هو: " خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوَّل "، ويدلّ عليه أمور ثلاثة :

الأوّل : أنّه العنوان المثبت في طرّة النّسخة الأولى ففيها: " خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوَّل تأليف الشّيخ الإمام العالم البارع الحافظ العلاّمة مفتي الفرق شهاب الدِّين أبي محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشّافعيّ المقدسيّ ... ".

وكذا جاء العنوان نفسُه في الورقة الأولى من نسخة الجزائر حين ذُكرت عناوين الكتب المندرجة تحت " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم "، وأوّل ذلك: " خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل، وهي مقدّمة نافعة بين يدي كتاب العلم الجامع بين الفقه والأثر ".

الثّاني : أنّه العنوان الذي ذكره المؤلِّف في ترجمته لنفسه في كتابه " الذّيل على الرّوضتين " فقال ـ وهو يسرد أسماءَ مؤلّفاته ـ :

« ومنها الكتاب المرقوم في جملةٍ من العلوم؛ يجمع عدّةَ مصنّفاتٍ في

مجلّدين الأوّل فيه: خطبةُ العلم الكبرى التي سمّاها: خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل ... »[١].

الثّالث : أنّه العنوان المذكور عند العلائيّ في ثبته المسمّى " إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة " حيث قال ـ وهو يسرد مؤلّفات أبي شامة ـ : « وكتاب خطبة الكتاب المؤمَّل في الرّدِّ[٢] إلى الأمر الأوّل »[٣].

أمّا ما جاء عند ابن كثير[٤] من تسميته: " الرّدّ إلى الأمر الأوّل "، وابن الجزريّ[٥]: " كتاب المؤمَّل " فذاك اختصار في التّسمية لم يُراعَ فيه العنوان الدّقيق الذي اختاره المصنِّفُ لكتابه.

وأمّا العنوان المثبت في نشرة صبري الكرديّ و صلاح الدِّين مقبول : " مختصر الكتاب المؤمّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل "[٦] فخطأٌ من وجهين :

الأوّل : أنّ الاعتماد في تلك النّشرة كان على نسخة مختصرةٍ لا تمثّل حقيقةً النّصّ الكامل للكتاب الذي وفّرته لنا نسخةُ شستربتي والجزائر، فلو قيل: " مختصر خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل " لكان أقرب لواقع تلك النّشرة.

---

(١) الذّيل على الرّوضتين ٣٩ .

(٢) يلاحظ أنّه قال: " في الرّدّ "، والذي في مخطوطتي كتابنا: " للرّدّ "، وهو الأولى.

(٣) إثارة الفوائد المجموعة ق ٧٨ أ.

(٤) البداية والنّهاية ٤٧٣/١٧ .

(٥) غاية النّهاية ٣٦٥/١ .

(٦) وتبعهما على ذلك الشّيخُ مشهور حسن سلمان في مقدّمة تحقيقه لكتاب أبي شامة المقدسيّ : " الباعث على إنكار البدع والحوادث " ٢٢.

الثّاني : أنّ الكتاب المؤمَّل الذي أمّله أبو شامة هـو: " العلـم الجـامع بـين الفقه والأثر " وهو موسوعة ضخمة لم يُقدّر لهـا الظّهـورُ، وموضوعُها مسـائل الفقه بأقوالها وأدلّتها، و لم يُعرف لهذا الكتـاب مختصرٌ، ومـا في نشـرة الكـردي ومقبول هو مختصر لخطبته الحافلة التي كتبها مقدّمةً بين يدي ذاك الكتاب.

ثانياً : توثيق نسبة الكتاب لأبي شامة

لا مجال للشّكِّ إطلاقاً في أنّ هذا الكتاب « خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل » هو مـن تـأليف العلاّمـة أبـي شـامة المقدسـيّ، فقـد جـاء منسوباً إليه في طرّة النّسختين، و لم نجد هذا الكتابَ معزوّاً لغيره.

ويؤكِّدُ صحّةَ هذه النّسبة ثلاثةُ أمورٍ :

الأوّل : الأسلوبُ واضحٌ أنّه من نسج أبي شامة لمن قارن بـين كتابـه هذا وسائر مؤلّفاته الأخرى.

الثّاني : أحال في هذا الكتاب على تصنيفين معروفين أنّهما من تأليفه هما كتاب " البسملة "، و " مختصر تاريخ دمشق ".

الثّالث : أنّ مترجميه كالعلائيّ وابن كثير وابن الجزري[1] رحمهـم الله عزوا إليه هذا الكتاب.

ثالثاً : تاريخُ تأليف الكتاب

ليس ثمّة تاريخ دقيق يحدّد لنا زمـن تـأليف أبـي شـامة، لهـذا الكتـاب لكنّنا نعلم أنّ نسخة الجزائر ـ التي عليهـا خـطُّ المؤلِّـف في مواطـن ـ كـان

---

(١) إثارة الفوائد المجموعة ق ٧٨ أ، والبداية والنّهاية ١٧/٤٧٣، وغاية النّهاية ١/٣٦٥.

الفراغُ مـن نسـخها سـنة ٦٥٥ هـ، وذلـك يشـير بوضـوح إلى أنّ تـأليف الكتاب كان قبل هذا التّاريخ أو فيه علـى أبعـد تقديـر، والمصنِّفُ في هـذا التّاريخ كان بلغ من العمر ستّاً وخمسين عاماً، ولم يبق على وفاته إلاّ عشـرُ سنواتٍ رحمة الله عليه.

رابعاً : مصادرُ المؤلِّف في الكتاب

اعتمد العلاّمة أبو شـامة في كتابـه « خطبـة الكتـاب المؤمَّـل لـلرّدِّ إلى الأمر الأوّل » على آيات قرآنية وأحاديث نبويّة وآثار عن أصحاب رسـول الله ﷺ وأقوال لأئمّة التّابعين ومن بعدهـم مـن أعـلام، وأعمـل فيهـا نظـره بالاستنباط والاستشهاد واستخلاص الدّلالات في المواضيع التي تطـرّق لهـا، كما أفاد من مصادر كثيرة ـ سوى الصّحيحين والسّنن ـ صرّح بالنّقل عنها كالرّسالة للشّافعيّ ومختصر المزنيّ والتّلخيص لابن سريج وشرحه لأبي عليّ السّنجيّ وتهذيب البغويّ ورسالة البيهقيّ إلى أبي محمّد الجوينيّ وغيرها.

خامساً : موضوع الكتاب وقيمته العلميّة

يكتسي الكتابُ قيمةً علميّةً من قيمة مؤلِّفه ومكانته في العلـم وقيمـة الموضوع الذي عالجه الكتابُ، ولا شكَّ أنّ أبـا شـامة المقدسـيَّ عـالمٌ فـذٌ، ومحقِّقٌ بارعٌ، يميل مع الدّليـل حيـث كـان، وينبـذ التّقليـد، ومؤلّفاتـه خـيرُ شاهدٍ على مسلكه الاجتهادي حتّى قال الشّيخُ تاجُ الدِّين الفزاريُّ: « بلـغ الشّيخُ شهابُ الدِّين أبو شامة رتبةَ الاجتهاد »[1]، وهذا الكتاب دعوةٌ مـن مؤلِّفه لإحياء الاجتهاد الذي كان عليه أئمّةُ الفقه، ونبذٍ للتّقليـد والتّعصّـب

---

(١) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠ .

اللّذين ابتليت بهما الأمّةُ، كتبه مؤلِّفُه مقدّمةً بين يدي مشروع كبير فكّر فيه طويلاً، وأمّل صادقاً أن يرى النّور قبل أن تخترمه المنيّة، وذلك واضح جليّ من إشارات عدّة في ثنايا هذه الخطبة التي وضع فيها أبو شامة خطوطاً عريضةً لمشروعه النّادر الذي سمّاه : " العلم الجامع بين الفقه والأثَر "(١)، وهو موسوعة فقهيّة تهدف إلى دراسة مسائل الفقه دراسة مقارنة مع ترجيح القول الذي تعضده الأدلّة، دون التّعصّب لما استقرّ عليه مذهبٌ من المذاهب الفقهيّة، وهو اتّجاه انتقده المؤلِّفُ بشدّة على الفقهاء عامّة والشّافعيّة على وجه الخصوص، كما انتقد مسالك الفقهاء المحقّقين الذين درسوا مسائل الفقه دراسة مقارنة مع الأدلّة والمناقشات والتّرجيح لكنّه ترجيح - في نظر أبي شامة - لا يخرج عن نطاق ما استقرّ عليه المذهب، والواجبُ في نظره الارتقاء عن هذه الدّرجة إلى أخرى يسعى الفقيهُ من خلالها للوصول إلى الرّاجح الذي دلّت عليه الأدلّةُ، بغضّ النّظر عن كونه الأمر الذي استقرّ عليه مذهبُ إمامه أو غيره، ولنستمع إلى المؤلِّف حيث يقول :

« لم أزل منذ فتح اللهُ عليَّ الاشتغالَ بعلم الشّريعة، وفَهْمِ ما ذَكَرَتْ من الاتّفاق والاختلاف ودلالات الكتاب والسُّنّة، مهتمّاً **بجمع كتابٍ يجمعُ ذلك أو يقاربُه**، توفيقاً من الله تعالى لمعاودة الأمر الأوّل، وهو ما كان عليه الأئمّةُ المتقدّمون من استنباط الأحكام من الأصلين مستظهرين بأقوال السّلف فيها طلباً لفهم معانيها، ثمّ يُصار إلى الرّاجح منها بطريقةٍ وددتُّ لو كان كفاني ذلك غيري ممّن هو في زمني، أو وجدتُّ أحداً من أصحابنا فعله قبلي، بل دأبُ كلِّ مصنِّفٍ من أصحابنا ومن غيرهم

(١) وسمّاه المؤلّف في كرّاسة جامعة لمسائل نافعة ق ١ أ - ب: " الجمع بين الفقه والأثر وردّ ما اختلف فيه إلى القرآن والخبر بصحيح النّظر ".

التّعصّبُ لمذهبه وترجيحُ قول إمامه في كلّ ما أتى به، وكان الواجبُ على الجميع نظرُهم بعين الإنصاف، في كلِّ ما وقع فيه الاختلاف، والصّيرورةُ إلى القول الرّاجح وهو الأقربُ إلى ما دلّ عليه الأصلان الكتابُ والسُّنّة، فيزول الخلافُ في كثير من المسائل، ولا يبقى منها إلاّ القليلُ على ما ستراه من السّبيل إن شاء الله تعالى. وهذا الكتابُ المشارُ إليه أرجو أن أكونَ ألممتُ فيه بامتثال أمر الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[١] »[٢].

وبالتّأمّل في نصوص هذه الخطبة يرى الباحثُ أنّ أبا شامة المقدسيّ أشار إلى أمورٍ كان ينوي سلوكها في تأليف كتابه الكبير " العلم الجامع بين الفقه والأثر " ومنها :

١ ـ كتابة مقدّمة أصوليّة قبل الخوض في مسائل الفقه :

وإليك بعض النّصوص الدّالّة على ذلك :

قال أبو شامة رحمه الله تعالى: « ثمّ إنّ مِنْ مذهبه ـ يعني الشّافعيّ ـ رحمه الله تركُ الاحتجاج بالمراسيل إلاّ بشروطٍ سنذكرُها في **مقدّمة الأصول** إن شاء الله تعالى »[٣].

وقال: « قال الرّبيع: قال الشّافعيّ: قد أعطيتُك جملةً تُغنيكَ إن شاء الله: لا تَدَعْ لرسول الله ﷺ حديثاً أبداً إلاّ أن يأتي عن رسول الله ﷺ خلافُه، فتعمل

(١) النّساء : الآية ٥٩ .

(٢) خطبة الكتاب المؤمّل ١٠٧ .

(٣) نفسه ١٢١ .

بما قلتُ لك في الأحاديث إذا اختلفت. وسيأتي ذلك في **مقدّمة الأصول** إن شاء الله تعالى »[١].

وقال أيضاً: « وأمّا الذين يُظهرون التّعصّبَ لأقوال الشّافعيّ كيفما كانت وإن جاءتْ سُنّةٌ بخلافها فليسوا مُتعصّبين في الحقيقة؛ لأنّهم لم يمتثلوا ما أَمر به إمامُهم، بل دأبهم ودَيْدَنُهم إذا أُورد عليهم حديثٌ صحيحٌ ـ هو مذهبُ إمامهم لو وقف عليه لقال به ـ أن يحتالوا في دَفْعِه بما لا ينفعُهم، لِمَا نُقل عن إمامهم مِنْ قَوْلٍ قد أَمَرَ بتركه عند وجدان ما يخالفُه من السُّنّة، هذا مع كونهم عاصين بذلك لمخالفتهم ظاهرَ كتاب الله وسنّة رسوله على ما سنبيّنُه إن شاء الله تعالى في فصل كيفيّة اتّباع الكتاب والسُّنّة من كلام الشّافعيّ رحمه الله وغيره في **مقدّمة الأصول** السّابق ذِكْرُها »[٢].

٢ ـ توثيق أقوال أئمّة المذاهب من كتبهم الخاصّة أو كتب تلاميذهم فمن بعدهم، توخّياً للأمانة العلميّة :

وفي هذا يقول : « وإذا كان هذا الخَلَلُ قد وقع منهم في نقل نصوص إمامهم فما الظّنُّ بما ينقلونه من نصوص باقي المذاهب؟ فترى في كتبهم من ذلك أشياءَ ينكرُها أصحابُ تلك المذاهب، وكأنّ الخَلَلَ إنّما جاءهم من تقليد بعضهم بعضاً فيما ينقله من مذهب غيره أو من نصّ إمامه، ويكون الأوّلُ قد غَلِطَ فيتبعه مَنْ بعده، والغلطُ جائزٌ على كلّ أحدٍ إلاّ مَنْ عصمه الله تعالى، ولكن لو أنّ كلّ مَنْ ينقلُ عن أحدٍ مذهباً أو قولاً راجع في ذلك كتابَه إن كان

---

(١) خطبة الكتاب المؤمَّل ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٢) نفسه ١٣٠ ـ ١٣١ .

له مصنَّفٌ أو كُتُبَ أهل مذهبه **كما نفعله نحن إن شاء الله في هذا الكتاب**، لقلّ ذلك الخَلَل، وزال أكثرُ الوهم وبَطَل، والله الموفِّق »[١].

٣ ـ ردّ مسائل الخلاف التي وقع فيها التّنازع إلى الكتاب والسّنّة :

قال رحمه الله: « وقد بحثتُ ـ والحمدُ لله ـ عن معرفة أحكام الله تعالى وما خاطبنا به في كتابه العزيز وعلى لسان نبيّه محمّد ﷺ، واستخرجتُ ذلك من معادنه وهي كتبُ الحديثِ المعتمدُ عليها عند أربابها، ورددتُّ ما اختلف فيه العلماءُ إلى ذلك بمبلغ جهدي وطاقتي عملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[٢]، **فظهر لي ما ستراه في هذا الكتاب مختاراً**، وجميعُ ذلك إن شاء الله تعالى هو مذهبُ الشّافعيّ »[٣].

٤ ـ مراعاة جناب الصّحابة في صياغة الأقوال في المسائل الفقهيّة وعدم تأخير أقوالهم عن أقوال الفقهاء.

قال رحمه الله : « وممّا لا يُعجبني من تصرّفات كثيرٍ من المصنِّفين أنّهم يذكرون مذهبَهم في مسألةٍ ثمّ يقولون: " وقال فلانٌ كذا " أي بخلاف ذلك، ويذكرون واحداً من أكابر الصّحابة كما في " الوسيط " من ذِكْر عمر رضي الله عنه في مسألة نقض القضاء في امرأة المفقود، ومن ذِكْر عليٍّ رضي الله عنه في منع قتل الذّكر بالأنثى، وفي فصل ما يحصل به العتقُ في باب الكتابة، ومن ذِكْر ابن مسعودٍ رضي الله عنه في باب القدرة في صلاة الجماعة، وإنّما

---

(١) خطبة الكتاب المؤمَّل ١١٩ .

(٢) النّساء : الآية ٥٩ .

(٣) خطبة الكتاب المؤمَّل ١٤٧ .

الواجبُ أن تُقابَلَ المذاهبُ بعضُها ببعض وأقوالُ الصّحابة بعضُها ببعضٍ، من غير إزراءٍ بشيءٍ منها، ويُرَجَّحَ الرّاجحُ منها بطريقةٍ فيقال: مذهبُ أبي بكر كذا، ومذهبُ ابن مسعودٍ كذا، أو يقال: مذهب الشّافعيّ كذا وهو قول زيد بن ثابت، وقال ابن مسعودٍ كذا، فمثلُ تلك العبارات وما شاكلها نرجو من الله أن نتجنّبَها في هذا الكتاب، ونسألُه سبحانه أن يوفّقَنا للصّواب »[١].

وكم تمنّينا أن يكون هذا الكتاب النّادر الذي أشار مؤلّفُه إلى شيءٍ من منهجه فيه أن يكون كُتب له الظّهور، غير أنّ المنيّة اخترمت أبا شامة قبل أن ينجز ذاك الكتاب، وقد كان هو رحمه الله يخشى ذلك، وقد عجّل الكلامَ في مسألة موضعُها الحقيقيّ آخر الكتاب ثمّ قال: « وسيأتي تقريرُ ذلك إن شاء الله تعالى في موضعِه، **وإنّما قدّمته هنا خوفاً من اخترام المنيّة قبل الوصول إليه لأنّه في أواخر الكتاب**، واستطرد الكلامُ بنا إليه فذكرتُه »[٢].

وقد أحسن صنعاً حين أدخل هذه الخطبة في كتابه الكبير: " الكتاب المرقوم " فحفظ لنا بذلك أثراً نفيساً من تراثه.

قال أبو شامة: « وبعون الله تعالى وتوفيقه قد سبق منّي عدّةُ مصنّفاتٍ صغارٍ مفرّقةٍ في عدّةٍ من هذه العلُوم، مختصّةٍ ببعض الأبواب منها وغير مُختصَّة، كلُّ مصنَّفٍ منها مُتْقِنٌ لذلك الباب إن شاء الله عزّ وجلّ، جامعٌ أشْتاتَه، مستوعبٌ مسائلَه، ضامٌّ أطرافَه، استدلالاً واعتراضاً، جمعاً وبياناً، ضبطاً وتقريراً، شرحاً وتفسيراً.

---

(١) خطبة الكتاب المؤمَّل ١٤٦ .

(٢) نفسه ١١٦ .

وأردتُ أن أجمعَ تلك المُصنَّفات، أو مُعظمَها في مجلّدَاتٍ، كلُّ مجلَّدَةٍ مشتملةٌ على عدّة مصنّفاتٍ، كلُّ مُصَنَّفٍ منها في فنٍّ من هذه الفُنون، يعرفُ به طالبُ ذلك الفنِّ كيف ينبغي أن تكون معرفتُه له، وأنّه إن لم يعرفهُ أو إن لم يعرف أكثرَه على ذلك الوجه فليعلم أنّه ناقِصُ الحظِّ منه، وأنّه قد فاتهُ علمٌ كثيرٌ، وإن كان يظنُّ أنّه مستغنٍ عنه. وبعضُ هذه المُصنَّفات يستمدُّ من باقي الفنون المذكُورة أو بعضها لارتباط بعضها ببعضٍ؛ لأنّ كلَّ ذلك مُستنبَطٌ من الأصلين الكتاب والسُّنّة، وفهمُ العربيّة هو المُعينُ على ذلك؛ فلا بُدَّ لكلِّ مُصَنِّفٍ مُحَقِّقٍ في علمٍ من العُلوم الشّرعيّة من هذه الأصول الثّلاثة، ومهما قصّرَ في واحدٍ منها اختلَّ كلامُه، وضَعُفَ إحكامُه، وسَمَّيْتُ ما يجمعُ تلك المصنّفات بالكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم، وكلُّ مُصَنَّفٍ منها منفردٌ باسمٍ دالٍّ على ما يتضمّنُه ذلك التّصنيف، **وابتدأتُ بالخُطبة الكبرى التي جعلتُها مقدِّمَةَ كتابٍ لو تهيّأَ لم يكن له نظيرٌ، ونرجُو من الله تعالى التّوفيقَ له والإعانةَ عليه فهو على ما يشاءُ قديرٌ** »(١).

وعزاؤُنا في هذا الكتاب ـ كما سبق ـ بقاءُ مقدّمته الحافلة التي تراها ـ أيّها القارىءُ الكريم ـ بين يديك، فالحمد لله على توفيقه وفضله.

سادساً : نسختا الكتاب

اعتمدتُّ في تحقي هذا الكتاب على نسختين خطّيتين :

النّسخة الأولى : نسخة مكتبة تشستربتي بإيرلندا Chester Beatty Library، وهي محفوظةٌ فيها تحت رقم: [٣٣٠٧ / ٢]، ولها مصوّرة بقسم المخطوطات

---

(١) مقدّمة الكتاب المرقوم ق ١ أ ـ نسخة تشستربتي .

بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة تحت رقم: [١٢٩١ - ميكروفلم]، وهي النّسخة التي اعتبرتُها أصلاً، وتقع في ٤٢ ورقة، كُتبت بخطّ مشرقيّ جميل، والذي تولّى ذلك الإمامُ الفقيه البارع المتقن المحدِّث بقيّة السّلف[١] أبو الحسن عليّ بن أيّوب ابن منصور المقدسيّ[٢] (٦٦٦ – ٧٤٨ هـ)، وقد اشتهر بخطّه الصّحيح المتقَن[٣]، كتبها في أواخر ذي القعدة عام ٧٠٨ هـ، بالمدرسة الباذرائيّة[٤] من دمشق، وقابلها وعارضها بالأصل المنقول منه، وهو أصلٌ معارضٌ بأصل المؤلّف المسموع عليه وعليه خطُّه، كما جاء ذلك في آخر النّسخة.

وقد اجتمع في هذه النّسخة أمورٌ ثلاثةٌ :

الأوّل : كمالها وعدم وجود نقائص معتبرة كالسّقط والتّصحيف والتّحريف إلاّ شيئاً يسيراً لا يتجاوز بضع كلماتٍ.

الثّاني : كونها بخطّ أحد أئمّة العلم الذين اشتهروا بخطّهم المتقن الصّحيح، وقد برزت عنايتُه بضبط النّسخة بشكل واضح.

---

(١) نعته بهذه الأوصاف الحافظُ الذّهبيُّ في المعجم المختصّ ١٦٣.

(٢) علاء الدّين أبو الحسن الملقّب " عُلَيّان " بالتّصغير، أحد مشايخ العلم وأئمّته، كان محقّقاً مدقِّقاً، ذا غرائب وفوائد، وكان يحبّ كلام ابن تيمية ونسخ منه الكثير، وله أشعار في الاعتقاد السّلفي، فامتحن وأوذي بسبب ذلك. قال قاضي صفد: " شيخنا هذا من أجلِّ المشايخ كان شيخُ الإسلام تقِيّ الدِّين بن تيمية يعظِّمُه ويقول عنه: هو شيخُ السُّنّة ". انظر المعجم المختصّ ١٦٣للذهبي، وطبقات الفقهاء الكبرى ق ١٢٨ ب لقاضي صفد، والدّرر الكامنة ٣١/٣.

(٣) قال الذّهبيّ: " نسخ الأجزاء، وكتب الكثير من الفقه والعلم بخطِّه المتقن ". وقال ابن حجر في الدّرر الكامنة: " كان يكتب خطّاً صحيحاً في غاية الضّبط ".

(٤) وكان معيداً بها كما في المعجم المختصّ ١٦٣. والمدرسة البادرائيّة من مدارس الشّافعيّة بدمشق أنشأها الشّيخ أبو محمّد عبد الله بن محمّد الباذرائي البغدادي (٥٩٤ - ٦٥٥هـ)، انظر سير أعلام النّبلاء ٣٣٢/٢٣، والدّارس ١٥٤/١، ١٦١.

الثّالث : أنّها مقابلةٌ ومعارضةٌ بالأصل المنقول منه، وهو أصلٌ معارضٌ بأصل المؤلِّف المسموع عليه وعليه خطُّه.

النّسخةُ الثّانية :

نسخة الجزائر ـ صانها الله من الفتن وأزال عنها الأحقان والمحن ـ وقد وقفتُ على هذه النّسخة قديماً في مدينة " البَرْوَاقِيَّةِ "(١) أثناء رحلةٍ تراثيّةٍ في بعض مدن الجزائر، وذلك ضمن مكتبة المسجد العتيق، وهي نسخةٌ نفيسةٌ للغاية عليها خطُّ المؤلِّف أبي شامة في مواطنَ منه، ولم يتيسّر لي مع الأسف تصويرُ النّسخة ولا نسخُها. ثمّ قدّر الله تعالى أن تُنقل هذه المكتبةُ إلى وزارة الشّؤون الدّينيّة في منطقة « حِيدْرَة » بالجزائر العاصمة، ونبّهتُ بعضَ فضلاء الطّلبة إلى أهمّيّة هذا الكتاب وسائر مؤلّفات أبي شامة التي معه، فوفّق الله الأخَ الفاضل عبد الرّحمن حمادو فقام بنسخ الكتاب على فتراتٍ متفاوتةٍ، ثمّ وفّق الله الأخ الفاضل محمّد تيقمومين فقابل معه النّسخة .

ثمّ حدث أمرٌ غريبٌ مؤسفٌ للغاية حيث فُقدت النّسخةُ الأصليّةُ من هذا المجموع الذي فيه كتابُنا « خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل »، فبقي لنا فرعٌ حديثٌ منتسخٌ عن أصلٍ عتيق عاينتُه بنفسي ثمّ صار في عداد المفقود، والأمر لله من قبلُ ومن بعدُ.

● يقع كتابُنا هذا « خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل »، ضمن مجموعٍ نفيس كلّه من تأليف أبي شامة رحمه الله تعالى، وهو أحدُ

---

(١) إحدى مدن الجزائر .

ستّة كتبٍ جمعها المؤلِّفُ ضمن كتابٍ واحدٍ سمّاه « الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلوم » كما تقدّم بيانُه.

● وهذا ما جاء في طرّة نسخة الجزائر :

« الكتابُ المرقُوم في جملـةٍ مـن العلـوم لأبـي محمّـدٍ عبـد الرّحمـن بـن إسماعيل؛ فيه ستّةُ كتبٍ :

١ - خطبة الكتاب المُؤَمَّل للرَّدِّ إلى الأمر الأوّل [ق ١ ب - ٣١ أ].

وهي مقدِّمةٌ نافعةٌ بين يدي كتاب « العِلْمُ الجامع بين الفقه والأثـر »، قرّبه اللهُ وسهّله، وأعان من عَنِيَ به وغفرَ له آمين.

للفقيه[1] الإمام العالم الصّدر الكبير الكامل شـرف الدِّيـن موسـى بـن داود بن أحمد المزّيّ نفعهُ اللهُ بالعلم، وسهّل له العملَ به، بمحمّدٍ النّبيِّ وآلـه وصحابته وعترته[2].

٢ - وفيه الكلامُ على الإسراء[3] لأبي شامة [ق ٣٢ أ - ٥٠ أ].

٣ - وفيه المحقَّقُ من علم الأصول فيما يتعلّقُ بأفعال الرّسول صلّى اللهُ عليه وآله له أيضاً [ق ٥١ أ - ٨٣ ب].

---

(١) يعني أنّ هذا الكتاب وما معه من تملُّك موسى بن داود المزّي .

(٢) لا يخفى أنّ هذا توسّلٌ غيرُ مشروعٍ، ولنا في الشّرع مـا يُغـني عنـه، كالتّوسّـل بأسمـاء الله وصفاته، أو بعملٍ صالحٍ قام به الدّاعي، أو بدعـاء الرّجـل الصّـالح. وانظـر ـ إن شـئتَ ـ كتاب العلاّمة الألباني رحمه الله تعالى: التّوسّل أنواعُه وأحكامُه.

(٣) وهو المسمّى : نور المسرى في تفسير آية الإسرا .

٤ ـ وفيه شرحُ الحديث المقتفى في مبعث النّبيّ المصطفى[1] ﷺ [ق ٨٤ أ ـ ١١٦ أ].

٥ ـ وفيه المرشدُ الوجيز إلى علومٍ تتعلّقُ بالكتاب العزيز له أيضاً [ق ١١٧ أ ـ ١٥٧ ب].

٦ ـ وفيه مختصر الكلام على البسملة له أيضاً [ق ١٥٨ أ ـ ١٧٣ب].

● وعلى هذا المجموع ختمُ وقف الكتاب على الجامع العتيق بمدينة البَرْواقية ـ ولادية المديّة.

● يحتوي كتابُنا « خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل » من هذه النّسخة على ٣٢ ورقةً.

● نسخ الكتابَ محمّدُ بن عليّ بن أبي بكر بطلبٍ من الشّيخ شرف الدِّين موسى بن داود بن أحمد المزّي، وذلك غرّة يوم الإثنين ثامن شهر المحرّم سنةَ ٦٥٥ هـ، يعني في حياة المؤلِّف وقبل وفاته بعشر سنين.

غير أنّ هذه النّسخة وإن كانت أقدم من نسخة تشستربتي إلاّ أنّها كثيرة السّقط، ولا تصل في ضبطها إلى دقّة النّسخة الأولى، لذا اعتمدتُّ نسخة تشستربتي أصلاً قابلتُ عليه نسخة الجزائر الحديثة المنتسخة عن أصل قديم، تمنّيتُ كثيراً أن يُنشر هذا الكتاب وقد ظهر ذاك الأصلُ النّفيس، لكن كما قال الحكيم: " ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك جلُّه ".

سابعاً : نظرة حول نشرة مختصرة للكتاب

تحتفظ مكتبة رامبور بالهند على نسخة مختصرة لا تمثّل النّسخة الكاملة للكتاب، وعلى هذه النّسخة اعتمد صبري الكردي فنشرها بالقاهرة سنة

---

(١) وقد يسّر لي المولى نشره كما سبق .

١٣٢٨ هـ ضمن مجموعة الرّسائل المنيريّة [٣ / ٣ ـ ٤٤][1] باسم: " مختصر الكتاب المؤمَّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل "، وهي نشرةٌ ينقصها عدد وفير من نصوص الكتاب الثّابتة في النّسختين المعتمدتين في التّحقيق.

ثامناً : مقدّمةُ الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلوم[2]

علمنا ممّا سبقَ أنّ أبا شامة جمع في « الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم » عدّةَ مصنّفاتٍ، وقدّم لهذا الكتاب بمقدّمةٍ قيّمةٍ، وتعتبرُ هذه المقدّمةُ تمهيداً لكلِّ المصنّفات التي جمعها في هذا الكتاب، مع ملاحظة أنّه أفرد لكلِّ مصنَّفٍ مقدّمةً خاصّةً به، وهذه المقدّمة تعدّ خطبةً صغرى تلتها مباشرةً في التّرتيب خطبتُنا الكبرى: " خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل " التي ننشرها اليوم، وأحسب أنّ هذا هو السّبب الذي حمل أبا شامة على تسميتها بـ : " الخطبة الكبرى "[3] يعني مقابلة مع الخطبة الصّغرى التي كتبها مقدّمةً لـ: " الكتاب المرقوم "، ولنفاسة هذه المقدِّمة رأيتُ من المناسب أن تُذكرَ هنا حتّى يتّضح لنا من جهةٍ منهجُ أبي شامة رحمه الله في تأليف هذه الموسوعة العلميّة النّادرة التي سمّاها « الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم »، ويتّضح من جهة أخرى مدى ارتباط هذه الخطبة الصّغرى بأختها الكبرى المسمّاة: « خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدِّ إلى الأمر الأوّل ».

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ٦/١٦ لبروكلمان .

(٢) اعتمدتُ أيضاً في قراءة هذه المقدّمة على نسخة مكتبة تشستربتي وجعلتها أصلاً، وقابلتُ عليها نسخة الجزائر التي رمزتُ لها بالحرف : " ج " .

(٣) كما جاء ذلك في آخر : " خطبة الكتاب المؤمَّل " .

مقدِّمةُ
الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم

« الحمدُ لله ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى :

أمّا بعدُ :

فأفضلُ ما شغل به المُكَلَّفُ عُمُـرَهُ بعد معرفـةِ الله تعـالى والعمـلِ بطاعتِـه وتعلُّم ما يلزمُه علمُه، إتقانُ العلـوم الشّـرعيّة، وحفظُهـا علـى الأمّـة خوفـاً مـن إضاعتها، وتعطُّل معرفتها، ومبادرةً لما يُتوقَّعُ مـن انتزاعهـا منهـم بسـبب قبـض العُلماء، وتقدُّم الجُهلاء، على ما صحَّ في الخبر عن خاتَم الأنبياء ﷺ؛ فالاشتغالُ بالعلوم الشّرعيّة وإتقانُها موصِلٌ إلى الوقوف على أحكـام الله تعـالى، وفهـمِ مـا بُعث به نبيُّه المُرْسَل، وما اقتضاهُ كتابُه المُـنْزَل، ومـا كـان عليـه الصّـدرُ الأوّلُ، لتُسلكَ تلك الطّرائق، ويُتَّصَفَ بتلك الحقائق.

صحّ عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: « خيرُكم من تعلّم القرآنَ وعلّمه »(١).

وقال : « نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئاً فبلّغهُ كما سمعهُ، فرُبَّ مُبَلَّـغٍ أوعـى مِن سامعٍ »(٢).

وقال : « مَن يُرد الله به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّين »(٣).

---

(١) أخرجه البخاري ٧٤/٩، رقم: ٥٠٢٧، من حديث عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه التّرمذيّ ٣٣/٥، رقم: ٢٦٥٧ ـ شـاكر، وابـن ماجـه ٨٥/١، رقـم: ٢٣٢، مـن حديث عبد الله بن مسعود. قال التّرمذيّ: " هذا حديث حسن صحيح ".

(٣) أخرجه البخاري ١٦٤/١، رقم: ٧١، ومسلم ٧١٩/٢، رقم: ١٠٠، من حديث معاوية رضي الله عنه .

وقال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾(١).

وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٢).

وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾(٣).

ومعلومٌ أنّه لا يحصلُ التّدبّرُ والتّفكُّرُ إلاّ بعد معرفة اللّسان الذي به نزل القرآنُ، ولا يَفْهَمُ معاني كلامِ الرّسول ﷺ وألفاظِ أصحابه رضي الله عنهم مَنْ لا يَعْلَمُ مجاري كلام العرب.

والتّفقُّهُ في الدِّين هو استنباطُ المعاني الصّحيحة من الكتاب والسُّنّة على ما يقتضيه علمُ العربيّة، وما تَشهدُ له قواعدُ الدِّينِ المعلُومةُ والمظنُونةُ، وآثارُ الصّحابة والتّابعين، ومذاهبُ أئمّةِ المسلمين الذين اختلافُهم رحمةٌ لهذه الأمّة.

فحصل من هذا أنّ العلوم الشّرعيّة هي العلومُ النّافعةُ في الدّنيا والآخرة لمن قوي إيمانُه، وصحّت عقيدتُه، وهي :

علمُ الكتاب والسُّنّة، وما استُخرج منهما أصولاً وفروعاً، وعلمُ طريق الاستنباط منهما وهو علمُ العربيّة. ثمّ يتّصلُ بكلِّ علمٍ من هذه العلُوم أمورٌ بعضُها أهمُّ وأمسُّ بها من بعضٍ.

فالأهمُّ من علم الكتاب العزيز الوقوفُ على إعجازه وتفسيره، وفهمِ ما أُريد منه، وذلك يحصلُ لمن نوّر الله قلبَه بعد حفظِهِ والتّبحُّرِ في علم العربيّة

---

(١) الدّخان : الآية ٥٨ .

(٢) يوسف : الآية ٢ .

(٣) ص : الآية ٢٩ .

والبيان، ومعرفةِ النّاسخ والمنسوخ، والآثارِ المرويّةِ في التّأويل، وما أُجمع عليه وما[1] اختُلف فيه من الأحكام. ويتّصلُ بذلك علمُ الحروفِ المختلفِ فيها بين القُرّاء، مع باقي علم القراءات من التّجويد ومخارج الحروف، والوقف والابتداء، وخطِّ المصحف والعَدَدِ، وغير ذلك.

والأهمُّ من علم السُّنَّةِ فهمُ متون الأحاديث النّبويّة بعد حفظها، وذلك متوقِّفٌ أيضاً على مثل ما توقّف عليه علمُ تفسير القرآن. ويتّصلُ بذلك اختلافُ الرّوايات في ألفاظه، ومعرفةُ الأسانيد، والخِبْرَةُ بالرُّواة تعديلاً وتجريحاً، واتّصالاً وانقطاعاً، ورفعاً ووقفاً، وتعليلاً وتصحيحاً وتضعيفاً، والبحث عن أخبار الرُّواة وأحوالهم وتواريخهم، وكذا في آثار الصّحابة والتّابعين رضي الله عنهم أجمعين.

وعلمُ العربيّة منقسمٌ إلى نحوٍ ولغةٍ وبيانٍ، وهو علمُ الفصاحة في النّظم والنّثر، ويتّصلُ بذلك معرفةُ الأوزان والأشعار، والخُطَب والرّسائل، وغير ذلك.

والمُستنبَطُ من الكتاب والسُّنّة بطريق علم العربيّة هو علمُ ما يتعلَّقُ بعقائد المكلَّفِين وأفعالهم ظاهراً وباطناً من علوم الأصول والفروع.

وعلمُ الأصول منقسمٌ إلى ما يُسَمَّى أصولَ الدِّين وإلى ما يُسَمَّى أصولَ الفقه، وقد أُلحق بكلٍّ واحدٍ من العِلْمَيْنِ أشياءُ كثيرَة، وأبحاثٌ عسيرَة، من علم الكلام، وشُبَهِ أهل الجدالِ[2] والخِصَام. والأَوْلى بمن صحَّ إيمانُه، ووضح برهانُه،

---

(١) ما : غير مثبتة في ج .

(٢) ج : الجدل .

أن لا يضيع فيها زمانَه، وقد دسّ فيهما بعضُ من انتهَض، أو كان في قلبه مرَض، مِن علُوم الأوائل المنكرَة، أموراً ضارّةً مستنكرَة، حتّى صار المشتغلُ بتلك العلُوم، يتستّرُ باسم الأصُول وهو ملُوم.

وعلمُ الفرُوع منقسمٌ إلى ما يُسمَّى علم المذهب وهو: البحثُ عن أحكام الله تعالى فيما يتعلَّقُ بأفعال المُكلَّفين ظاهراً، من العبادات والمُعاملات والمُحاكمات ونحو ذلك. وينبغي لمن اشتغل به أن لا يقتصر على مذهب إمامٍ مُعيَّنٍ بل يرفعُ نفسَهُ عن هذا المقَام، وينظرُ في مذهب كلِّ إمَام، ويعتقدُ في كلِّ مسألةٍ صحّةَ ما كان أقربَ إلى دلالة الكتاب والسُّنَّة المُحْكَمَة، وذلك سهلٌ عليه إذا كان قد أتقنَ معظمَ العلُوم المتقدِّمَة. وليجتنب التّعصُّبَ والنّظرَ في طرائق الخلاف المتأخِّرَة، فإنّها مَضيعةٌ للزّمان ولصَفْوِهِ مُكَدِّرَة.

القسمُ الثّاني من علم الفروع :

ما يتعلّقُ بأفعال المُكَلَّفين باطناً وهو ما يُسمّى علم المعاملة والحقيقة، وآداب أهل الطّريقة، ويتّصلُ بذلك البحثُ عن أخبار القوم وأحوالهم: نسائهم ورجالهم، وذلك من أعلى ما ينتفعُ به السّالِك، وأقلُّ ما فيه أن يعلمَ كيفيّةَ خدمة المملوك للمالِك.

فهذه هي العلومُ الشّرعيّةُ المعتبرة، وكلُّها ـ ولله الحمدُ ـ مُتَيَسِّرَة، فمن وفّقه الله تعالى اشتغل بها أو بشيءٍ منها، و لم يحملهُ شياطينُ الجنّ والإنس على الرّغبة عنها .

وعليك يا أخي بالأهمِّ منها :

فالأهمُّ وهو حفظُ القرآن وشيءٍ من السُّنّة الصّحيحة، والتّفقّهُ فيهما،

والعملُ بما تتعلّمُه منهما من علمي الظّاهر والباطن، ومهما زدتَ على ذلك زادَ فضلُك، وعلا محلُّك.

فوفّق اللهُ مَن شغلَ نفسَهُ بالعلم النّافع فلم يُرَ إلاّ عاملاً به، أو مُفكِّراً فيه، أو دَارِسَه، وسدّدَ مَن أعانَ على إحيائه فإنّ معالَمه دارسَة.

وبعون الله تعالى وتوفيقه قد سبق منّي عدّةُ مصنّفاتٍ صغار مفرّقةٍ في عدّةٍ من هذه العلُوم، مختصّةٍ ببعضِ الأبواب منها وغير مُختصَّة، كلُّ مصنَّفٍ منها مُتْقِنٌ لذلك الباب إن شاء الله عزّ وجلّ، جامعٌ أشْتاتَه، مستوعبٌ مسائلَه، ضامٌّ أطرافَه، استدلالاً واعتراضاً، جمعاً وبياناً، ضبطاً وتقريراً، شرحاً وتفسيراً.

وأردتُ أن أجمعَ تلك المُصنَّفَات، أو مُعظمَها في مجلّدَاتٍ، كلُّ مجلَّدَةٍ مشتملةٌ على عدّة مصنّفاتٍ، كلُّ مُصَنَّفٍ منها في فنٍّ من هذه الفُنون، يعرفُ به طالبُ ذلك الفنِّ كيف ينبغي أن تكون معرفتُه له، وأنّه إن لم يعرفهُ أو إن لم يعرف أكثرَه على ذلك الوجه فليعلم أنّه ناقِصُ الحظِّ منه، وأنّه قد فاتهُ علمٌ كثيرٌ، وإن كان يظنُّ أنّه مستغنٍ عنه. وبعضُ هذه المُصنّفات يستمدُّ من باقي الفنون المذكُورة أو بعضها لارتباط بعضها ببعضٍ؛ لأنّ كلَّ ذلك مُستنبَطٌ من الأصلين الكتاب والسُّنّة، وفهمُ العربيّة هو المُعينُ على ذلك؛ فلا بُدَّ لكلِّ مُصَنِّفٍ مُحقّقٍ في علمٍ من العُلوم الشّرعيّة من هذه الأصول الثّلاثة، ومهما قصّرَ في واحدٍ منها اختلَّ كلامُه، وضَعُفَ إحكامُه، **وسمّيتُ ما يجمعُ تلك المصنّفات بالكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم**، وكلُّ مُصَنَّفٍ منها منفردٌ باسمٍ دالٍّ على ما يتضمّنُه ذلك التّصنيف، **وابتدأتُ بالخُطبة الكبرى التي جعلتُها مقدِّمَةَ كتابٍ لو تهيّأَ لم يكن له نظيرٌ**، ونرجُو من الله تعالى التّوفيقَ له والإعانةَ عليه فهو على ما يشاءُ قديرٌ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلواتُه على سيّدنا محمّدٍ وآله وعترته الطّاهرين، وسلّم تسليماً كثيراً(١).

---

(١) والحمد لله ... تسليماً كثيراً : غير مثبتة في ج .

نماذج
من النّسختين الخطّيتين

خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول

تأليف الشيخ الإمام العالم البارع الحافظ العلامة شيخ المقرئ

شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبرهيم الشافعي المقدسي

رضي الله عنه وأرضاه

أمين

كتبه لنفسه علي بن أيوب بن منصور بن وزير المقدسي عفا الله عنهم من خط ناظمه

غاشية نسخة تشستربتي

بداية الكتاب من نسخة تشستربتي

فهذا الذي سمعت ثم تقدمت اليهم فسمعته يقول اعلموا مراحل
زمانكم خمسا ان رحمتم لم تعرفوا وان غبتم لم تفتقدوا وان شهدتم
لم تشاوروا وان قلتم شيئا لم يقبل قولكم وان علمتم شيئا لم تعطوا به
واوصيكم بخمس ايضا ان ظلمتم لم تظلموا وان مدحتم لم تفرحوا
وان ذممتم لم تجزعوا وان كذبتم فلا تغضبوا وان خانوكم فلا
تخونوا قال فيلك هذا ما ابدى من دمشق ولست تهدونى سالك
مومنين على السبل الذين يزيدون عن السلطان العلم النافع جعلنا الله
بفضله وعرفنا ان نكون من اهله ٥ اخر الخطبة الكبرى المترجمة
بين يدي كتاب العلم الجامع بين الفقه والادب ٥ الحمد لله رب العالمين
وصلواته وسلامه على سيدنا محمد واله وصحبه خير البشر

فرغ من كتابته لنفسه علي بن ايوب بن منصور المقدسي عفا الله عنهم في اواخر
ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة بالمدرسة البادرائية بدمشق صانها الله
واهلها وسائر بلاد المسلمين وقابلها وعارضه بالاصل المنقول
للعارف باصل المصنف المسموع عليه وعليه خطه
رحمه الله ونفعنا بتصنيفه ونفعنا الله به والمسلمين

نهاية الكتاب من نسخة تشستربتي

الحمد لله الذي شرفنا بكلمة التوحيد وكرمنا بالوسيلة التمجيد. وأيدنا باتباع كتابه وسنة نبيه أحسن تأييد وسهل استنباط الأحكام منهما على كل مجتهد مجيد. وحبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكره إلينا طريقة كل جبار عنيد وشيطان مريد. ونوع أصناف خلقه في الدنيا وصيرهم في الآخرة بين شقي وسعيد ووعدهم على طاعته وأوعدهم على معصيته فهم راجون خائفون أبدا بين وعد ووعيد.

سبحانه هو المبدئ المعيد الوارث الشهيد. وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد. له الحمد على نعمه التي لا تحصى وقد أمر بالتحدث بنعمته وله الشكر على ما أولى من التفضيل في كتابه وسنته. وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خير بريته صلاة وتسليما دائمين على التأبيد. وعلى آله وصحابته وأزواجه وذريته وأشياعه وعترته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد. اللهم وصل على ملائكتك وأنبيائك وسائر رسلك وأوليائك وسلم عليهم أجمعين وبارك. وعلى التابعين لهم بإحسان الذين هم صفوة العبيد

بداية الكتاب من نسخة الجزائر

سلوك طريق الأبرار ومجانبة الأشرار الفجار. قلت: فليتأمله المشتغل بالعلم وليتدبر ما ذكر في هذا الفصل، والله يوفقنا وإياه لما يحبه ويرضاه.

آخر الخطبة الكبرى المقدمة بين يدي كتاب
العلم الجامع بين الفقه والأثر نسأل
الله تعالى أن يسهله ويوفق فيه
من أمله.

وافق الفراغ من نسخها صبيحة يوم الخميس المبارك الحادي والعشرين من المحرم من شهور سنة خمس وخمسين وستمائة.

والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وسلم عليه تسليما.

نهاية الكتاب من نسخة الجزائر

دَعْوَةٌ أَصِيلَةٌ إِلَى مَنْهَجِ
الأَئِمَّةِ فِي اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ

خُطْبَةُ

الكِتَابِ المُؤَمَّلِ لِلرَّدِّ إِلَى الأَمْرِ الأَوَّلِ

(وهي الخطبة الكبرى المقدمة بين يدي
كتاب: "العلم الجامع بين الفقه والأثر")

تأليف

الشيخ الإمام العالم الحافظ شهاب الدين أبي محمد
عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي
المعروف بأبي شامة المقدسي

(٥٩٩ - ٦٦٥ هـ)

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

جَمَال عَزُّون

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله الذي شرّفنا بكلمة التّوحيد، وكرّمنا بالاعتقاد السَّديد، وأيّدنا باتّباع كتابه وسنّة نبيّه أحسنَ تأييد، وسهّل انتزاعَ الأحكام منهما على كلّ مجتهد مُجيد، وحبّب إلينا الإيمان وزيّنه في قلوبنا وكرّه إلينا طريقةَ كلّ جبّار عتيد(٢)، وشيطان مَريد، ونوّع أصنافَ خَلْقِه في الدّنيا وحَصَرَهُم في الآخرة بين شقيٍّ وسعيد، ووَعَدَهُم على طاعته وأَوْعَدَهُم على معصيته فهم راجون خائفون أبداً بين وعدٍ ووعيد، سبحانه هو المبدىء المُعيد، الوارثُ الشَّهيد، وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد، فعّالٌ لما يُريد. له الحمدُ على نعمه التي لا تُحصى وقد أمر بالتّحدّث بنعمتِه، وله الشّكرُ على ما أَولى من التّفقّه في كتابه وسنّتِه، وصلواتُه وسلامُه على سيّدنا محمّدٍ خير بريّتِه، صلاةً وتسليماً باقيين على التّأبيد، وعلى آله وصحابته وأزواجه وذرّيّته وأشياعه وعِتْرتِه، كما صلّى

(١) في الأصل بعد البسملة: " قال الشّيخ الإمام العالم الأوحد الحافظ شهاب الدّين أبو محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشّافعيّ المقدسيّ المعروف بأبي شامة رحمه الله. وفي نسخة الجزائر ج : " قال الشّيخ الإمام العالم العلاّمة رئيس الأصحاب أبو محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشّافعيّ كثّر الله أصحابَه، ونفع المسلمين بطول حياته، وأعاد على الكافّة من بركة دعواته ".

(٢) ج : عنيد .

على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنّه حميدٌ مجيد. اللهم وصلِّ على ملائكتك وأنبيائك، وسائر رسلك وأوليائك، وسلِّم عليهم أجمعين وبارك، وعلى التّابعين لهم بإحسان الذين هم صفوةُ العبيد، وألحقنا بهم بلطفك ورحمتك، وإن قصّرنا في محاولة طاعتك، وجنِّبنا طرقَ مخالفتك، وقرِّب علينا فيما يُرضيك كلَّ بعيد، واجعلنا يا ذا المِنَن والطَّوْل إذ لم يكن لنا إلاّ بك قوّةٌ ولا حَوْلٌ من الذين هُدوا إلى الطّيّب من القول وهُدوا إلى صراط الحميد.

٢ / أ

/ أمّا بعد :

فإنّ العلم قد دَرَسَتْ أعلامُه، وقلّ في هذه الأزمان إتقانُه وإحكامُه، وآل به الإهمالُ إلى أن عُدم احترامُه، وتُرك إجلالُه وإعظامُه، فَتَدَارَكَ بعد المحافظة عليه انصرامُه، حتّى صَعُبَ مرامُه، وكاد يُجهلُ حلالُه وحرامُه، هذا مع حثِّ الشَّرع[1] عليه، ونَظَرِهِ بعين التّبجيل إليه، ووصفِه العلماءَ القائمين به بخشيتهم إيّاه ورَفْع درجتهم، وضمِّه لهم مع الملائكة في شهادتهم.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[2].

وقال: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالمَلاَئِكَةُ وَأُولُوا العِلْمِ﴾[3].

وقال: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[4].

وقال: ﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ العَالِمُونَ﴾[5].

---

(١) ج : الشّارع .

(٢) فاطر : الآية ٢٨ .

(٣) آل عمران : الآية ١٨ .

(٤) المجادلة : الآية ١١ .

(٥) العنكبوت : الآية ٤٣ .

وقال: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الذِينَ أُوتُوا العِلْمَ﴾(١).

وقال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾(٢).

وقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الذِينَ يَعْلَمُونَ وَالذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾(٣).

إلى غير ذلك من الآيات التي فاز بها العالمون.

وأخبر الرّسول المصطفى ﷺ بفضل العالم وأنّه يومَ القيامة يشفع ، وقال : « إنّ الملائكةَ لتضعُ أجنحتَها لطالب العلم رضاً بما يصنع »(٤).

أخرج أبو عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجه القزوينيّ في « سننه » وغيرُه من حديث أَبَانَ بن عثمان، عن أبيه عثمان بن عفّان رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : « يشفعُ يومَ القيامة ثلاثةٌ: الأنبياء، ثمّ العلماء، ثمّ الشّهداء »(٥).

وقال بعض أهل العلم(٦): أَعْظِمْ بمرتبةٍ هي واسطةٌ بين النّبوّة والشّهادة بشهادة رسول الله ﷺ.

---

(١) العنكبوت : الآية ٤٩ .

(٢) آل عمران : الآية ٧ .

(٣) الزّمر : الآية ٩ .

(٤) أخرجه التّرمذيّ ٥/٥٠٦، رقم: ٣٥٣٦، والنّسائيّ في المجتبى ١/٩٨ ـ سندي، والكبرى ١/٩٢، رقم: ١٣١، وابن ماجه ١/٢١٦، رقم: ٢٢٦، وغيرهم من طرق عن عاصم بن أبي النّجود، عن زرّ بن حبيش، عن صفوان بن عسّال، عن النّبيّ ﷺ به . قال التّرمذيّ : " هذا حديث حسن صحيح ". وله شاهدٌ من حديث أبي الدّرداء يأتي قريباً.

(٥) أخرجه ابن ماجه ٥/٦٨٢ ــ ٦٨٣، رقم: ٤٣١٣، وابن عديّ في الكامل ٥/١٩٠١، والعقيليّ في الضّعفاء ٣/٣٦٧، وغيرهم من طرق عن عنبسة بن عبد الرّحمن، عن علاق ابن أبي مسلم، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفّان به. وهو حديث موضوع آفتُه عنبسة وهو كذّابٌ، وانظر الضّعيفة رقم: ١٩٧٨ للعلاّمة الألباني رحمه الله تعالى.

(٦) هو القرطبيّ كما في فيض القدير للمناوي ٦/٤٦٢ .

وأخرج أبو داود والتّرمذيّ وابن ماجه وغيرُهم في « سننهم » بأسانيدهم عن أبي الدّرداء رضي الله عنه قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول :

« مَنْ سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنّة، وإنّ الملائكة لتضع أجنحتَها لطالب العلم، وإنّ فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلةَ البدر على سائر الكواكب، وإنّ العالم / ليستغفر له مَنْ في ٢ / ب السّماوات ومَنْ في الأرض وكلُّ شيءٍ حتّى الحيتان في جوف الماء، وإنّ العلماءَ ورثةُ الأنبياء، إنّ الأنبياء لم يُوَرِّثوا ديناراً ولا درهماً وأورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ »[(١)] .

فليُعلم أنّ العلم ـ كما قيل ـ :

أنفسُ ما طلبه الطّالبون، وأجلُّ شيءٍ رغِب فيه الرّاغبون، وأفضلُ فضيلةٍ سعى لها الفاضلون، باستثماره سَعِدَ الصّالحون، وبانتحاء مَناره فاز الفائزون، اتّفق على شَرَفه الأممُ وتطابقتْ، وتظاهرت الأدلّةُ على تفضيله وتناصرتْ، فهو ساعدُ السَّعادة، وأُسُّ السِّيادة، والمِرْقاةُ إلى النَّجاة في الدّار[(٢)] الآخرة التي هي مَطْمَحُ آمال المُستبصرين، وغايةُ مِضْمار المُوَفّقين.

---

(١) أخرجه أبو داود ٤/٢٣٧، رقم: ٣٦٣٦، وابن ماجه ـ المقدّمة ١/٢١٣، رقم: ٢٢٣، والدّارميّ ١/٣٦١، رقم: ٣٥٤ ـ دار المغني، وابن حبّان ـ الإحسان ١/٢٨٩، رقم: ٨٨، وأحمد ٣٦/٤٨، رقم: ٢١٧١٦، من طرق عن عبد الله بن داود الخُريبيّ، سمعتُ عاصم ابن رجاء بن حيوة يحدّث، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدّرداء به. وإسناده ضعيف لجهالة داود بن جميل، وضعف شيخه كثير بن قيس. غير أنّ الحديث له شواهد يتقوّى بها كما قال ذلك ابنُ حجر في الفتح ١/١٦٠، ومن أجلها صحّح الألبانيُّ الحديث، انظر صحيح الجامع الصّغير رقم: ٦١٧٣.

(٢) ج : الدّنيا و .

ومن كلام السَّلَف :

لولا العلمُ لكان النّاسُ كالبهائم .

مَثَلُ العالم في البلدة(١) كالعَين العَذْبة نفعُها دائمٌ .

قال أبو مسلم الخَوْلانيّ رحمه الله: مَثَلُ العلماء في الأرض مَثَلُ النّجوم في السّماء إذا بدت للنّاس اهتدَوا، وإذا خفيت عليهم تحيّروا. ومَثَلُ الصّالحين مَثَلُ الأميال في الأرض ينجو بها السّالكُ من الضّلالة(٢).

وقال ميمون بن مهران: بِنَفْسِي العلماء، وجدتُّ صلاحَ قلبي في مجالستهم، هم بغيتي في أرض غُرْبَةٍ، وهم ضالّتي إذا لم أجدهم(٣).

وقال عمرو بن الحارث المصريّ: الشّرف شرفان: شرفُ العلم، وشرفُ السّلطان، وشرفُ العلم أشرفُهما(٤).

وقال يحيى بن أكثم: قال لي الرّشيد: ما أنبلُ المراتب؟ قلتُ: ما أنتَ فيه يا أمير المؤمنين. قال: أفتعرف أجلَّ منّي؟ قلتُ: لا. قال: لكنّي أعرفُه: رجلٌ في حلقةٍ يقول: حدّثنا فلانٌ عن فلانٍ قال: قال رسول الله ﷺ. قلتُ: يا أمير المؤمنين هذا خيرٌ منكَ وأنتَ ابنُ عمِّ رسول الله ﷺ ووليُّ عهد المسلمين؟ قال:

---

(١) ج : البلد .

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٢٦/٢٧، من طريق الحسن بن ذكوان، عن أبي مسلم الخولانيّ به .

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٩/٦١، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢٢١/١ ـ تحقيق: الزّهيريّ، من طريقين عن ميمون بن مهران به.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٦٢/٤٥، من طريق أبي زيد النّميريّ، قال: قال لي محمّد بن منصور، قال لي عمرو بن الحارث به.

نعم، ويلكَ هذا خيرٌ منّي لأنّ اسمَه مقترنٌ باسم رسـول الله ﷺ، لا يمـوت أبـداً،
٣/أ نحن نموت ونفنى والعلماءُ باقون / ما بقي الدّهرُ[(١)].

وقال ذو النُّون المصريّ :

النّـاسُ كلُّهـم موتـى إلاّ العلمـاء، والعلمـاءُ كلُّهـم نيـامٌ إلاّ العـاملين، والعاملون كلُّهم مغترّون إلاّ المخلصين، والمخلصون على خطرٍ عظيمٍ[(٢)].

[قال الله تعالى : ﴿لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ﴾[(٣)]][(٤)].

ما أَحْسَنَ هذا الكلام، وما أَوْقَعَهُ في قلوب الموفّقـين مـن سـامعيه، نسـأل الله تعالى العملَ بالعلم والإخلاصَ فيه.

ويُروى للقاضي أبي محمّدٍ عبد الوهّاب المالكيّ رحمه الله تعالى :

وَا لَهْفَ نفسي على شيئين لو جُمِعا   عندي لكنتُ امرءاً من أسعد البَشَرِ
كَفافُ عيشٍ كفاني ذُلَّ مسألـــةٍ   وخدمةُ العلم حتّى ينقضي عُمُـري[(٥)]

---

(١) أخرجه الخطيب البغداديّ في شرف أصحاب الحديث رقم: ٢١٩، من طريق محمّد بن عبد الله المقرىء، قال: حدّثنا يحيى بن أكثم به.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان ١٢/٢٣٦، رقم: ٦٤٥٥، ومن طريقه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ١٧/٤٢٩، من طريق أبي الفضل العبّاس بن حمزة، قال: سمعتُ ذا النّون المصريّ به.

(٣) الأحزاب : الآية ٨ .

(٤) من ج .

(٥) عزاهما للقاضي عبدالوهّاب ابنُ بسّام في الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٨/٥٢٤.

وللعلاّمة أبي القاسم الزّمخشريّ :

وكلُّ فضيلةٍ فيها سَنــاءٌ وجدتُ العلمَ من هاتِيكَ أسمى
فلا تعتدَّ غيرَ العلمِ ذُخْراً فإنّ العلــمَ كنــزٌ ليس يفنــى

فَصْلٌ

وانضمّ إلى شرف العلم أنّ طلبَه من أحسن العبادات وأفضلِها، والتّقــرّبَ به إلى الله تعالى من أتمّ القُرُبات وأكملِها.

جاء عن إمامنا أبي عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعيّ رحمة الله عليـه أنّـه قال: ما تُقُرِّب إلى الله عزّ وجلّ بعد أداء الفريضة بأفضلَ من طلب العلم. هــذه روايةُ حَرْمَلَةَ بن يحيى عنه(١).

وفي رواية الرّبيع بن سليمان عنه قال: طلبُ العلم أفضلُ من صلاة النّافلة(٢).

وفي رواية أخرى عنه: ليس بعــد أداء الفرائـض شـيءٌ أفضـلَ مـن طلـب العلم. قيل: ولا الجهادُ في سبيل الله؟ قال: ولا الجهادُ في سبيل الله(٣).

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٤٦/٢، رقــم: ٤٧٦، مـن طريـق عليّ بـن بدر النّخعيّ أبي الأشنان، قال: سعمتُ حرملة به.

(٢) أخرجه أبـو نعيـم في حليـة الأوليـاء ١١٩/٩، والخطيـب البغـداديّ في شـرف أصحـاب الحديث رقم: ٢٥٥، و البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٤٥/٢، رقـم: ٤٧٤، وابـن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢٥/١، من طـرق عـن الرّبيـع بـن سـليمان المـراديّ، قال: سمعتُ الشّافعيَّ به.

(٣) أخرجـه البيهقـيُّ في المدخـل ٤٥/٢ ــ ٤٦، رقـم: ٤٧٥، مـن طريـق جعفـر بـن أحمـد الشّاماتيّ، قال: سمعتُ الرّبيع بن سليمان يقول: سمعتُ الشّافعيَّ به.

ورُوي معنى ذلك عمّن تقدّم الشّافعيَّ من التّابعين وأتباعهم رضي الله عنهم.

جاء عن الحسن البصريّ أنّه قال: ما أعلم شيئاً أفضلَ من الجهاد في سبيل الله إلاّ أن يكون طلب العلم فإنّه أفضلُ من الجهاد في سبيل الله.

وقال الإمام أبو عبد الله سفيان بن سعيدٍ الثّوريّ: لا أعلم شيئاً من الأعمال أفضلَ من طلب العلم أو الحديث لمن حسُنت نيّتُه فيه[١].

ورُوي مثلُه عن صاحبه عبد الله بن المبارك[٢].

٣ / ب / وقال الإمام أبو عمرو الأوزاعيّ: من تعلّم باباً من العلم كان أفضلَ من عبادة حَوْلٍ يُصام نهارُه، ويُقام ليلُه[٣].

وقال سليمان التّيميّ: كنّا في مجلسٍ نتذاكرُ فيه الفقه والسُّنن ومعنا أبو مجلَزٍ، فقال رجلٌ: لو قرأتُم سورةً. فقال أبو مجلَزٍ: ما نُرى أنّ قراءةَ سورةٍ أفضلُ ممّا نحن فيه[٤].

---

(١) أخرجه الخطيب البغداديّ في شرف أصحاب الحديث رقم: ١٧٦، والبيهقيُّ في المدخل ٤٣/٢، رقم: ٤٧٠، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢٥/١، من طريق وكيع ابن الجرّاح، قال: سمعتُ سفيان الثّوريّ به. وأخرجه بنحوه أبو نعيم في حلية الأولياء ٣٦٦/٦، من طريق محمّد بن يوسف الفريابيّ، قال: سمعتُ الثّوريَّ به.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ٤٤/٢، رقم: ٤٧٢، من طريق إسحاق بن إسماعيل الطّالقانيّ، قال: قال ابن المبارك: " ما أعلم شيئاً أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله عزّ وجلّ ".

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٩٣/٢٧، من طريق أبي عمرو عبد الله بن إسماعيل ابن بنت الأوزاعيّ، حدّثني أبي، عن جدّي الأوزاعيّ به.

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١١٢/٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٩/٦٤، وابن نقطة في تكملة الإكمال ١٩٧/٣، من طريق معتمر بن سليمان التّيميّ، عن أبيه به.

وقال ابن عبد الحكم: كنتُ عند مالكٍ أقرأ عليه العلمَ، فدخل وقتُ الظّهر، فجمعتُ الكتبَ لأصلّي فقال: يا هذا ما الذي قمتَ إليه بأفضلَ ممّا كنتَ فيه إذا صحّت النّيّةُ[1].

يعني قيامَه لإحراز فضيلة أوّل الوقت والله أعلم.

وصحّ عن الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنّه قال لابنه عبد الله لمّا قدم أبو زرعة الرّازيّ من الرّيّ إلى بغداد: يا بنيّ قد اعتضتُ عن نوافلي بمذاكرة هذا الشّيخ[2] .

وكلٌّ هؤلاء من أئمّة الهُدى، الذين بهم يُقتدى، وجاء مثلُ ذلك عن الصّحابة رضي الله عنهم موقوفاً ومرفوعاً.

قال ابن عبّاس: مذاكرةُ العلم ساعةً خيرٌ من إحياء ليلةٍ[3].

---

(١) رأيته من رواية ابن وهب عن مالك أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢٥/١، من طريق محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم، نا ابن وهب به. وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد ٣٢٧/١٠، من طريق عبيد الله بن محمّد العكبريّ، قال: سمعتُ أحمد بن سلمان، قال: سمعتُ عبد الله بن أحمد بن حنبل به.

(٣) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ٣٦/٢، رقم: ٤٥٩، من طريق عبد الرّزّاق، ثنا معمر، عن قتادة، عن مطرّف، سمعتُ ابن عبّاس به. وإسناده صحيح إذا كان مطرّف سمعه من ابن عبّاس. وله طريق آخر أخرجها الدّارميُّ في مسنده ٣٢٢/١، رقم: ٢٧١، من طريق حفص بن غياث، قال: سمعتُ ابن جريج يذكر عمّن حدّثه عن ابن عبّاس به. وفيه إبهامٌ. كما رواه قتادة عن ابن عبّاس به. أخرجه معمر في جامعه ٢٥٣/١١، رقم: ٢٠٤٦٩، غير أنّ قتادة لم يدرك ابن عبّاس. فالأثر إن شاء الله يتقوّى بهذه الطّرق.

وقال ابن مسعود : لأن أجلس في مجلس فقهٍ ساعةً أحبُّ إليّ من صيام يومٍ وقيام ليلةٍ[(١)] .

ورُوي مرفوعاً إلى النّبيّ ﷺ: « فضلُ العلم خيرٌ من فضل العبادة، وخيرُ دينكم الورعُ »[(٢)] .

وقال أبو سلمة بن عبد الرّحمن: قال أبو هريرة وأبو ذرٍّ: بابٌ من العلم نتعلّمُه أحبُّ إلينا من ألف ركعة تطوّعٍ، وبابٌ نعلِّمُه عملنا به أو لم نعمل أحبُّ إلينا من مائة ركعةٍ تطوّعاً. وقالا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: إذا جاء طالبَ العلمِ الموتُ وهو على هذه الحال مات وهو شهيدٌ[(٣)].

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ٢/٣٧، رقم: ٤٦١، من طريق عقبة بن نافع، عن زيد بن أسلم، عن ابن مسعود به. وعقبةُ مجهول، وزيد بن أسلم لم يدرك ابن مسعود كما قال شيخُنا الأعظميّ في حاشية المدخل.

(٢) أخرجه الطّبرانيّ في الأوسط ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، رقم: ٣٩٦٠، والبزّار ــ كشف الأستار ١/٨٥، رقم: ١٣٩، والحاكم ١/٩٢ ــ ٩٣، والبيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٢/٣٣ ـ ٣٤، رقم: ٤٥٥، وغيرهم من طرق عن عبّاد بن يعقوب الأسديّ، نا عبد الله ابن عبد القدّوس، عن الأعمش، عن مطرّف بن الشّخّير، عن حذيفة بن اليمان به مرفوعاً. قال المنذري في التّرغيب ـ صحيحه رقم: ٦٦: " رواه الطّبرانيّ في الأوسط والبزّار بإسناد حسن ". وللحديث شواهد تصحّحه، صحيح التّرغيب رقم: ٦٦، وصحيح الجامع الصّغير رقم: ٤٢١٤، وحاشية العلم لأبي خيثمة رقم: ١٣، وحاشية المدخل إلى السّنن الكبرى ٢/٣٤ .

(٣) أخرجه الخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد ٩/٢٤٧، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٧/٣٦٧، من طريق حجّاج بن نصير، حدّثنا هلال بن عبد الرّحمن الحنفيّ، عن عطاء ابن أبي ميمونة مولى أنس بن مالك، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن، عن أبي هريرة وأبي =

وعن أبي بكر الهُذليّ، عن عون بن عبد الله أنّ رجلاً جاء إلى أبي ذرٍّ فقال له: يا أبا ذرّ إنّي أريد أن أتعلّم العلمَ وأخاف أن أضيّعَه. قال له: تعلّم العلمَ فإنّك إن مُتَّ عالماً خيرٌ لك من أن تموت جاهلاً. ثمّ جاء إلى أبي الدّرداء فقال له: يا أبا الدّرداء إنّي أريد أن أتعلّم العلمَ وأخاف أن أضيّعَه. فقال / له: ٤/أ
تعلَّم العلمَ فإنّك أن تَوَسَّدَ العلمَ خيرٌ من أن تَوَسَّدَ الجهلَ. ثمّ جاء إلى أبي هريرة فقال: [يا أبا هريرة إنّي أريد أن أتعلّم العلمَ و أخاف أن أضيّعَه. فقال][1] له أبو هريرة: تعلّم العلمَ فإنّك لن تجد له إضاعةً أشدَّ من تركه[2].

وفي رواية قال أبو ذرٍّ: إنّك أن تَوَسَّدَ العلمَ خيرٌ من أن تَوَسَّدَ الجهلَ. وقال أبو الدّرداء: إنّ النّاس يُبعثون من قبورهم على ما ماتوا عليه، فيُبعث العالِمُ عالماً والجاهلُ جاهلاً. و قال أبو هريرة: ما أنتَ بواجدٍ شيئاً أضيعَ له من تركه[3].

ذرّ به. وإسناده ضعيف جدّا هلال بن عبد الرّحمن الحنفيّ قال العقيليّ في الضّعفاء ١٤٦٧/٤ ـ تحقيق: السّلفي: " منكر الحديث ". وذكر له العقيليُّ هذا الحديثَ في جملة مناكيره، ثمّ قال: " كلُّ هذا مناكير لا أصول لها، ولا يتابع عليها ". وقال الذّهبيّ في الميزان ٣١٥/٤: " الضّعفُ لائحٌ على أحاديثه فليُترك ". وانظر لسان الميزان ١٤٥/٢. وبعد كتابة ما تقدّم رأيتُ العلاّمة الألبانيّ رحمه الله قد ذكر الحديث في سلسلة الأحاديث الضّعيفة رقم: ٢١٢٦، وضعّفه جدّا.

(١) من ج ، و تاريخ ابن عساكر .

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٧/٦٧، من طريق موسى بن إسحاق بن إبراهيم القاضي الأنصاريّ، نا أبو إبراهيم التّرجمانيّ، نا إسماعيل بن عيّاش، عن أبي بكر الهذليّ، عن عون بن عبد الله به. وأبو بكر الهذليّ قيل: اسمه سُلْمى بن عبد الله، وقيل: روح، أخباريّ متروك الحديث كما في التّقريب، وانظر تهذيب الكمال ١٥٩/٣٣ ـ ١٦١.

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٧/٦٧، من طريق أحمد بن مروان، نا أبو الحسن الرّبعيّ، حدّثني أبي، قال: قال ابن حباب: فذكره. وفيه من لم أعرفه.

وفي روايةٍ قال أبو ذرٍّ: إن تفترش العلمَ خيرٌ من أن تفترش الجهلَ. وقال أبو هريرة: كفى بترك العلم إضاعةً. قال الحسن البصريّ: وكان أبو هريرة من أحسن القوم كلاماً[١].

قلتُ:

صدق وبَرَّ فإنّا مأمورون بالعلم وبالعمل، فلا ينبغي أن يحملنا تقصيرُنا في العمل على أن نُقصّر في تحصيل العلم، فنكون قد خالفنا الأمر فيهما، مع أنّه يُرجى من بركة العلم النّافع أنّه يُفضي بصاحبه إلى العمل، فقد جاء عن جماعةٍ من أكابر التّابعين وأتباعهم في العلم والدِّين أنّهم قالوا: تعلّمنا العلمَ لغير الله فأبى أن يكون إلاّ لله[٢].

وقال بعضهم: تعلّمنا العلمَ وما لنا فيه كبيرُ نيّةٍ ثمّ رزقنا الله النّيّة بعدُ[٣].

فهذا تفسيرُ قول من قال: « تعلّمناه لغير الله فأبى أن يكون إلاّ لله » أي فحصلت النّيّةُ.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٨/٦٧، من طريق عبيد الله بن الوليد الوصّافيّ، عن العوّام بن جويرية البصريّ، عن الحسن، عن أبي الدّرداء وأبي ذرّ وأبي هريرة به. وفيه إرسال، وعبيدُ الله بن الوليد الوصّافيّ ضعيفٌ كما في التّقريب، وانظر تهذيب الكمال ١٧٣/١٩ ـ ١٧٦، والعوّام أشدّ ضعفاً منه قال ابن حبّان في المجروحين ١٩٦/٢: " كان ممّن يروي الموضوعات عن الثّقات على صلاح فيه، كان يهم ويأتي بالشّيء على التّوهّم من غير أن يتعمّد فاستحقّ ترك الاحتجاج به لما ظهر عليه من أمارات الجرح ".

(٢) انظر المحدّث الفاصل رقم: ٣٨ ـ ٣٩، والجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع ٣٣٩/١ للخطيب، ومدخل البيهقيّ ٧٦/٢ ـ ٧٨، وتاريخ ابن عساكر ٤١٧/٦٧.

(٣) انظر المصادر السّابقة.

وذكر الغزّاليّ في « كتاب الإحياء »(١) أن بعضهم قال: معناه أنّ العلم أبى وامتنع علينا فلم تنكشف لنا حقيقتُه، وإنّما حصل لنا حديثُه وألفاظُه.

والتّفسيرُ الأوّلُ أولى إذ بعضُ الرّوايات فسّر بعضاً، ووقع هذا القولُ من جماعة أكابرَ لا يُظنّ بهم سوى المعنى الأوّل.

قال سماك بن حرب: طلبنا هذا الأمر ونحن لا نريد الله به، فلمّا بلغتُ حاجتي دلّني على ما ينفعني، وحجزني عمّا يضرُّني(٢).

فهذا معنى ما ذهبوا إليه رحمهم الله.

/ فَصْلٌ ٤ / ب

ثمّ أفضلُ العلوم بعد معرفة الله تعالى معرفةُ أحكامه وتكاليفه التي بَعث بها الرّسل، وأوضحَ لها السُّبل، وهي علمُ كتابِ الله المُنْزَل، وسنّةِ نبيّه المُرْسَل، إذ هما مادّةُ العلوم الشّرعيّة، وأصلُ المعالم الدّينيّة. ثمّ علمُ الفقهِ المستخرجُ من ذَيْنِكَ الأصلين، الكافلُ لمن قام به على الوجه المأمور به فَضْلاً بل فَضْلَيْن، وإلى

(١) إحياء علوم الدّين ١/٦٧ .

(٢) أخرجه الرّامهرمزيُّ في المحدّث الفاصل رقم: ٣٦، والخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي ١/٣٤٠، رقم: ٧٧٦ ـ تحقيق: الطّحّان، والبيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٢/٧٦ ـ ٧٧، رقم: ٥٢٠، من طرق عن أحمد بن حازم الغفاري، ثنا حسن بن قتيبة، حدّثني محمّد ابن إسحاق، عن سماك به. وحسن بن قتيبة هو المدائني قال الدّارقطنيّ: متروك. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم. وقال الذّهبي: هالك. انظر ميزان الاعتدال ١/٥١٩.

ذلك الإشارةُ بقوله ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: « العلمُ ثلاثةٌ وما سوى ذلك فضلٌ: آيةٌ محكمةٌ، وسنّةٌ قائمةٌ، وفريضةٌ عادلةٌ » أخرجه أبو داود وابن ماجه في « سننهما »(١).

وفي « الصّحيحين » من حديث معاوية بن أبي سفيان قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « من يُرد الله به خيراً يُفقِّهْهُ في الدِّين »(٢).

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة قال: قال النّبيّ ﷺ: « النّاسُ معادن خيارُهم في الجاهليّة خيارُهم في الإسلام إذا فَقُهُوا »(٣).

و في « جامع التّرمذيّ » عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « خصلتان لا تجتمعان في منافقٍ: حُسْنُ سَمْتٍ، وفقهٌ في الدِّين »(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود ٣/٤٠٤، رقم: ٢٨٧٧، وابن ماجه ١/٨٠، رقم: ٥٤، من طريق عبد الرّحمن بن زياد بن أنعم الإفريقيّ، عن عبد الرّحمن بن رافع التّنوخيّ، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص به. وإسناده ضعيف لضعف الإفريقيّ، وانظر ضعيف الجامع الصّغير رقم: ٣٨٧٥.

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) أخرجه البخاري ٦/٥٢٥، رقم: ٣٤٩٣، ومسلم ٤/٢٠٣١، رقم: ١٦٠.

(٤) أخرجه التّرمذيّ ٤/٤١٥ ـ ٤١٦، رقم: ٢٦٨٤، من طريق أبي كريب محمّد بن العلاء، قال: حدّثنا خلف بن أيّوب العامريّ، عن عوف، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة به. قال التّرمذيّ: " هذا حديث غريب، ولا نعرف هذا الحديث من حديث عوف إلاّ من حديث هذا الشّيخ خلف بن أيّوب العامريّ، و لم أر أحداً يروي عنه غير محمّد بن العلاء ولا أدري كيف هو ". وقد روى عن خلف هذا غيرُ أبي كريب جماعةٌ مثل الإمام أحمد وأبي معمر القطيعيّ ومحمّد بن مقاتل المروزيّ فليس بمجهول، ثمّ هو لم يرو شيئاً منكراً، كما أنّ الحديث له طرق أخرى تقوّيه وبمجموعها صحّح الشّيخُ الألبانيّ ـ رحمه الله ـ الحديث، انظر تفصيل هذا كلّه في الصّحيحة رقم : ٢٧٨.

و في الـحديث :

« فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشّيطان من ألف عابد. لكلّ شيءٍ عمادٌ وعمـادُ الدِّين الفقهُ. ما عُبد الله بشيءٍ أفضلَ من فقهٍ في الدِّين »[١].

وعن عمر بن عليّ بن أبي طالبٍ رفعه: « نِعْـمَ الرّجـلُ الفقيـهُ إن احتيـج إليه انتُفِع به، وإن استُغني عنه أغنى نفسَه »[٢].

وقال عليّ الأزديّ: سألتُ ابن عبّاسٍ عن الجهاد؟ فقـال: ألا أدلّـك علـى ما هو خيرٌ لك من الجهاد؟ تَبْني مسجداً فتُعلِّم فيـه القـرآن والفقـه في الدِّيـن أو قال: السُّـنّة[٣].

وعن كعبٍ أنّ الحواريّين قالوا لعيسى بن مريم عليهمـا السّـلام: يـا رُوحَ الله هل بعدنا من أُمَّةٍ؟ قال: نعم أُمّةُ أحمدَ، حكماءُ علماء، أبرارٌ أتقياء، كـأنّهم

---

(١) أخرجه الطّـبرانيّ في الأوسـط ١٩٤/٦، رقـم: ٦١٦٦، وابـن عسـاكر في تـاريخ دمشـق ١٨٦/٥١، من طريق يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة به مرفوعاً. قال الهيثميّ في مجمع الزّوائد ١٢١/١: " رواه الطّبرانيّ في الأوسط وفيه يزيد بن عياض وهو كذّاب ". وللفقرة الأولى من الحديث شاهدٌ من حديـث ابـن عبّـاس لكنّه لا يفرح به أخرجه التّرمذيّ ٤١٣/٤، رقـم: ٤٦٨١، وابـن ماجـه ٢١٢/١، رقـم: ٢٢٢، وابن حبّان في المجروحين ٣٠٠/١، وغـيرهم مـن طريـق الوليـد بـن مسـلم، قـال: حدّثنا روح بن جناح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس به مرفوعا. قال ابن حبّـان: " روح بـن جناح منكر الحديث جدّا، يروي عن الثّقات ما إذا سمعها الإنسانُ الذي ليس بـالمتبحّر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع ".

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٣/٤٥، من طريق عبّاد بن يعقوب الرّواجنيّ، أنا عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ، حدّثني أبي، عن أبيه، عن جـدّه، عـن علـيّ به. وهذا موضوع آفته عيسى بن عبد الله العلويّ متروك الحديث، انظر الضّعيفة رقم: ٧١٢.

(٣) أخرجه أبو الحسن القطّان ـ فيما وجده القزوينيّ بخطّـه كمـا في التّدويـن ٤٦١/٢ ـ مـن طريق شريك بن عبد الله، عن ليث بن أبـي سـليم، عـن يحيـى بـن أبـي كثير، عـن علـيّ الأزدي به. وليث صدوق اختلط جدّا و لم يتميّز حديثه فتُرك.

من الفقه أنبياء، يَرْضَوْنَ من اللهِ باليسير من الرّزق، ويرضى اللهُ منهم باليسير من العمل[1] .

٥ / أ وقال سفيان بن عيينة: / لم يُعْطَ أحدٌ بعد النّبوّة شيئاً أفضلَ من العلم والفقه.

ولله دَرُّ القائل :

كلُّ العلومِ سوى القرآن مَشْغَلَةٌ إلاّ الحديثَ وإلاّ الفقهَ في الدِّينِ[2]

ولقد أحسن الآخرُ في قوله :

غايةُ العلمِ بعيدٌ غَوْرُها إنّما العلمُ بحورٌ زاخِرَهْ

فعليكَ الفقهَ منه تحتوي شرفَ الدّنيا وفوزَ الآخِرَهْ

فالفقهُ عميمُ الفائدةِ عظيمُ الجدوى، وإليه المرجعُ في الأحكام والفتوى، فليُطلب بفضل عنايةٍ مصحوبةٍ بالتّقوى، فهو ثمرةُ تلك الأصول المباركة والطّريقةُ المثلى .

واعلم أنّ استخراجَ مسائل الفقه وتحقيقَها متوقّفٌ على إحكام علم أصول الفقه، وإتقانُ كلِّ هذه العلوم متوقّفٌ على التّبحّر في معرفة علم اللّسان العربيّ، من وجوهه وطُرُقِه ومَجازه ومَجاري استعماله؛ ولهذا ضلّ كثيرٌ ممّن

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٨٢/٤٧، من طريق هشام بن عمّار، حدّثنا الوليد ابن مسلم، حدّثنا عبد الرّحمن بن زيد، عن أبيه: أنّ عيسى بن مريم ... فذكره. وليس فيه كعب. وهذا من الإسرائيليات.

(٢) هو بنحوه لبعض علماء شاش فيما أسنده الخطيب البغداديّ في كتابه شرف أصحاب الحديث رقم : ١٧٠ .

جهله فزلّوا في علوم الأصول والفروع أنواعاً من الزَّلَل، وأخطؤوا فيها ضروباً من الخطأ والخَطَل.

قال أبو عبيدٍ: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: سمعتُ الخليل بن أحمد يقول: سمعتُ أيّوبَ السّختيانيّ يقول: عامّةُ مَنْ تزندق بالعراق لجهلهم بالعربيّة.

وقال الزّهريّ: إنّما أخطأ النّاسُ في كثيرٍ من تأويل القرآن لجهلهم بلغة العرب.

قلتُ :

وسببُ الخطأ حملُ الألفاظ مطلقاً على ظواهرها، وانصرافُ الأذهان عن مَجاري كلام العرب، والغفلةُ عن كثرة تصرّفاته وتفنّنه ومذاهبه التي لا يعقلُها إلاّ العالمون به. وهو لغةُ صاحبِ الشّريعةِ المُنَزَّلِ على لغته كلامُ مُرْسِلِه، المُبَلِّغِ ما أُنزل إليه من ربِّه المُبَيِّنِ له ﷺ.

وكلُّ علمٍ من هذه العلوم بحرٌ زاخرٌ، لا يحصل على دُرَرِه إلاّ كلُّ سابحٍ غوّاصٍ ماهرٍ، ولا سبيلَ إلى الإحاطة بجميعها لفاضل، فليُمتثل ما / أشار إليه القائلُ:

ما حَوى العلمَ جميعاً أحدٌ ... لا ولو مارسهُ ألفَ سَنَهْ

إنّما العلمُ بعيدٌ غَوْرُهُ ... فخُذوا من كلِّ شيءٍ أَحْسَنَهْ

قيل لبعض الحكماء: من يعرف كلَّ العلم؟ فقال: كلُّ النّاس(١).

يعني كلّ العلم الذي آتاه الله خَلْقَه لا يعرفُه إلاّ جميعُهم، ولا يعرف العلمَ بأسره مطلقاً إلاّ خالقُهم عزّ وجلّ.

---

(١) انظر فيض القدير ٤/٣٨٧ .

فَصْلٌ

والفقهُ كان شعارَ أكثر[١] أصحاب رسول الله ﷺ الذين صحبُوه ولازمُوه، ورُزقوا فهمَ ما تلقَّوه عنه وسمعُوه، كالخلفاء الأربعة وباقي العشرة وابن مسعود ومعاذ وأُبَيٌّ وزيد بن ثابتٍ وأبي موسى وأبي الدّرداء وعائشة وابن عمر وابن عبّاسٍ وابن عَمْرٍو وابن الزّبير وأبي سعيدٍ وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وغيرهم.

ونُقل الفقهُ أيضا عن غيرهم في مواضعَ قليلةٍ كأبي ذرٌّ وعمّارٍ وحُذيفة وسَلْمان وعُبادة بن الصّامت وأبي مسعودٍ وفَضالة وواثلة وخالد ومعاوية وعمرو بن العاص وأمّ سلمة وأسماء بنت أبي بكر الصّدّيق[٢] والحسن والحسين رضي الله عنهم أجمعين.

والأوّلون اشتهروا به وكَثُرَتْ فتاويهم فيه، وأكثرُهم في ذلك تسعةٌ: عمر وعليّ وابن مسعود وأُبَيٌّ وزيدٌ وأبو موسى وعائشة وابن عمر وابن عبّاس رضي الله عنهم.

والذين اشتهروا من هؤلاء بكثرة الأصحاب ثلاثةٌ: عبد الله بن مسعودٍ وزيد بن ثابت وعبد الله بن عبّاس.

واعتمادُ أهل المدينة في الفقه على رأي زيد بن ثابتٍ وعبد الله بن عمر.

---

(١) أكثر : غير مثبتة في ج .

(٢) الصّدّيق : غير مثبتة في ج .

واعتمادُ أهل مكّة على رأي ابن عبّاس.

واعتمادُ أهل الكوفة على رأي عليّ وعبد الله بن مسعودٍ.

وأهل البصرة على رأي أبي موسى وعمران بن حصين وغيرهما.

وكان بالشّام معاذٌ وأبو الدّرداء وغيرُهما.

ثمّ انتقل الفقهُ إلى التّابعين فمن بعدهم :

فكان بالمدينة سعيدُ بن المسيِّب وعروة بن الزّبير والقاسم بن محمّد وخارجَة بن زيد / وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله وأبو بكر بن عبد الرّحمن، وهؤلاء هم فقهاءُ المدينة السّبعة المشهورون بهذه العبارة. ٦/أ

وقد جُمعوا في بيتٍ قال ناظمُه[1] :

ألا كلُّ من لا يَقتدي بأئمّةٍ فقسمتُه ضيزى عن الحقِّ خارجَهْ

فخُذْهُم عبيدُ الله عروةُ قاسمٌ سعيدٌ أبو بكرٍ سليمانُ خارجَهْ[2]

ومن جملة فقهاء المدينة أيضاً من التّابعين :

سالم بن عبد الله وأبو سلمة بن عبد الرّحمن وأبان بن عثمان وقَبيصة بن ذُؤيب وغيرهم من كبار تابعي المدينة.

ولحقهم من تابعيها أيضاً عمر بن عبد العزيز وعليّ بن الحسين ويحيى بن سعيد وأبو الزّناد والزّهريّ وربيعة وغيرهم.

---

(١) ج : بيتِ ناظمِه .

(٢) انظر تغليق التّعليق ٢/١١٨ ـ ١١٩ لابن حجر .

ثمّ انتقل إلى أتباع التّابعين كابن أبي ذئبٍ والماجشون والإمام مالك بن أنس و أصحابه .

وكان بمكّة عبيد بن عمير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وسعيد ابن جبير وابن أبي مليكة وعمرو بن دينار وغيرهم.

ثمّ انتقل إلى ابن أبي نجيح وابن جريج وسفيان بن عيينة ومسلم بن خالد وسعيد بن سالم[1] وغيرهم.

ثمّ انتقل إلى الإمام أبي عبد الله الشّافعيّ وأصحابه.

وكان بالكوفة أصحابُ ابن مسعودٍ الأكابر: علقمة وعَبيدة ومسروق والأسود وعبد الرّحمن ابنا يزيد وعمرو بن شرحبيل وشريح القاضي وغيرهم.

وبعدهم عامرٌ الشّعبيّ وإبراهيم النّخعيّ.

وبعدهم الحكم بن عتيبة وحمّاد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر وغيرهم.

وبعدهم ابن شُبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك والإمامان أبو حنيفة وسفيان الثّوريّ وأصحابهما.

وكان بالبصرة الحسن وابن سيرين ومطرّف بن عبد الله وجابر بن زيد و أبو قلابة .

ثمّ قتادة وأيّوب ويونس وسليمان التّيميّ وابن عون وعثمان البتّيّ.

ثمّ الحمّادان ابن زيد وابن سلمة ويحيى بن سعيدٍ وابن مهديّ.

وكان بالشّام أبو إدريس الخولانيّ / وشهر بن حوشب وابن أبي زكريّا ورجاء بن حيوة وعبادة بن نُسيّ ومكحول وغيرهم. ٦/ب

---

(١) وسعيد بن سالم : ساقطٌ من ج .

ثمّ الإمام الأوزاعيّ وسعيد بن عبد العزيز وسليمان بن موسى وغيرهم.

وباليمن طاووس ووهب بن منبّه وغيرهما.

وبمصر يزيد بن أبي حبيب وعمرو بن الحارث واللّيث بن سعد وغيرهم.

ثمّ أصحاب مالك والشّافعيّ وأصحابه رحمهم الله.

وبخراسان الضّحّاك بن مزاحم وإبراهيم الصّائغ وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه.

وببغداد أصحاب أبي حنيفة والشّافعيّ وأصحابه وأحمد بن حنبل، ثمّ أبو ثورٍ وأبو عبيدٍ القاسم بن سلاّم، ثمّ داود ومحمّد بن جرير وغيرهم.

فَصْلٌ

ثمّ إنّ هؤلاء المذكورين من كلّ طبقةٍ وإن كانوا مشهورين بالفقه والإمامة فبعضُهم أشهرُ من بعضٍ وأغلبُ في ذلك من بعض.

قال القاسم بن محمّد: كان أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ يفتون على عهد رسول الله ﷺ(١).

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطّبقات ٢/٣٣٥، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٩/١٨٠، عن محمّد بن عمر الواقديّ، أخبرنا أسامة بن زيد بن أسلم، عن مسلم بن سمعان، عن القاسم بن محمّد به. والواقديُّ متروكٌ، وشيخُه أسامة ضعيفٌ من قبل حفظه، وانظر التّمهيد ٩/٧٦، ومقدّمة فتح الباري ١/٢٨٧.

وقال مسروق: شامَمْتُ أصحابَ محمّد ﷺ ـ أي قاربتهم ـ فوجدتُّ العلمَ انتهى إلى ستّةٍ. وفي روايةٍ: انتهى علمُ أصحاب محمّد ﷺ إلى ستّةٍ. وفي أخرى: كان أصحابُ الفتوى. وفي أخرى: كان أصحابُ القضاء من أصحاب رسول الله ﷺ ستّة: عمر وعليّ وابن مسعود وأبيّ وزيد وأبو موسى(١).

وقال الزّهريّ: الفقهاء أربعةٌ ــ يعني من التّابعين ــ سعيد بن المسيِّب بالمدينة، والشّعبيّ بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشّام(٢).

وقال عبد الرّحمن بن مهديّ: العلماءُ عندنا أربعةٌ ــ يعني من تابعي التّابعين ـ سفيان الثّوريّ ومالك والأوزاعيّ وحمّاد بن زيد(٣).

وقال سفيان بن عيينة: لم يُدْرَك مثلُ ابن عبّاس في زمانه، ولا مثلُ الشّعبيّ في زمانه، ولا مثلُ الثّوريّ في زمانه(٤).

وفي روايةٍ: أئمّةُ النّاس ثلاثةٌ بعد أصحاب النّبيّ ﷺ ــ / يعني أكابر الصّحابة ـ فذكرهم: ابن عبّاس والشّعبيّ والثّوريّ(٥). ٧ / أ

(١) انظر هذه الرّوايات في المعرفة والتّاريخ ١/٤٤٤ ـ ٤٤٥، والمدخل إلى السّنن الكبرى رقم: ١٤٥ ـ ١٤٨، وتاريخ دمشق ٣٣/١٥٤ ـ ١٥٦.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٠/٢١٢، من طريق أبي عبد الله بن المعلّى، قال: سمعتُ الزّهريّ به.

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥/١٧٥، من طريق زيد بن أخزم الطّائيّ، قال: سمعتُ عبد الرّحمن بن مهدي يقول: فذكره.

(٤) انظر سير أعلام النّبلاء ٣/٣٥٢ .

(٥) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٦/٣٥٦، من طريق عبد الرّزّاق، قال: سمعتُ سفيان بن عيينة به.

يعني أنّهم أئمّة النّاس في هذه الأعصار الثّلاثة كلٌّ واحدٍ في عصره وهم خير القرون، عصر الصّحابة ـ بعد الأكابر منهم ـ وعصر التّابعين وأتباعهم.

وقال الزّهريّ: قدمتُ على عبد الملك بن مروان فقال: مِنْ أين قَدِمْتَ يا زُهريّ؟ قلتُ: مِنْ مكّة. قال: فمن خَلَّفْتَ بها يَسُود أهلَها؟ قلتُ: عطاءُ بن أبي رباح. قال: فمِنَ العرب أم من الموالي؟ قلتُ: مِنَ الموالي. قال: وبم سادهم؟ قلتُ: بالدِّيانة والرِّواية. قال: إنّ أهل الدّيانة والرّواية لينبغي أن يَسودوا. فمن يَسودُ أهلَ اليمن؟ قلتُ: طاووس بن كيسان. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من الموالي. قال: وبم سادهم؟ قلتُ: بما سادهم به عطاء. قال: إنّه لينبغي. فمن يَسودُ أهلَ مصر؟ قلتُ: يزيد بن أبي حبيب. قال: فمِنَ العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من الموالي. قال: فمن يَسودُ أهلَ الشّام؟ قلتُ: مكحول. قال: فمِنَ العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من الموالي عبد نوبي أعتقته امرأةٌ من هُذَيْلٍ. قال: فمن يَسودُ أهلَ الجزيرة؟ قلتُ: ميمون بن مهران. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من الموالي. قال: فمن يَسودُ أهلَ خُراسان؟ قلتُ: الضّحّاك بن مُزاحم. قال: فمِنَ العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من الموالي. قال: فمن يَسودُ أهلَ البصرة؟ قلتُ: الحسن بن أبي الحسن. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من الموالي. قال[1]: فمن يسود أهلَ الكوفة؟ قلتُ: إبراهيم النَّخَعيّ. قال: فمِنَ العرب أم من الموالي؟ قلتُ: من العرب. قال: ويلك يا

---

(١) في ج زيادة : ويلك .

زُهريّ فرّجتَ عنّي، والله لتَسُودَنّ الموالي على العرب حتّى يُخْطَبَ لها على المنابر والعربُ تحتها. قلتُ: يا أمير المؤمنين إنّما هو أمرُ الله ودينُه؛ من حفظه ساد، ومن / ضيّعه سقط[1]. ٧/ب

قلتُ :

فهكذا كان العلماءُ هم الأعيان يُسأل عنهم ويُبجّلون في كلّ مكانٍ لجمعهم بين العلم والعمَل، وإعراضهم عن المراء والجدَل.

ثمّ إنّ الله تعالى شَهَرَ بالفقه أربعةَ أئمّةٍ اشتهَرت مذاهبُهم، واقتدى النّاسُ بهم[2] في كلّ الأمصار في جميع الأعصار وهم: أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، وآباءُ عبد الله مالكُ بن أنس الأصبحيّ، ومحمّدُ بن إدريس الشّافعيّ، وأحمدُ بن محمّد[3] بن حنبل الشّيبانيّ.

فهم أئمّة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين، فضائلُهم ومناقبهم كثيرة، وفوائدُهم وفرائدهم غزيرة، وقد صُنِّف[4] في مناقبهم كتبٌ مُجَرَّدَة ، مُطَوَّلَة و مُقْتَصَدَة .

---

(١) أخرج هذه الحكايةَ الحاكمُ في معرفة علوم الحديث ١٩٨ ـ ١٩٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٩٣/٤٠ ـ ٣٩٤، ٣٠٤/٥٦ ـ ٣٠٥، من طريق الوليد بن محمّد الموقّريّ، قال: سمعتُ محمّدَ بن مسلم بن شهاب الزّهريّ يقول: فذكره. والوليد بن محمّد الموقّريّ مولى بني أميّة متروكٌ. ولذا قال الذّهبيّ في سير أعلام النّبلاء ٨٥/٥ ـ ٨٦: " الحكاية منكرةٌ، والوليد بن محمّد واهٍ، فلعلّها تمّت للزّهريّ مع أحد أولاد عبد الملك. وأيضاً ففيها: من يسود أهل مصر؟ قلتُ: يزيد بن أبي حبيب وهو من الموالي، فيزيدكان ذاك الوقت شابّاً لا يُعرف بعد والضّحّاك، فلا يدري الزّهريُّ من هو في العالَم! وكذا مكحول يصغر عن ذاك ".

(٢) في ج زيادة : فيها .

(٣) محمّد : غير مثبت في ج .

(٤) ج : صنّفت .

فصل

وقد كان من مضى من الأئمّة المجتهدين، بِجَميع علوم الاجتهاد قائمين، وبنشرها في الآفاق معتنين، وهم في ذلك متفاضلون.

فمنهم المُحْكِمُ لعلم الكتاب، ومنهم القائمُ بأمر السُّنَّة، ومنهم المتبحِّرُ في العربيّة، ومنهم المتقن لجودة استنباط الأحكام، وقلّ من اجتمع فيه القيامُ بجميع ذلك، فكان مِنْ أجمعهم وأقومهم به إمامُنا أبو عبد الله القُرشيّ المطّلبيّ الشّافعيّ رضي الله عنه، جمع الله تعالى له النَّسب الطّاهر، والعلم الباهر، وكثرة المآثر، وجُلّ المفاخر؛ فكان فيه من المناقب والفضائل، ما فرّقه في كثير من الأئمّة الأفاضل، وشهد له بذلك مِنْ أهل كلّ فنٍّ سادةٌ أماثل.

قال المزنيّ : سمعتُ الشّافعيَّ يقول : حفظتُ القرآن وأنا ابنُ سبع سنين، وحفظتُ " الموطّأ " وأنا ابنُ عشر سنين(١).

قال يونس بن عبد الأعلى : كان الشّافعيُّ إذا أخذ في التّفسير كأنّه شهِد التّنزيل(٢).

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٦٢/٢ - ٦٣، من طريق أحمد بن إبراهيم الطّائيّ، قال: نا إسماعيل بن يحيى المزنيّ به.

(٢) أخرجه البيهقيّ في أحكام القرآن ١٩/١، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٢/٥١، عن أبي الوليد حسّان بن محمّد الفقيه، حدّثنا أبو بكر أحمد بن محمّد بن عبيدة، عن يونس بن عبد الأعلى به.

قال أحمد بن محمّد بن بنت الشّافعيّ: سمعتُ أبي وعمّي يقولان: كان سفيان بن عيينة / إذا جاءه شيءٌ من التّفسير والفتيا يُسأل عنها التفت إلى الشّافعيّ فيقول: سلوا هذا(١).

وقال له شيخُه مسلم بن خالد ـ وهو مفتي مكّة ـ: يا أبا عبد الله افْتِ فقد والله آنَ لكَ أن تُفتيَ وهو ابن خمس عشرة سنةً. وقيل: ستّ عشرة. وقيل: ثماني عشرة. وفي أخرى: وهو ابن دون عشرين سنةً(٢).

وقال الرّبيع: كان الشّافعيُّ يُفتي وهو ابن خمس عشرة سنةً، وكان يُحيي اللّيل إلى أن مات(٣).

قال أبو نعيم الحافظ: سمعتُ سليمان بن أحمد يقول: سمعتُ أحمد بن محمّد الشّافعيّ يقول: كانت الحَلْقَةُ في الفتيا بمكّة في المسجد الحرام لابن عبّاس، وبعده لعطاء بن أبي رباح، وبعده لعبد الملك بن جُريج، وبعده لمسلم بن خالد، وبعده لسعيد بن سالم، وبعده لمحمّد بن إدريس الشّافعيّ وهو شابٌّ(٤).

قال ابن مهدي: سمعتُ مالكاً يقول: ما يأتيني قُرَشِيٌّ أفهمَ من هذا الفتى ـ يعني الشّافعيّ(٥) ـ.

---

(١) أخرجه زكريّا بن يحيى السّاجي في مناقب الشّافعيّ ـ كما في مناقب البيهقيّ ٢/٢٤٠ ـ، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٠٦، عن أحمد بن محمّد بن بنت الشّافعيّ به.

(٢) انظر هذه الرّوايات في آداب الشّافعيّ ومناقبه ٣٩ ـ ٤٠ لابن أبي حاتم، ومناقب الشّافعيّ ٢/٢٤٣ للبيهقيّ، وتاريخ بغداد ٢/٦٤، والسّير ١٠/١٦، وتوالي التّأسيس ٧٤ ـ ٧٥.

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٠٨، من طريق أحمد بن عبد الرّحمن بن الجارود، قال: سمعتُ الرّبيع به.

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٩/٩٣، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٠٩.

(٥) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٠٠ ـ ٣٠١، من طريق عبيد الله بن عمر القواريريّ، حدّثنا عبد الرّحمن بن مهدي به. وعزاه ابنُ حجر في توالي التّأسيس ٧٤ للآبريّ ـ يعني في كتابه مناقب الشّافعيّ ـ.

قال أبو عبيد القاسم[١] بن سلّام: ما رأيتُ قطُّ أعقلَ ولا أورعَ ولا أفصحَ من الشّافعيّ[٢].

قال هلال بن العلاء الرّقّيّ: أصحابُ الحديث عيالٌ على الشّافعيّ، فتح لهم الأقفال[٣] .

قال إسحاق بن راهويه: لقيني أحمد بن حنبل بمكّة فقال: تعال حتّى أُرِيَكَ رجلاً لم تر عيناكَ مثلَه، فأَراني الشّافعيَّ. قال: فتناظرنا في الحديث فلم أر أعلمَ منه. ثمّ تناظرنا في الفقه فلم أر أفقهَ منه. ثمّ تناظرنا في القرآن فلم أر أقرأَ منه. ثمّ تناظرنا في اللّغة فوجدتُّه بيتَ اللّغة. وما رأت عيناي مثلَه قطّ. قال: فلمّا فارقناه أخبرني جماعةٌ من أهل الفهم بالقرآن أنّه كان أعلمَ النّاس في زمانه بمعاني القرآن وأنّه قد[٤] كان أُوتي فهماً في القرآن[٥].

قال أحمد بن حنبل: كان الفقهاءُ أطبّاءَ والمحدِّثون صَيادلةً، فجاء الشّافعيُّ / طبيباً صَيْدَلانيّاً، ما مَقَلَت العيونُ مثلَه[٦]. ٨ / ب

---

(١) القاسم : غير مثبتة في ج .

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠١/٥١، من طريق علي بن عبد العزيز بن يحيى، قال: سمعتُ أبا عبيد القاسم بن سلاّم به.

(٣) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢٧٨/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠١/٥١، ٣٥٧، من طريق الزّبير بن عبد الواحد الحافظ، قال: سمعتُ أبا محمّد جعفر بن محمّد بن عليّ الهمذانيّ يقول: سمعتُ هلال بن العلاء به.

(٤) قد : غير مثبتة في ج .

(٥) أخرجه بنحوه ابنُ عساكر في تاريخه ٣٣٠/٥١، من طريق أبي بكر أحمد بن الفضل النّجّار، قال: سمعتُ إسحاق بن راهويه به. وانظر ٣٢٨/٥١ ـ ٣٢٩ من التّاريخ نفسه.

(٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٣٣/٥١ ـ ٣٣٤، من طريق يحيى بن محمّد بن صاعد، سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل به.

وقال: إنّ الله يُقيِّض للنّاس في رأس كلِّ مائة سنةٍ مَنْ يُعلِّمهم السُّنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذبَ، فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بنُ عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشّافعيُّ(١).

وقال(٢): إذا سُئِلْتُ عن مسألةٍ لا أعرف فيها خبراً قلتُ فيها بقول الشّافعيّ؛ لأنّه إمامٌ عالِمٌ من قُريش ورُوي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: « عالِمُ قُريش يملأ الأرضَ علماً »(٣).

وقال: كلامُ الشّافعيّ في اللّغة حجّةٌ(٤).

وقال أبو عبيد(٥) وابن هشام(٦) صاحب " المغازي ": الشّافعيُّ ممّن يؤخذ عنه في اللّغة(٧) أو من أهل اللّغة.

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٦٢/٢، من طريق أبي سعيد الفريابيّ، عن أحمد بن حنبل به. وانظر تاريخ دمشق ٣٣٨/٥١.

(٢) أخرج كلامَ أحمد البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٥٤/١، من طريق المرورّوذيّ، عن أحمد بن حنبل به. وانظر تاريخ دمشق ٣٣٩/٥١.

(٣) أخرجه الطّيالسيُّ في مسنده ٢٤٤/١ - ٢٤٥، رقم: ٣٠٧ - دار هجر، من طريق النّضر ابن حميد الكنديّ - أو العبديّ -، عن الجارود، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تسبّوا قريشاً فإنّ عالمها يملأ الأرض علماً ". وإسناده ضعيف جدًا من أجل النّضر بن حميد قال أبو حاتم: متروك الحديث كما في الجرح والتّعديل ٤٧٧/٨، وانظر كلاماً مفصّلاً عن هذا الحديث في الضّعيفة رقم: ٣٩٨ .

(٤) أخرجه زكريّا السّاجيّ في مناقب الشّافعيّ، ومن طريقه البيهقيُّ في مناقبه ٤٢/٢، وابن عساكر في تاريخه ٣٤٩/٥١ - ٣٥٠، عن جعفر بن أحمد، قال: قال أحمد بن حنبل: فذكره.

(٥) أخرج كلامَ أبي عبيدٍ ابنُ أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه ١٣٦ - ١٣٧، ومن طريقه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٤٣/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٣/٥١، قال ابن أبي حاتم: حُدِّثْتُ عن أبي عبيد القاسم بن سلاّم قال: فذكره. وفيه إبهامٌ.

(٦) أخرج كلامَ ابن هشام البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٤٣/٢، من طريق محمّد بن المسيّب، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٣/٥١، من طريق ابن أبي حاتم ــ وهو في آداب الشّافعيّ ومناقبه له ١٣٦ ـ، كلاهما عن الرّبيع بن سليمان قال: سمعتُ عبد الملك بن هشام به.

(٧) ج : تؤخذ عنه اللّغة .

قال أبو بكر بن الأنباريّ: حدّثني أبي، عن أبي عثمان المازنيّ قال: الشّافعيُّ عندنا حجّةٌ في النّحو(١).

قال أبو العبّاس المُبَرِّد: رحم اللهُ الشّافعيُّ كان من أشعر النّاس، وآدَب النّاس، وأعرفهم بالقراءات(٢).

كذا وقع وأظنُّه تصحيفاً إنّما هو: " وأعرفهم بالقرآن " أي بمعانيه وأحكامه، أي رُزق فهماً فائقاً فيه على ما سبق من كلام إسحاق بن راهويه ويونس بن عبد الأعلى وغيرهما.

قال أبو ثور إبراهيم بن خالد: كان الشّافعيُّ من معادن الفقه، وجهابذة الألفاظ، ونُقّاد المعاني(٣).

قال الحسن بن محمّد بن الصبّاح الزّعفرانيّ: كان أصحاب الحديث رقوداً حتّى جاء الشّافعيُّ فأيقظهم فتيقّظوا(٤).

قال الحسين الكرابيسيّ: ما أقول في رجل ابتدأ في أفواه النّاس الكتابَ والسُّنّةَ والاتّفاقَ، ما كنّا ندري ما الكتابُ والسُّنّةُ نحن ولا الأوّلون حتّى سمعنا من الشّافعيّ الكتابَ والسُّنّةَ والإجماعَ(٥).

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢/٤٤، من طريق أبي العلاء الأصبهانيّ، قال: أخبرنا أبو بكر الأنباريّ به.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢/٩٠، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٧٣، عن محمّد بن يحيى الصّوليّ، عن المبرّد به.

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخه ٥١/٣٥٦، من طريق الحسن بن سفيان، حدّثنا أبو ثور به.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخه ٥١/٣٥٦، من طريق أبي حفص محمّد بن عليّ بن محمّد، قال: سمعتُ الزّعفرانيّ به.

(٥) أخرجه ابنُ أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه ٥٦ ـ ٥٧، ومن طريقه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢/٢٦٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٤٣، قال ابن أبي حاتم: أخبرني =

يعني أنّه أوّل من وضع علمَ أصول الفقه، وأتى بهذه العبارات الحسنة[١] رحمه الله .

قال أبو زرعة الرّازيّ: ما عند الشّافعيّ حديثٌ غَلِطَ فيه[٢].

٩ / أ وقال أبو داود السِّجِسْتانيّ: / ما من العلماء أحدٌ إلاّ وقد أخطأ في حديثه غير ابن عُلَيَّة وبشر بن المفضّل، وما أعلم للشّافعيّ حديثاً خطأً[٣].

وقال محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم: إن كان أحدٌ من العلماء حجّةً في شيء فالشّافعيُّ حجّةٌ في كلّ شيء[٤].

وقال أبو بكر بن دُرَيْدٍ من قصيدةٍ له في مدح الشّافعيّ رحمه الله :

وهُذِّبَ حتّى لم تُشِرْ بفضيلةٍ   إذا التُمِسَتْ إلاّ إليه الأصابعُ
فمن يَكُ علمُ الشّافعيِّ أَمامَهُ[٥]   فمَرْتَعُهُ في ساحة[٦] العلم واسعُ[٧]

أبو عثمان فيما كتب إليّ، قال: سمعتُ دُبيساً قال: جئتُ إلى حسين فقلتُ: ما تقول في الشّافعيّ؟ فقال: فذكره.

(١) ج : الخمسة ، وأحسبه تحريفاً .

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦١/٥١، من طريق عبد الله بن محمّد بن جعفر القرويّ، قال: سمعتُ أبا زرعة الرّازيّ به.

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦١/٥١، من طريق أبي بكر بن أبي داود السّجستانيّ، قال: سمعتُ أبي به.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٣/٥١، من طريق الحسن بن عليّ بن الأشعث، قال: سمعتُ محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم به.

(٥) الدّيوان : إمامه .

(٦) الدّيوان : باحة .

(٧) انظر ديوان ابن دريد ٧١، وتاريخ بغداد ٧٠/٢ - ٧٢، ومناقب الشّافعيّ ٣٦٦/٢ - ٣٦٧.

قال سُويد بن سعيد: كنّا عنـد سـفيان بـن عُيينـة بمكّـة، فجـاء الشّـافعيُّ فسلّم وجلس، فروى ابنُ عيينة حديثاً رقيقاً فغُشي على الشّافعيّ. فقيل: يـا أبـا محمّد مات محمّد بن إدريس. فقال ابنُ عُيينة: إن كان مات محمّـد بـن إدريـس فقد مات أفضلُ أهل زمانه(١).

فهذا طَرَفٌ من ثناء العلماء عليه في فضله وفقهه وعلمه بالكتاب والسُّنّة والعربيّة واستخراج علم أصول الفقه، وانضمّ إلى ذلك اجتهـادُه في طاعـة ربِّـه من الورع والعبادة، والنُّصح والخشية والزّهادة.

قال أبو عبيد: ما رأيتُ قَطُّ رجلاً أورعَ من الشّافعيّ(٢).

قال حرملة بن يحيى: قال الشّافعيّ : ما كذبـتُ قَـطُّ ، و مـا حلفـتُ قَـطُّ بالله آثماً(٣) .

قال الرّبيع: كان الشّافعيُّ لا يُصلّي مع النّاس في قيام رمضان ويُصلّي في بيته، ويختم ستّين ختمةً ليس منها شيءٌ إلاّ في صلاةٍ، ختمة بالنّهار وختمة باللّيل(٤).

قال هارون بن سعيد الأَيْلِـيّ: مـا رأيـتُ مثـلَ الشّـافعيّ، ومـا رأيـتُ أحسنَ صلاةً منـه(٥) .

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٩/٩٥، وابن عساكر في تاريخ دمشـق ٥١/٣٠٦، مـن طريقين عن تميم بن عبد الله الرّازيّ، قال: سمعتُ سويد بن سعيد به.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٠١، من طريق علي بن عبد العزيز بن يحيـى، قال: سمعتُ أبا عبيدٍ به.

(٣) انظر الحلية ٩/١٢٨، ١٣٥، وتهذيب الأسماء واللّغات ١/٧٥، وتوالي التّأسيس ١٢١.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٩٤، من طريق ابن خزيمة، حدّثنا الرّبيع به.

(٥) أخرجه البيهقيّ في مناقب الشّافعيّ ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠، ومن طريقه ابن عسـاكر في تـاريخ دمشق ٥١/٣٦٤، عن زكريّا السّاجيّ، قال: سمعتُ هارون بن سعيد الأيليّ به.

قال الرّبيع: كـان الشّـافعيُّ قـد جـزّء اللّيـل ثلاثـةَ أثـلاثٍ: الثّلـثُ الأوّل يكتب، والثّلثُ الثّاني يصلّي، والثّلثُ الثّالث ينام[١].

وقال: سمعتُ الشّافعيّ يقول: ما شَبِعْتُ منـذ عشـرين سـنةً. وفي روايـةٍ: منذ ستَّ عشرة سنةً إلاّ شبعةً طرحتُها من ساعتي[٢].

٩ / ب وقال: ما تركتُ غسل / الجمعة في شتاءٍ ولا صيفٍ قَطُّ[٣].

قال الحافظ أبو حاتم بن حبّان البستيّ :

« للشّافعيّ رحمة الله عليه ثلاثُ كلماتٍ مـا تكلّـم بهـا أحـدٌ في الإسـلام قبله، ولا يفُوه[٤] بها أحدٌ بعده إلاّ والمأخذُ فيها كان عنه.

إحداهـا: أنّـي سمعـتُ ابـن خزيمـة يقـول: سمعـتُ المزنـيَّ يقـول: سمعـتُ الشّافعيّ يقول: إذا صحّ لكم الحديثُ عن النّبيّ ﷺ فخُذوا به ودَعوا قولي.

الثّانية: أخبرني محمّد بن المنذر بن سعيد، عن الحسن بن محمّد بن الصّبّاح الزّعفرانيّ، قال: سمعتُ الشّافعيّ يقول: ما ناظرتُ أحداً قَطُّ فأحببتُ أن يُخطـىء. زاد في رواية أخرى: إلاّ صاحب بدعةٍ فإنّي أحبّ أن ينكشف أمرُه للنّاس.

قال[٥]: والثّالثة: سمعتُ موسى بن محمّد الدَّيْلَمِيَّ بأنطاكيّة يقول: سمعـتُ الرّبيع بن سليمان يقول: سمعتُ الشّافعيّ يقول: وددتُ أنّ النّـاس تعلّمـوا هـذه الكتب و لم ينسبوها إليّ »[٦].

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢/١٥٧، ومن طريقه ابـن عسـاكر في تـاريخ دمشـق ٥١/٣٩١، عن أبي الحسن علي بن قريش، قال: سمعتُ الرّبيع بن سليمان به.

(٢) أخرج الرّوايتين ابنُ عساكر في تاريخه ٥١/٣٩٤ .

(٣) انظر تهذيب الأسماء واللّغات ١/٧٥ .

(٤) ج : تفوّه .

(٥) قال : غير مثبتة في ج .

(٦) انظر كلامَ ابن حبّان في صحيحه ـ مع الإحسان ٥/٤٩٨ ـ ٤٩٩. وانظـر بعـض كـلام الشّافعيّ في تاريخ دمشق ٥١/٣٨٣، ٣٨٤.

وفي رواية: وددتُ أنّ كلّ علمٍ أَعْلَمُه تَعَلَّمَهُ النّاسُ أُوجر عليه ولا يَحمدوني، وما ناظرتُ أحداً قَطُّ إلاّ على النّصيحة(١).

قلتُ :

وقد كان رحمه الله مع ما منحه الله من الطّاعة والتّبحّر في علوم الاجتهاد قد جُمع فيه فضائلُ شتّى، كجودة الرّمي، والسّخاء الذي أربى فيه على نُظرائه وزاد.

قال عمرو بن سوادٍ: كان الشّافعيُّ أسخى النّاس على الدّينار والدّرهم و الطّعام(٢).

وقال: قال(٣) الشّافعيُّ: كان نَهْمَتي في شيئين في الرّمي وطلب العلم، فنلتُ من الرّمي حتّى أصبتُ من عشرةٍ عشرةً، والعلم فما ترى(٤).

وفي رواية: وسكت عن العلم. فقلتُ له: أنتَ و الله في العلم أكثرُ منك في الرّمي(٥) .

---

(١) أخرجه ابنُ أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه ٩٢ ـ ٩٣،ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٨٣/٥١ ـ ٣٨٤، وانظر حلية الأولياء ١١٩/٩ .

(٢) أخرجه ابنُ أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه ١٢٦، ومن طريقه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢٢١/٢، وابن عساكر في تاريخه ٣٩٧/٥١، قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي، سمعتُ عمروبن سواد السّرحي به. ورواه عبد الله بن محمّد بن يعقوب، عن أبي حاتم به أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٧٧/٩.

(٣) في ج زيادة : لي .

(٤) أخرجه بنحوه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١٢٨/٢، من طريق عمرو بن سواد السّرحي، عن الشّافعيّ به.

(٥) أخرجه ابنُ أبي حاتم في آداب الشّافعيّ ومناقبه ٢٢ ـ ٢٣، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٥٩/٢ ـ ٦٠، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١٢٧/٢ ـ ١٢٨، قال ابن أبي حاتم: ثنا =

وكان الشّافعيُّ رحمه الله شديدَ الإنصاف للفضلاء، كثير الثّناء على العلماء.

فممّا رُوي عنه من ثنائه على الأئمّة الثّلاثة المشتهرةِ مذاهبُهم مع مذهبه رضي الله عنهم أن قال: من أراد أن يتبحّر في الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة، / كان أبو حنيفة ممّن وُفِّق له الفقه(١). ١٠/أ

وقال : من أراد الحديث الصّحيح فعليه بمالك ، و من أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة(٢).

وقال: إذا جاء الأثرُ فمالكٌ النّجمُ(٣)، إذا جاءك الحديثُ عن مالكٍ فشُدَّ به يديكَ(٤)، ما على الأرض كتابٌ في العلم أكثرَ صواباً من كتاب مالكٍ(٥).

وفي رواية: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله تعالى أصحَّ من " موطّأ مالكٍ "(٦)، لولا مالكٌ وسفيانُ لذهب علمُ الحجاز(٧).

أبي، قال:سمعتُ عمرو بن سوّاد، قال: قال لي الشّافعيّ به. ورواه عن أبي حاتم عبدُ الله ابن محمّد بن يعقوب أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٩/٧٧.

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١٣/٣٤٦، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٠/١١٧، عن حرملة بن يحيى، قال سمعتُ الشّافعيّ به.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٠/١١٧، وفيه إبهامٌ .

(٣) أخرجه ابنُ أبي حاتم في تقدمة الجرح والتّعديل ١/١٤، من طريق يونس بن عبد الأعلى، وابن عبد البرّ في التّمهيد ١/٦٣، من طريق محمّد بن عبد الحكم، كلاهما عن الشّافعيّ به.

(٤) أخرجه ابن عبد البرّ في كتابه التّمهيد ١/٦٤ ، من طريق الرّبيع بن سليمان ، قال : سمعتُ الشّافعيّ به .

(٥) ترتيب المدارك ٢/٧٠ .

(٦) أخرجه بنحوه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتّعديل ١/١٢، من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن الشّافعيّ به.

(٧) مسند الإمام الشّافعيّ ٣٤١. وأخرجه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتّعديل ١/١٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٩/١٧٩، من طريق الرّبيع بن سليمان المرادي، سمعتُ الشّافعيّ به.

وقال: خرجتُ من بغداد وما خلّفتُ بها أحداً أتقى ولا أورع ولا أفقه ولا أعلم من أحمد بن حنبل(١).

فهذا القَدْرُ كافٍ فيما يتعلّق بأخباره وآثاره من اضطلاعه بالعلم واطّلاعِه، فالحمدُ للهِ على ما وفّق من اتّباعِه، وصلاتُه وسلامُه على سيّدنا محمّدٍ وآله وأتباعِه، وأصحابه وأشياعِه.

وُلد الشّافعيُّ رحمه الله سنة خمسين ومائة، ومات بمصر سنة أربع ومائتين، وله أربعٌ وخمسون سنةً. وقد جمعتُ في " تاريخنا الشّاميّ "(٢) ما تفرّق من أخباره في كتب المصنِّفين في ترجمته في حرف الميم.

ووُلد أبو حنيفة رحمه الله سنة ثمانين، ومات سنة خمسين ومائة ببغداد، وله سبعون سنةً.

ووُلد مالك بن أنس رحمه الله سنة أربع وتسعين، وتوفّي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وله خمسٌ وثمانون سنةً.

ووُلد أحمد بن حنبل رحمه الله سنة أربع وستّين ومائة، وتوفّي ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبعٌ وسبعون سنةً.

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٤/٤١٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥/٢٧٢، من طريق حرملة، عن الشّافعيّ به.

(٢) اختصر فيه أبو شامة تاريخ دمشق لابن عساكر، وهو كبير منه أجزاء مخطوطة، وصغير لا تعرف له نسخة، انظر شيئاً من التّفصيل عن هذا الكتاب في حاشية الباعث على إنكار البدع والحوادث ٢٢ ـ ٢٣ ـ للمؤلّف تحقيق: مشهور حسن سلمان رعاه الله.

فانظر كيف اتّفق أنّ مالكاً ولد بعد أبي حنيفة بأربع عشرة سنة وزاد عمرُه على عمره. وولد أحمد بعد الشّافعيّ بأربع عشرة سنة وزاد عمرُه على عمره. ومالكٌ أطولُهم عمرا، والشّافعيُّ أقصرُهم عمرا، رضي الله عنهم أجمعين.

فَصْلٌ

ثمّ انتقل الفقهُ بعد الشّافعيّ إلى أصحابه، وأجلُّهم من أهل مكّة أبو بكر عبد الله بن الزّبير الحميديّ، ومن أهل بغداد أبو عبد الله أحمد بن حنبل، وأبو ثور إبراهيم بن خالد، وأبوا عليٍّ الحسن بن محمّد بن الصّبّاح الزّعفرانيّ، والحسين بن عليّ الكرابيسيّ، ومن أهل / مصر أبو يعقوب يوسف بن يحيى ١٠/ب البويطيّ، وأبو حفص حرملة بن يحيى التُّجيبيّ، وأبو موسى يونس بن عبد الأعلى الصّدفيّ، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ[١]، والرّبيعان ابنا سليمان المراديّ، والجيزيّ، وأبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم.

وكتب عنه عليُّ بن المدينيّ كتاب " الرّسالة " وحملها إلى عبد الرّحمن بن مهديّ ويحيى بن سعيد القطّان بالبصرة فأُعجبا بها وكانا من كبار أئمّة الآثار، فكانا يدعوان الله للشّافعيّ.

---

(١) لي عنه دراسة منشورة بعنوان: إسماعيل بن يحيى المزنيّ ورسالتُه " شرح السّنّة "، مكتبة الغرباء ـ المدينة، ثمّ دار ابن حزم ـ الرّياض.

وقيل: إنّ الذي حملها إليهما صاحبُه الحارث بن سُريج النّقّال[1].

قال الحافظ أبو بكر البيهقيّ رحمه الله :

« وقد عدّ أبو الحسن الدّارقطنيّ مَنْ روى عن الشّافعيّ رحمه الله أحاديثَه وأخبارَه وكلامَه زيادةً على مائة مع قصور سنّه عن سنِّ أمثاله من الأئمّة، وإنّما تَكثر الرّوايةُ عن العالِم إذا جاوز سنُّه السّتّين أو السّبعين، والشّافعيُّ لم يبلغ في السّنِّ أكثرَ من أربعٍ وخمسين ».

ثمّ قام بعد هؤلاء بالفقه على مذهب الشّافعيّ جماعةٌ مثلُ أبي القاسم الأنماطيّ، وزكريّا بن يحيى السّاجيّ، وأبي نعيم الأستراباذي، وإمام الأئمّة أبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة، وهم ممّن أخذ عن أصحاب الشّافعيّ، وكذلك الإمامان محمّد بن نصر المروزيّ، وأبو بكر محمّد بن المنذر.

وأخذ عن أبي القاسم الأنماطيّ أبو العبّاس أحمد بن عمر بن سُريج، وعنه انتشر فقهُ الشّافعيّ في أكثر الآفاق، وأخذ عنه فقهاءُ الإسلام مثل أبي الطّيّب ابن سلمة، وأبي عليّ بن خيران، وأبي عبيد بن حَرْبُويَهْ، وأبي حفص بن الوكيل، وأبي سعيد الإصطخريّ، وأبي بكر الصّيرفيّ، وأبي العبّاس بن القاصّ،

---

(١) الخوارزميّ ثمّ البغداديّ، توفّي سنة ٢٣٦ هـ. وإنّما قيل له " النّقّال " لأنّه نقل " رسالة الشّافعيّ " إلى عبد الرّحمن بن مهدي وحملها إليه. قال الحارث : " لّما حملتُ الرّسالة إلى عبد الرّحمن بن مهدي جعل يتعجّب ويقول: لو كان أقلَّ لنفهم، لو كان أقلّ لنفهم " ذكره ابنُ السّبكيّ في طبقاته ١١٢/٢. وأخرج البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢٤٤/٢ – ٢٤٥، من طريق أبي الوليد الفقيه، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمود، قال: حدّثني أبو سليمان قال: حدّثني الحارث بن سريج قال : " أنا حملتُ كتاب الرّسالة للشّافعيّ إلى عبد الرّحمن بن مهدي وجّه بها معي إليه ".

وأبي بكر محمّد بن عليّ القفّال الشّاشيّ، وأبي إسحاق المروزيّ، وأبي عليّ بن أبي هريرة، وأبي الحسين بن القطّان، ومن هذه الطّبقة أبو بكر بن زياد، وابن الحدّاد.

ثمّ حصل الفقهُ في طبقة أخرى مثل أبي حامد المَرْوَرُّوذِيّ، وأبي زيد المروزيّ، وأبي عليّ الطّبريّ، وأبي سهل الصّعلوكيّ، وأبي بكر الإسماعيليّ، وأبي الحسن الماسرجسيّ، وأبي القاسم الدّاركيّ، وغيرهم.

١١/أ / ثمّ انتقل الفقه إلى طبقة أخرى مثل أبي الحسين بن اللّبّان الفرضيّ، وأبي الطّيّب سهل بن محمّد الصّعلوكيّ، والقاضي أبي الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجانيّ، وأبي حامد الإسفراييني، وأبي بكر البرقانيّ، والقاضي أبي الطّيّب الطّبريّ، والقفّال المروزيّ.

ثمّ بَعْدَ(١) هؤلاء أبو الحسن المحامليّ، والماورديّ، وأبو الفتح سُليم بن أيّوب الرّازيّ، وأصحاب القفّال: أبو عليّ السّنجيّ، وأبو بكر الصّيدلانيّ، والقاضي حسين، وأبو محمّد الجوينيّ.

ثمّ بعد هؤلاء أبو إسحاق الشّيرازيّ، والشّيخ نصر المقدسيّ، وإمام الحرمين أبو المعالي، والحسين بن مسعود البغويّ، وأبو نصر بن الصّبّاغ، وغيرهم.

ثمّ بعدهم الإمام أبو حامد الغزّاليّ، وأبو بكر الشّاشيّ، ومن في طبقتهما بالعراق وخراسان.

وعندنا بالشّام أبو الحسن عليّ بن المسلّم السّلميّ جمال الإسلام، وأبو الفتح نصر الله بن محمّد المصّيصيّ، وبعدهما أبو المعالي مسعود بن محمّد النّيسابوريّ، وأبو سعد عبد الله بن محمّد بن أبي عَصْرُون.

---

(١) ج : مِنْ بعدِ .

ثمّ الشّيوخ الذين أدركناهم ممّن جمع بين العلم والعمل كالقاضي أبي القاسم الأنصاريّ، وشيخنا أبي منصور عبد الرّحمن بن محمّد بن الحسن، ومن تبعه وجرى على ذلك السَّنَن، أذهب الله عنّا وعنهم في الدّنيا والآخرة الحَزَن، وأصلح أعمالَنا في السِّرِّ والعَلَن، ودفع عنّا بفضله المِحَن، ووفّقنا للمداومة على الاشتغال بالعلم ورزقنا العمل به.

قيل لعبد الله بن المبارك: إلى متى تطلب العلم؟ قال: أرجو أن تروني فيه حتّى أموت. وقال: لعلّ الكلمةَ التي فيها نجاتي لم أسمعها بَعْدُ[1].

وقال غيره: أليس يُقال: يستغفر له - يعني لطالب العلم - كلُّ شيءٍ حتّى الحيتان في الماء، أفلهذا مَتْرَكٌ[2]؟

فَصْلٌ
فِي صِفَةِ أَهْلِ العِلْمِ

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ليس العلمُ بكثرة الحديث ولكنّ العلمَ الخشيةُ[3].

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع ٢١٩/١ ـ ٢٢٠، رقم: ١٦٦٧ ـ المعارف، من طريق أبي حاتم الرّازيّ، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٤٠٩/٣٢، من طريق أبي خراش، كلاهما عن ابن المبارك به.

(٢) تاريخ دمشق ٤٠٩/٣٢ .

(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٣١/١، من طريق مسلم بن إبراهيم ـ الفراهيديّ ـ، ثنا قرّة بن خالد ـ السّدوسيّ ـ، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود به. وإسناده صحيح.

١١ / ب / وقال مالك بن أنس رحمه الله: ليس العلمُ بكثرة الرّواية، ولكنّه نُور يجعله الله في قلب من يشاء من خَلْقِه(١).

وفي رواية : العلمُ الحكمةُ، ونُورٌ يهدي به الله(٢) من يشاء، وليس بكثرة المسائل(٣).

وقال الأوزاعيّ رحمه الله: كان هذا العلمُ كريماً يتلاقاه الرّجالُ بينهم، فلمّا كُتب ذهب نُورُه، وصار إلى غير أهله(٤).

وفي رواية: كان هذا العلمُ سَنِيّاً شريفاً إذ كان النّاسُ يتلاقونه بينهم، فلمّا كُتب ذهب نُورُه، وصار إلى غير أهله(٥).

---

(١) أخرجه الرّامهرمزيّ في المحدّث الفاصل رقم: ٧٥٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٣١٩/٦، من طريق ابن وهب، عن مالك. وإسناده صحيح.

(٢) ج : الله به .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٧٥٧/١ ، ٧٥٨ ـ تحقيق : الزّهيريّ .

(٤) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ٦٤، والبيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٢٢٣/٢، رقم: ٧٤١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٨٨/٣٥، من طرق عن الوليد بن مسلم، نا الأوزاعيّ به. والوليد بن مسلم وإن كان مدلّساً فقد صرّح بالسّماع. ثمّ قد تابعه ابنُ المبارك عن الأوزاعيّ أخرجه الدّارميُّ في مسنده ٤١٩/١، رقم: ٤٨٣ ــ دار المغني. قال الذّهبيّ في السّير ١١٤/٧ـ معلّقاً على قول الأوزاعيّ ـ: " ولا ريب أنّ الأخذ من الصّحف وبالإجازة يقع فيه خللٌ، ولا سيّما في ذلك العصر حيث لم يكن بعدُ نقطٌ ولا شكلٌ، فتتصحّف الكلمةُ بما يحيل المعنى، ولا يقع مثلُ ذلك في الأخذ من أفواه الرّجال، وكذلك التّحديثُ من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرّواية من كتاب محرّر ".

(٥) أخرجه أبو زرعة في تاريخه ٣٦٤/١، رقم: ٧٩٠، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٨٨/٣٥، وفي إسناده الوليد بن مسلم لكنّه صرّح بالتّحديث.

وقال: إذا أراد الله بقوم شرّاً فتح عليهم الجدَل، ومنعهم العمَل[١].

وقال مسلم[٢] بن يسار: إيّاكم والمراءَ فإنّها ساعةُ جهل العالِم، وعندها يبتغي الشّيطانُ زلّته[٣].

وقال مالك بن أنس: ليس هذا الجدالُ من الدِّين بشيءٍ[٤].

وقال أيضا: المراءُ في العلم يُقَسِّي القلوب، ويُورث الضّغائن[٥].

وقال وهب بن منبِّه: دع المراء والجدال، كيف تماري وتجادل مَنْ هو أعلمُ منك أو مَنْ أنت أعلمُ منه ولا يُطيعك ! فاطْوِ ذلك عنه[٦].

قالوا: وكان أبو سلمة يُماري ابنَ عبّاسٍ فحُرِمَ منه علماً كثيراً[٧].

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٠١/٣٥، ٢٠٢، من طريقين عن الأوزاعيّ.

(٢) ج : سليمان ، وهو خطأ .

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزّهد ٢٥١، والدّارميّ في مسنده ٣٨٩/١، رقم: ٤١٠ ـ دار المغني، وابن سعد في الطّبقات ١٨٧/٧، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٢٩٤/٢، وابن بطّة في الإبانة رقم: ٥٤٧ ـ ٥٥٠، والآجريّ في الشّريعة رقم: ١١٢ ـ ١١٣، تحقيق: الدّميجيّ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٠١/٣٥، من طرق كثيرة عن حمّاد بن زيد، عن محمّد بن واسع، عن مسلم بن يسار به. وإسناده صحيح.

(٤) ترتيب المدارك ٣٩/٢ .

(٥) أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٥٣٠/٢، رقم: ٦٥٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٠٥/٦١، من طريق ابن وهب، عن مالك به.

(٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٨٨/٦٣ .

(٧) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٩٩/٢٩، وابن عبد البرّ في التّمهيد ٦٠/٧ ـ ٦١.

وكان هارون الرّشيد مع محبّته للفقه والفقهاء، وميله إلى العلم والعلماء، يكره الجدال في الدِّين والمراء، ويقول: إنّه لخليقٌ أن لا يَفْتَحَ خيراً.

وفي " جامع التّرمذيّ " عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ما ضلّ قومٌ بعد هدى كانوا عليه إلاّ أُوتوا الجدلَ، ثمّ تلا رسولُ الله ﷺ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾(1)(2). قال: هذا حديث حسن صحيح.

جعلنا الله ربُّنا من القائمين بحقوق العلم العاملين بِه، المرتفعين في الدّنيا والآخرة بسببِه، وأوضح لنا به المحجَّة، ولا جعله علينا حُجَّة، بل كما كان الفقهاءُ من السّلف الصّالح أهلَ نُسُكٍ وعبادَة، وورعٍ وزهادَة، أرادوا الله بعلمهم، وصانوا العلمَ / فصانهم، وتدرّعوا من الأعمال الصّالحة ما زانهم، ولم يشنهم الحرصُ على الدّنيا وخدمة أهلها، بل أقبلوا على طاعة الله تعالى التي خُلقوا من أجلها، فأولئك الذين عَناهم الإمامُ الشّافعيُّ رحمه الله بقوله: ما أحدٌ أورعَ لخالقه من الفقهاء. وفي رواية: إن لم يكن الفقهاءُ أولياءَ الله في الآخرة فما لله وليٌّ. ١٢ / أ

(١) الزّخرف : الآية ٥٨ .

(٢) أخرجه التّرمذيّ ٣/٢٩٦ - ٢٩٧، رقم: ٣٢٥٣، وابن ماجه ١/٧٦ - ٧٧، رقم: ٤٨، من طريق حجّاج بن دينار، عن أبي غالب، عن أبي أمامة به. قال التّرمذيّ: " هذا حديث حسن صحيح إنّما نعرفه من حديث حجّاج بن دينار، وحجّاج ثقةٌ مقارب الحديث، وأبو غالب اسمُه حَزَوَّر ". كما حسّنه الألبانيُّ في حاشية السّنّة لابن أبي عاصم ١/٤٨، وصحيح سنن التّرمذيّ ٣/٣٢٦.

قال ابن مسعود: لو أنّ أهل العلم صانوا العلمَ ووضعوه عند أهله لسادوا أهلَ زمانهم، ولكنّهم وضعوه عند أهل الدّنيا لينالوا من دنياهم فهانوا عليهم[١].

وروى ليثٌ، عن مجاهد، عن ابن عبّاس قال: لو أنّ العلماء أخذوا العلمَ بحقّه لأحبّهم الله عزّ وجلّ والملائكةُ والصّالحون من عباده، ولهابهم النّاسُ لفضل العلم وشرفه.

وقال وهب بن منبِّه: إنّ الفقهاء فيما خلا حملوا العلم فأحسنوا حَمْلَه فاحتاجت إليهم الملوكُ وأهلُ الدّنيا، ورغبوا في علمهم، فلمّا كان بأَخَرَةٍ فَشَتْ علماءُ فحملوا العلمَ فلم يُحسنوا حَمْلَه، فطرحوا علمَهم على الملوك وأهل الدّنيا فاهتضموهم واحتقروهم[٢].

وقال أيضاً: كان العلماءُ قبلنا قد استغنوا بعلمهم عن دنيا غيرهم، فكانوا لا يلتفتون إلى دنياهم، وكان أهلُ الدّنيا يبذلون دنياهم في علمهم، فأصبح أهلُ العلم منّا اليوم يبذلون لأهل الدّنيا علمَهم رغبةً في دنياهم، وأصبح أهلُ الدّنيا قد زهدوا في علمهم لّما رأوا من سُوء موضعه عندهم[٣].

---

(١) أخرجه ابن ماجه ١/٢٣٧، رقم: ٢٥٧، من طريق نهشل، عن الضّحّاك، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود به. وإسناده ضعيف جدًّا من أجل نهشل وهو ابن سعيد القرشيّ الوردانيّ كذّبه أبو داود الطّيالسيّ وإسحاق بن راهويه. انظر تهذيب الكمال ٣٠/٣٢ ـ ٣٣. وضعّف الأثرَ من أجل نهشلٍ البوصيريُّ في مصباح الزّجاجة ١/١١٥، والألبانيُّ في ضعيف ابن ماجه رقم: ٥٣، وحاشية المشكاة رقم: ٢٦٣.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٣/٣٨٦ .

(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٤/٢٩، والبيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٢/١٠٢ ـ ١٠٣، رقم: ٥٦٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٣/٣٨٧، من طريق أبي أسامة =

اللهم فجنّبنا طريقةَ أقوام لم يقوموا بحقِّ العلم وأرادوا به الدّنيـا، وأعرضـوا عمّا لهم في الآخرة من الدّرجة العليا، فلم يُهَنَّؤُوا بحلاوته، و لم يُمَتَّعوا بنَضارتِـه، بل خَلِقَتْ عندهم ديباجتُه، ورَثَّتْ حالتُه، وعَـرَفَ مقـدارَه جماعـةٌ مـن السّـادة فعظّموه وبجّلوه ووقّروه واستغنوا به، ورأوه بعد المعرفة أفضلَ ما أُعطي البشَـر،
١٢ / ب واحتقروا في جَنبته كلَّ مُفْتَخَر، / وتلوا: ﴿فَمَا آتَانِيَ اللهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَـاكُمْ﴾[1]، وكيف لا يكون الأمرُ كذلك والعلمُ حيـاةٌ والجهـل مـوتٌ، فبينهمـا كمـا بـين الحياة والموت.

ولقد أحسن القائلُ :

وفي الجهل قبل الموت موتٌ لأهله   فأجسامُهم قبل القبور قبـورُ
وإنّ امرءاً لم يحيَ بالعلـم ميّـتٌ   وليس له حتّى النُّشور نشورُ[2]

وعن إسماعيل بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو قـال: مـن قـرأ القـرآن فكأنّما استدرجت النّبوّةُ بين جنبيه إلاّ أنّه لا يُوحى إليه. ومن قرأ القرآن فرأى أنّ أحداً من الخَلْق أُعطي أفضل ممّا أُعطي فقـد حقّـر مـا عظّـم الله و عظّـم مـا حقّـر الله. ليس ينبغي لحامل القرآن أن يجهل فيمن يجهل، ولا يَجِد فيمن يَجِد، ولكن يعفو ويصفح لحقّ القرآن[3].

حمّاد بن أسامة، عن عيسى بن سنان، سمعتُ وهب بن منبّـه بـه. وعيسـى بـن سـنان أبـو سنان الحنفيّ القسمليّ ليّن الحديث كما قال الحافظ في التّقريب.

(١) النّمل : الآية ٣٦ .

(٢) قاله بعضُ شعراء البصرة، انظر الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٧٨ للقرطبيّ.

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٨/ ٢٢٥، من طريق إسماعيل بن رافـع، عـن رجـل من أهل دمشق، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو بـه. وفيـه إبهـامٌ لـلرّجل
-

وللقاضي أبي سعيد الخليل بن أحمد السّجزيّ الحنفيّ :

رضيتُ من الدّنيا بقوتٍ يُقيمني ... ولا أبتغي مِنْ بعده أبداً فَضْـــلا
ولستُ أروم القُـوتَ إلاّ لأنّـه ... يُعين على علمٍ أَرُدُّ به الجَهْـــلا
فما هذه الدّنيا بطِيبِ نعيمِــها ... لأصغرِ ما في العلم مِنْ نُكْتَةٍ عَدْلا[١]

فهذا رحمه الله عرف مقدارَ العلم؛ فلا جَـرَمَ زَهِـدَ في الدّنيـا، وقنـع منهـا بالقُوت، وحصل على رياض العلم ومُتَنَزَّهاتِه، ومحاسنِ أوجُهه وطِيب أوقاتِه.

وما أجودَ أبيات القاضي أبي الحسن عليّ بن عبـد العزيـز الجُرجـانيّ مـن أصحابنا في صيانة العلم وترك التّبذّل به، وهي قصيدةٌ نفيسةٌ منها :

ولو أنّ أهلَ العلم صانُوه صانَهُـمُ ... ولو عَظّموه في النّفوس لعُظِّــمَا
ولكـنْ أذالُـوه فهـان ودَنَّسُـــوا ... مُحَيّاهُ بالأطماع حتّى تُجُهِّــمَا
و لم أَقْضِ حقَّ العلم إن كان كلّما ... بدا طَمَعٌ صَيَّرْتُهُ لِـيَ سُلَّــمَا
وأَقْبِضُ خَطْوي عن فُضُولٍ كثيـرةٍ ... إذا لم أَنَلْهَا وافرَ العِرْضِ مُكْـرَمَا
/ يقولون هذا مَنْهَلٌ قلتُ قـد أَرى ... ولكنَّ نفسَ الحرّ تحتمل الظَّــمَا ١٣/أ
وماذا عسى الدّنيا وإن جَلّ خطبُها ... يَنالُ بها مَنْ صَيَّرَ الصِّبْرَ مَطْعَمَا[٢]

الدّمشقيّ ولعلّه محرز أبو رجاء الشّامي فقد رواه أيضا عن إسماعيل بـن عبيـد الله أخرجـه البيهقيُّ في شعب الإيمـان ٥/٥٣٠ ـ ٥٣١، رقـم: ٢٣٥٢، غـير أنّ محـرزاً هـذا صـدوق يدلّس وقد عنعن و لم يصرّح بالتّحديث في طريق البيهقيّ.

(١) أسند هذه الأبياتَ للقاضي أبي سعيدٍ ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٣٥/١٧. و: " عدلا " هـو بفتح العين وكسرها كما أشار إليه في الأصل.

وينبغي لمن نَظَمَهُ اللهُ سبحانه في سِلْكِ العلماء أن يعرف قَدْرَ نعمته عليه، فقد قرّبه من درجة النّبوّة بما أسداه إليه، فلا يحزن لما يفوتُه من أمر الدّنيا، فما آتاه الله خيرٌ ممّا أُوتي أهلُها، ولا يتبرّم بما يَنزل به مِنْ مصائبها فإنّ ذلك مِنْ علامات قبوله ولحوقه بسلفه، فقد جاء في الحديث: « أشدُّ النّاس بلاءً الأنبياءُ، ثمّ العلماءُ، ثمّ الصّالحون »(١).

وفي رواية: « النّبيّون ، ثمّ الأمثلُ ، فالأمثلُ »(٢).

وقال وهب بن منبِّه: لا يكون الفقيهُ فقيهاً حتّى يَعُدَّ البلاءَ نعمةً(٣)، والرّخاءَ مصيبةً، وذلك أنّ صاحبَ البلاء ينتظر الرَّخاء، وصاحبَ الرَّخاء ينتظر البلاء(٤).

---

(٢) الأبيات مع تقديم وتأخير في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع ٣٧١/١ سوى البيت الأخير فلم يذكره.

(١) أخرجه بنحوه الطّبرانيُّ في الكبير ٢٤٥/٢٤ ـ ٢٤٦، رقم: ٦٢٩، من طريق شعبة، عن حصين بن عبد الرّحمن، قال: سمعتُ أبا عبيدة بن حذيفة، يحدّث عن عمّته فاطمة ... وفيه قوله ﷺ: " أشدّ النّاس بلاءً الأنبياءُ، ثمّ الصّالحون، ثمّ الأمثل فالأمثل "، وصحّح إسنادَه العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار ٩٩٥/٢.

(٢) أخرجه التّرمذيّ ٢٠٣/٤، رقم: ٢٣٩٨، والنّسائيّ في الكبرى ٣٥٢/٤، رقم: ٧٤٨١، وابن ماجه ٤٩٣/٥، رقم: ٤٠٢٣، من طرق عن حمّاد بن زيد، عن عاصم بن بهدلة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه قال: قلت: يا رسول، أيُّ النّاس أشدّ بلاءً؟ قال: الأنبياء ثمّ الأمثل فالأمثل ". قال التّرمذيّ: " هذا حديث حسن صحيح ".

(٣) ج : نعيماً .

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٩٢/٦٣، من طريق ليث، عن رجل، عن وهب ابن منبّه به، وفيه إبهامٌ.

فَصْلٌ

صحّ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعُه من النّاس، ولكن يقبضُ العلماء فيقبض العلم، حتّى إذا لم يترك عالماً اتّخذ النّاسُ رؤرساً[1] جهّالاً فأفتوا بغير علمٍ فضلُّوا وأضلُّوا »[2].

ما أعظمَ حظَّ مَنْ بذل نفسَه وجَهدها في تحصيل العلم حفظاً على النّاس ما بقي بأيديهم منه، فإنّ هذه الأزمنة قد غلب على أهلها الكسلُ والمللُ وحبُّ الدّنيا، فالمشتغلُ منهم عليها يحُوم، ولها يقعد ويقُوم، فإذا حصلتْ فترتْ همّتُه واشتغل بها، وطلب الزّيادةَ منها.

ومنهم من تفتر همّتُه لعدم حصولها [له][3] ولا سيما إذا حصلتْ لغيره
١٣/ب ممّن يراه دون درجته، هذا / مع أنّ اشتغال المشتغل منهم ضعيفٌ، قد قنع الحريصُ منهم مِنْ علوم القرآن بحفظ سَواده، ونقل بعض قراءاته، وأغفل علمَ تفسيره ومعانيه، واستنباط أحكام الشّريعة مِنْ مبانيه.

واقتصر مِنْ علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ أكثرُهم أجهلُ منه بعلم الرّواية، فضلاً عن الدّراية، وأغفل إتقانَ معرفة الأسانيد والمتون من التّقييد اللّفظيّ، والبحث الصّحيح المعنويّ.

---

(١) ج : رؤساء .

(٢) أخرجه البخاري ١٩٤/١، رقم: ١٠٠ ـ فتح، ومسلم ٢٠٥٨/٤، رقم: ١٣.

(٣) من ج .

واحتزأ مِنْ علم الفقه بحفظ مُخْتَصَر، ولولا الجاري عليه بسببه لما صَبَر. ومنهم من صعُب عليه أيضاً(١) حفظُ المختصر [ورفع نفسَه عنه](٢)، فنظر في بعض نُكَتِ الخلافيّين المتأخّرين، العارية عن مآخذ الأئمّة وفقه المتقدِّمين، وعَدَّ نفسَه ـ لغرابة ما أتى به ـ من رؤوس العلماء، وهو عند الله تعالى وعند علماء الشّريعة من أجهل الجُهلاء، قد حُرِمَ أنفاسَ أهل الدِّين والعلم الفاخر، ورضي ممّا هم عليه بإطلاق اسم المستدلّ المناظر.

واكتفى من علم العربيّة بالنّظر في مقدّمةٍ يزعم أنّه يُصلح بها لسانَه، ويُقوّي بها عند الجدال جَنانَه، وصَدَفَ عن الكتب النّفيسة الكافلة(٣) بنفائس هذا الشّأن، وعن الاشتغال بعلمي اللّغة والبيان، اللّذين بهما يُفهم الحديثُ والقرآن.

وأمّا علمُ أصول الفقه فقد هُجِرَ هَجْراً، فلا تكاد تسمع له ذِكْراً، إلاّ بأبحاث خارجة عنه، وإن كانت قد سُطِّرت فيه حتّى حُسبت أنّها منه.

فليتدبّر ما قلناه طالبُ العلم، وليتّهم نفسَه بالتّحصيل، فكلُّ علمٍ من هذه العلوم بحر زاخر، ولا يحصل على دُرَرِه إلاّ كلُّ سابحٍ غوّاص ماهر، قد مرّت
١٤/أ عليه أزمنةٌ في ملازمة الطّلَب، وطول / النّصب والتّعَب، من التّكرار والبحث والشّرح والمراجعات، ومذاكرة العلماء وكثرة المطالعات، مع الأهليّة التّامّة من صحّة الذّهن وحِدَّتِه، وطُول الفكر منه وحسن نيّتِه، فيراجع ما أشكل عليه ويحقّقُه، وإذا عَدَّ تنبيهَ مَنْ نبّهه على خطئه فائدةً منه وشكره عليها فالله يوفّقُه.

(١) أيضا : غير مثبتة في ج .

(٢) من ج .

(٣) ج : الحافلة .

وليعتمد مِنْ مذاكرة الشّيوخ ومطالعة الكتب كلَّ مُعتمدٍ عليه، ولا يتجاوز تحقيقَ ما أَشكل لديه، فهذه صفةُ المشتغل المحقِّق، وهو الذي يَنْتَفِعُ ويَنْفَعُ اللهُ به كلَّ مُوَفَّق.

قال مسلم بن الحجّاج في " صحيحه "(١): حدّثنا يحيى بن يحيى التّميميّ، أنا(٢) عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، قال: سمعتُ أبي يقول: لا يُستطاع العلمُ براحة الجسم.

قلتُ :

ومن آدابه: اجتنابُ المراء والافتراء، واللَّغَط الهُراء، وحرصُه أبداً على إظهار الحقّ، وطلبه مِنْ حيث كان، كما قال إمامُنا الشّافعيّ رحمه الله: ما ناظرتُ أحداً إلاّ على النّصيحة، وما ناظرتُ أحداً فأحببتُ أن يُخطىء(٣).

ورَوينا(٤) عنه أيضا أنّه قال : مَنْ تعلّم علماً فليُدَقِّقْ فيه لئلاّ يضيعَ دقيقُ العلم(٥) .

---

(١) صحيح مسلم ٤٢٨/١ ، رقم : ١٧٥ .

(٢) أي أخبرنا ، وهي كذلك في ج .

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٨٣/٦١ ـ ٣٨٤، من طريق الزّعفرانيّ وابن أبي الجارود، عن الشّافعيّ به.

(٤) هكذا ضُبطت الرّاء في الأصل بالفتح .

(٥) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١٤٢/٢، والمدخل ٣٧٦/١ ـ ٣٧٧، رقم: ٤١٦، من طريق الزّعفرانيّ، قال: سمعتُ الشّافعيّ به.

فَصْلٌ

والعلمُ بالأحكام واستنباطها كان أوّلاً حاصلاً للصّحابة فَمَنْ بعدهم مِنْ علمهم بالقرآن والسُّنّة، ومعرفتهم بلسان العرب، فكانوا إذا نزلت بهم النّازلةُ بحثوا عن حكم الله تعالى فيها مِنْ كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، وكانوا يتدافعون الفتوى ويودّ كلٌّ منهم لو كفاه إيّاها غيرُه.

١٤/ب وكان جماعةٌ منهم يكرهون الكلامَ في مسألةٍ لم تقع، ويقولون للسّائل / عنها: أكان ذلك[١]؟ فإن قال: لا، قالوا: دَعْهُ حتّى يقع، ثمّ نجتهد فيه.

كلُّ ذلك يفعلونه خوفاً من الهجوم على ما لا علمَ لهم به، واشتغالاً بما هو الأهمُّ من العبادة والجهاد، وإذا وقعت الواقعةُ لم يكن بُدٌّ من النّظر فيها.

قال الحافظ البيهقيّ: وقد كره بعضُ السّلف للعوامّ المسألةَ عمّا لم يكن ولم يمض به كتابٌ ولا سنّةٌ ولا إجماعٌ ولا أثرٌ، ليعملوا عليه إذا وقع، وكرهوا للمسؤول الاجتهادَ فيه قبل أن يقع؛ لأنّ الاجتهادَ إنّما أُبيح للضّرورة ولا ضرورةَ قبل الواقعة، وقد يتغيّر اجتهادُه عند الواقعة فلا يُغنيهم ما مضى من الاجتهاد.

واحتجّ بعضُهم في ذلك بما رُوي عن النّبيّ ﷺ موصولاً ومنقطعاً: « مِنْ حُسْنِ إسلام المرء تركُه ما لا يَعنيه »[٢].

---

(١) ذلك : غير مثبتة في ج .

(٢) أخرجه الترمذيّ ١٤٨/٤، رقم: ٢٣١٧، وابن ماجه ٤٦١/٥ - ٤٦٢، رقم: ٣٩٧٦، من طريق قرّة بن حَيْوَئيل، عن الزّهريّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مرفوعاً. وإسناده ضعيف من أجل قرّة فقد ضعّفه غيرُ واحدٍ من الأئمّة. ثمّ إنّه خالفه عددٌ من أصحاب الزّهريّ كمالك فرواه عن الزّهريّ، عن عليّ بن حسين بن عليّ بن أبي طالب مرسلاً عن النّبيّ ﷺ. أخرجه مالك في الموطّأ ٤٨٧/٢، رقم: ٢٦٢٨، ومن طريقه التّرمذيّ ١٤٨/٤، رقم: ٢٣١٨. قال التّرمذيّ: " وهكذا روى غيرُ واحدٍ من أصحاب

وعن طاووس قال: قال عمر بن الخطّاب وهو على المنبر: أُحَرِّجُ بالله على كلّ امرىءٍ مسلمٍ سَأل عن شيءٍ لم يكن؛ فإنّ الله قد بيّن ما هو كائنٌ(١).

وفي روايةٍ : لا يحلُّ لكم أن تسألوا عمّا لم يكن فإنّه قد قضى فيما هو كائنٌ(٢) .

وعن عبد الرّحمن بن شُريح أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه كان يقول: إيّاكم وهذه العُضَلَ فإنّها إذا نزلتْ بعث الله لها من يُقيمُها ويفسّرُها(٣).

وعن الصَّلْتِ بن راشد قال: سألتُ طاووساً عن شيءٍ فقال: أكان هذا؟ قلتُ: نعم. قال:آالله الذي لا إله إلاّ هو؟ قلتُ: الله الذي لا إله إلاّ هو. قال:

الزّهريّ، عن الزّهريّ، عن عليّ بن حسين، عن النّبيّ ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصحّ من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة ". وللحديث متابعات وشواهد لا تخلو من ضعف وقد استوفاها بيانا صالح بن عبد الله العصيميّ في جزئه: " الدّرء لتصحيح حديث من حسن إسلام المرء، وهي في نظره لا تصلح للتّقوية والجبر، بينما رأى ذلك العلاّمةُ الألبانيّ رحمه الله فصحّح الحديث لشواهده، انظر تخريج الطّحاويّة ٢٩١، وصحيح ابن ماجه ٣٠٢/٣.

(١) أخرجه الدّارميّ ٢٤٤/١، رقم: ١٢٦ ـ دار المغني، وابن بطّة في الإبانة ٤٠٨/١ ـ ٤٠٩، رقم: ٣١٧، والبيهقيُّ في المدخل رقم: ٢٩٣ ـ ط الأولى، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ١٠٦٠/٢ ـ ١٠٦١، رقم: ٢٠٥١ ـ تحقيق: الزّهيريّ، من طريق طاوس، عن عمر به. وهو منقطع بين طاوس وعمر، غير أنّه تابعه عمرو بن مرّة عن عمر بنحوه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقّه ١٢/٢، رقم: ٦٢٠ ـ تحقيق: العزازي. وهو منقطع أيضاً بين عمرو وعمر. فالأثر بهذه المتابعة يتقوّى إن شاء الله تعالى.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى رقم: ٢٩٢ ـ ط الأولى، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ١٠٦٤/٢، رقم: ٢٠٥٦، وبنحوه أبو خيثمة في العلم رقم: ١٢٥، من طريق ابن طاوس، عن أبيه، عن عمر به.

(٣) أخرجه البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٢٦٣/١، رقم: ٢٩٤، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ١٤٣/٢، من طريقين عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

إنّ أصحابنا حدّثونا عن معاذ بن جبل أنّه قال: أيُّها النّاس لا تَعْجَلُوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم هاهنا وهاهنا، وإنّكم إن لم تفعلوا ــ أي لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله ـ لم ينفكّ المسلمون أن يكون فيهم مَنْ إذا سُئل سُدِّدَ أو قال: وُفِّقَ.

وعن أبي سلمة بن عبد الرّحمن مرسلاً قال: قال رسول الله ﷺ: « لا
١٥ / أ تستعجلوا بالبليّة قبل / نزولها فإنّكم إذا فعلتم ذلك لم يزل منكم مَنْ يُوَفَّق ويُسَدَّد، وإنّكم إن استعجلتُم بها قبل نزولها تفرّقتْ بكم السّبلُ هاهنا وهاهنا وأشار عن يمينه و(١) شماله »(٢)(٣).

وقال مسروق: سألتُ أبيّ بن كعب عن شيء فقال: أكان بَعْدُ؟ قلتُ: لا. قال: فَأَجِمَّنا حتّى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأْيَنا(٤).

وقال عبد الرّحمن بن أبي ليلى: أدركتُ عشرين ومائةً من الأنصار من أصحاب محمّد ﷺ ما منهم من أحدٍ يحدِّث بحديثٍ إلاّ ودَّ أنّ أخاه كفاه إيّاه، ولا يُستفتى عن شيءٍ إلاّ ودَّ أنّ أخاه كفاه الفتيا(٥).

---

(١) في ج زيادة : عن .
(٢) أخرجه البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦، رقم: ٢٩٨، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وهذا مرسلٌ. وأخرجه الدّارميّ في المقدّمة ١/٤٦ ـ ٤٧، رقم: ١١٨ ـ تحقيق: هاشم، من طريق أبي سلمة الحمصي، أنّ وهب بن عمرو الجمحيّ حدّثه به. وهذا مرسل أيضا. غير أنّ الحديث وإن كان ضعيفاً فإنّ السّلف جرى عملهم به، انظر الضّعيفة رقم: ٨٨٢.
(٣) إلى هنا انتهى نقلُ أبي شامة عن كتاب المدخل إلى السّنن الكبرى ١/٢٥٨ ـ ٢٦٦.
(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٧/٣٤٤، من طريق الشّعبي، عن مسروق به.
(٥) أخرجه ابن المبارك في الزّهد ١٩، ويعقوب الفسويّ في المعرفة والتّاريخ ٢/٨١٧، وابن سعد في الطّبقات ٦/١١٠، والخطيب في الفقيه والمتفقّه ٢/١٢ ــ ١٣، والبيهقيُّ في المدخل ٢/٢٦٦، رقم: ٨٠٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦/٨٦، وابن عبد البرّ في
=

وفي رواية: يُسأل أحدُهم عن المسألة فيردُّها هذا إلى هـذا وهـذا إلى هـذا حتّى ترجع إلى الأوّل(١).

قلتُ :

ثـمّ كـثُرت الوقـائعُ والنّـوازلُ وأفتـى فيهـا مجتهـدوا الصّحابـة والتّــابعين وأتباعهم، وحُفظتْ فتاويهم وسُطرت ودُوّنت، ووَصلــتْ إلى مَـنْ بعدهــم مِـنَ الفقهاء الأئمّة ففرّعوا عليها وقاسوا واجتهدوا في إلحاق غيرها بهـا، فتضـاعفتْ مسائلُ الفقه وكثُر الاختلافُ.

واختلافُ الأئمّة رحمـةٌ إذ نصـوصُ القـرآن والسُّــنّة تحتمـل وجوهـاً مـن التّأويل، وطرقُ العربيّة ومجاريها واسعةٌ، فلكلّ قول منها دليلٌ.

و لم يزل علمُ الفقه كريماً يتوارثُه الأئمّةُ معتمدين علـى الأصلـين الكتـاب والسُّـنّة مُستظهرين بأقوال السّلف على فهم ما فيهما من غير تقليد.

فقد نهـى إمامُنـا الشّـافعيّ رحمـه الله عـن تقليـده وتقليـد غـيره علـى مـا سنذكرُه في فَصْلٍ بعد هذا. وكانت تلك الأزمنةُ مملوءةً بالمجتهدين، وكلٌّ صنَّف على ما رأى، وتعقّب بعضُهم بعضاً مُستمدِّين من الأصلـين الكتـاب والسُّــنّة، وترجيح الرّاجح من أقوال السّلف المختلفة. و لم يزل الأمرُ علـى مـا / وصفـتُ ١٥ / ب إلى أن استقرّت المذاهبُ المدوَّنةُ، ثمّ اشتهرتْ المذاهبُ الأربعـةُ وهُجـر غيرُهـا،

جامع بيان العلم وفضله ١٦٣/٢، من طريقين عن سفيان، عن عطاء بـن السّـائب، قـال: سمعتُ عبد الرّحمن بن أبي ليلى به.

(١) أخرجه الفسويّ في المعرفـة والتّـاريخ ٨١٧/٢،ومـن طريقـه الخطيـب في الفقيـه والمتفقّـه ١٢/٢، والبيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ٢٦٧/٢، رقم: ٨٠١، عن الحميـديّ، ثنـا سفيان بن عيينة، ثنا عطاء بن السّائب، عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى به.

فقصُرت همـمُ أتبـاعهم إلاّ قليـلاً منهـم، فقلّـدوا و لم ينظـروا فيمـا نظــر فيــه المتقدِّمـون مِـنَ الاسـتنباط مِـنَ الأصلـين الكتـاب والسُّـنّة، بـل صـارتْ أقـوالُ أئمّتهـم(١) بمنزلـة الأصلـين، فأخذوهـا مُسَـلَّمَةً مفروغـاً منهـا، ففرّعـوا عليهـا، واستنبطوا منها، و لم يبق لهم نظرٌ إلاّ فيها، وأعرضوا عن علوم الأصلـين، فعُـدم المجتهدون، وغلب المقلِّدون، حتّى صاروا ممّن يَرومُ رتبةَ الاجتهاد يعجبون، ولـه يزدرون(٢)، وكثُر التّعصّبُ للمذاهِب، وقَلَّتْ النَّصَفَـةُ وبـانتْ المثالِب، ودبّـتْ بينهم العقارِب، فجرى مِنْ بعضهـم في بعـض العجـائبُ والغرائِـب، وآل بهـم التّعصّبُ إلى أن صار أحدُهم إذا أُورد عليه شيءٌ من الكتاب و(٣) السُّـنّة الثّابتة على خلاف مذهبه يجتهد في دَفْعِه بكلّ سبيل من التّأويل البعيـد نصـرةً لقولـه، وإعراضاً عمّا يجب عليه الأخذُ به، ولو كان ذلك وصل إلى إمامه الـذي يُقَلِّـدُه هذا المتعصِّبُ لقابله ذلك الإمامُ بالتّعظيم والتّبجيل، ولصار إليه إن لم يُعارضه دليلٌ.

ثمّ تفاقم الأمرُ حتّى صار كثـيرٌ منهـم لا يـرون الاشـتغالَ بعلـوم القـرآن والحديث، ويعيبون مَنْ يعتني بهما، ويـرون أنّ مـا هـم عليـه هـو الـذي ينبغـي المواظبةُ عليه، وتقدمتُـه بـين يديـه، مـن الاحتجـاج للمذاهـب بـالآراء، وكـثرة الجدال والمراء، فينقضي منهم المجلسُ بعد المجلـس لا يُسـمع فيـه آيـةٌ تُتلـى، ولا حديثٌ يُروى، وإن اتّفق ذِكْرُ شيءٍ مـن ذلـك لم يكـن في المجلس مَـنْ يَعْـرِفُ صحيحَه من سقيمِه، ولا إيرادَه على وجهه ولا فهم معناه. وغرضُ كـلٍّ منهـم

---

(١) في ج زيادة : عندهم .

(٢) وله يزدرون : مطموسة في ج .

(٣) ج : أو .

قمعُ خصمهم وإبطالُ حكمه، وعُدم منهم / الإنصاف في مسائل الخلاف، ولا ١٦/أ سيما لَمّا وُقِفَتْ عليهم الأوقاف.

ثمّ نبغ قومٌ آخرون صارت عقيدتُهم في الاشتغال بمسائل المذهب كعقيدة أولئك في الاشتغال بعلوم الأصلين، يرون أنّ أولى منه الاقتصارُ على نكتٍ خلافيّةٍ وضعُوها، وأشكالٍ منطقيّةٍ أَلَّفُوها.

بالمنطق اشتغلُوا فقلتُ لجَمْعِهِمْ إنّ البلاءَ مُوَكَّلٌ بالمنطقِ(١)

فأعرضوا عن تلك المحاسن، وسَمَّوْا المشتغلين بعلم المذهب كوادن، وذلك من وساوس الشّيطان، وعلامات الخذلان؛ فنعوذ بالله من هذا البلاء، وسوء القضاء، ومن تضييع الزّمان في الجدال والمراء، ونسألُه الثّبات على التّمسّك بالآثار، والاعتماد على [صحيح](٢) الأخبار، ويُلحقنا بالسّادة الأخيار، ويُباعدنا من هؤلاء الجهّال الأغبياء الأشرار.

---

(١) في هامش الأصلِ ما يلي: " حاشيةٌ للمصنّف رحمه الله: هذا البيتُ لأبي الحسين بن جبير الأندلسيّ، ونصفه الأخير تضمّن حديثاً عن النّبيّ ﷺ وهو في كتاب الشّهاب للقضاعيّ في الباب الأوّل: البلاءُ موكّلٌ بالمنطق. فما أحسن ما وافَقَتْهُ هذه التّوريةُ حقيقةً، وقد تمثّل به بعضُهم في أصل معناه فقال: احذر لسانَكَ أن تقول فتُبتلى إنّ البلاءَ موكّلٌ بالمنطق تمّت " أي الحاشية. والحديث الذي ذكره المؤلّف في هذه الحاشية أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٢٧٩/١٣، ومن طريقه ابن الجوزيّ في الموضوعات ٢٧٩/٣، رقم: ١٥١٣، عن نصر بن باب، عن الحجّاج، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن عبد الله بن مسعود به مرفوعا. قال ابن الجوزيّ: " هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ. قال ابن المدينيّ: رميتُ حديثَ نصر بن باب. وقال يحيى: كذّاب خبيث. وقال النّسائيّ: متروك ". وللحديث طرق أخرى لا تخلو من ضعيف أو وضّاع ذكرها الألبانيُّ في الضّعيفة رقم: ٣٣٨٢.

(٢) من ج .

وقومٌ آخرون قنَعُوا بزيٍّ المتفقِّهين، والصِّياحِ الجاري بين المتناظِرين، وقالوا: عَلامَ نتعب أنفسَنا، ورَيْعُ المدارس حاصلٌ لنا.

وما أظرفَ ما قال فيهم بعضُ الظّرفاء، من المتأخّرين الفضلاء :

يا طالبَ العلم مِنْ كتابٍ   ومِنْ حديثٍ طِلابَ مُسْلِمْ
بدون هذا تُرى فقيهاً   فوسِّع الثّوبَ ثمّ عَمِّمْ
والبَس مِنَ الشَّرْبِ طَيْلساناً[1]   واعْقِدْهُ في المنكبين واختِمْ
واقعُدْ مع القوم في جدالٍ   لا بالبخاريِّ ولا بمُسْلِمْ
إلاّ صياحاً ونَفْضَ كُمٍّ   وقولَ لا لا وعَقْدَ لِمْ لِمْ
فما أرى عندهم علوماً   أكثرَ مِنْ لِمْ ولا أُسلِّمْ[2]

وفي " مسند البزّار " وغيره عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك الأشجعيّ قال: قال رسول الله ﷺ: « تفترق أمّتي على بضع وسبعين شعبةً، فرقةٌ أعظمُها فتنةً على أمّتي قومٌ يقيسون الأمورَ برأيهم، فيُحلّون الحرام، ويُحرّمون الحلال »[3].

---

(١) بفتح اللاّم وضمّها كما في هامش الأصل .
(٢) وقوم آخرون ... ولا أسلّم : ساقطةٌ من نسخة الجزائر .
(٣) أخرجه الطّبرانيّ في المعجم الكبير ١٨/٥٠ ــ ٥١، رقم: ٩٠، والبزّار ــ البحر الزّخّار ١٨٦/٧، رقم: ٢٧٥٥، وابن عديّ في الكامل ٢٤٨٣/٧، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٠٧/١٣، والبيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ١٩١/١، رقم: ٢٠٧، وغيرهم من طرق عن نعيم بن حمّاد، أخبرنا عيسى بن يونس، عن حريز بن عثمان، عن عبد الرّحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك به. قال البيهقيّ: " تفرّد به نعيم بن حمّاد، وسرقه عنه جماعةٌ من الضّعفاء، وهو منكر، وفي غيره من أحاديث الصّحاح الواردة في معناه كفايةٌ ".

وعن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: « لن يستكمل مؤمنٌ إيمانَه حتّى يكون هواه تبعاً لما / جئتُكم به »(١). ١٦ / ب

وقال عمر بن الخطّاب(٢) وسهل بن حنيف(٣) رضي الله عنهما: اتّهموا الرّأيَ على الدِّين. وفي رواية: اتّقوا الرّأيَ على دينكم.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: يَحْدُثُ قومٌ يَقيسون الأمورَ برأيهم فيُهْدَمُ الإسلام(٤).

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: لا يَزال النّاسُ على الطّريق ما اتّبعوا الأثر(٥).

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السّنّة ١٢/١، رقم: ١٥، والهرويّ في ذمّ الكلام ٢٥٦/١، رقم: ٣٢١ ـ الغرباء، والبيهقيُّ في المدخل ١٩٢/١، رقم: ٢٠٩، وغيرهم كثير من طرق عن نعيم بن حمّاد، حدّثنا عبد الوهّاب الثقفيّ، ثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره، عن محمّد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو به. قال الألباني رحمه الله: " إسناده ضعيف رجاله ثقات غير نعيم بن حمّاد ضعيف لكثرة خطئه وقد اتّهمه بعضهم ".

(٢) أخرجه أبو يعلى رقم: ٦٣ ـ المقصد العليّ، والطّبرانيّ في الكبير ٢٦/١، رقم: ٨٢، والبيهقيُّ في المدخل ١٩٨/١ ـ ١٩٩، رقم: ٢١٧، والضّياء في المختارة ٣٢٥/١، رقم: ٢١٩، من طرق عن يونس بن عبد الله العميري، ثنا مبارك بن فضالة، ثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطّاب به. قال الهيثميّ في مجمع الزّوائد ١٧٩/١: " رجاله موثّقون وإن كان فيهم مبارك بن فضالة "، وهو مدلّس لكنّه قد صرّح بالتّحديث عند أبي يعلى والضّياء، ولهذا قال الضّياء المقدسيّ ـ بعد أن أخرج الحديث ـ: " مبارك بن فضالة بعضهم أحسن القول فيه وبعضهم ضعّفه. وقال أبو زرعة الرّازي وسئل عنه فقال: يدلّس كثيراً فإذا قال: ثنا فهو ثقة ".

(٣) أثر سهل أخرجه البخاري ٤٥٧/٧، رقم: ٤١٨٩، و٢٨٢/١٣، رقم: ٧٣٠٨.

(٤) أخرجه الدّارميّ ٢٧٩/١، رقم: ١٩٤، والطّبرانيّ في الكبير ١٠٩/٩، رقم: ٨٥٥١، والبيهقيُّ في المدخل ١٨٨/١ ـ ١٨٩، رقم: ٢٠٥، وغيرهم من طرق عن مجالد بن سعيد، عن الشّعبيّ، عن مسروق، عن ابن مسعود به. قال الهيثميّ في مجمع الزّوائد ١٨٠/١: " وفيه مجالد بن سعيد وقد اختلط ".

(٥) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ٢٠٣/١ ـ ٢٠٤، رقم: ٢٢٠، من طريق ابن عون، سمعتُ ابن سيرين، سمعتُ ابن عمر به. وإسناده صحيح.

وعن الشّعبيّ من قوله، وقيل: رفعه إلى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: إيّاكم وأصحابَ الرّأي فإنّهم أعداءُ السُّنن، أعيتهم الأحاديثُ أن يحفظوها فقالوا بالرّأي فضلّوا وأضلّوا(١).

وقال الأوزاعيّ: عليك بآثار مَنْ سلف وإن رفضك النّاسُ، وإيّاك ورأيَ الرّجال وإن زخرفوه بالقول، فإنّ الأمر ينجلي وأنت منه(٢) على طريق مستقيم(٣).

وقال أيضا: إذا بلغك عن رسول الله ﷺ حديثٌ فإيّاك أن تقول بغيره فإنّ رسول الله ﷺ كان مُبَلِّغاً عن الله تبارك وتعالى(٤).

وقال أيضا: العلمُ ما جاء عن أصحاب محمّد ﷺ، وما لم يجيء عن أصحاب محمّد ﷺ فليس بعلم(٥) - يعني ما لم يجيء أصلُه عنهم -.

---

(١) أخرجه الدّارقطنيّ في السّنن ٤/١٤٦، رقم: ١٢، والبيهقيُّ في المدخل ١/١٩٦ ـ ١٩٧، رقم: ٢١٣، واللالكائيّ في شرح أصول الاعتقاد ١/١٢٣، رقم: ٢٠١، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/١٣٥ وغيرهم، من طريق مجالد، عن الشّعبيّ، عن عمرو بن حريث، عن عمر بن الخطّاب به. وإسناده ضعيف من أجل مجالد.

(٢) ج : فيه .

(٣) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ١/٢١٣، رقم: ٢٣٣، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/١٤٤، وابن حزم في الإحكام ٦/٥٣، من طريق العبّاس بن الوليد بن مزيد البيروتيّ، سمعتُ أبي يقول: سمعتُ الأوزاعيّ به. وإسناده حسن.

(٤) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ١/٢١٣، رقم: ٢٣٤، من طريق محمّد بن إدريس الحنظلي، سمعتُ سعيد بن المغيرة، سمعتُ عامر بن يساف، سمعتُ الأوزاعيّ به. وعامر بن يساف ذكره أبو حاتم في الجرح والتّعديل ٦/٣٢٩ فقال: صالح. وقد تابعه مخلد بن الحسين المهلّبي أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقّه ١/٣٨٧، رقم: ٤٠٠، من طريق سعيد بن المغيرة أيضا، عن مخلد بن الحسين، عن الأوزاعي به.

(٥) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٩، من طريق بقيّة بن الوليد، قال: سمعتُ الأوزاعيّ به.

وقال سفيان الثّوريّ: إنّما العلمُ كلُّه العلمُ بالآثار[١].

وقال ابن المبارك: ليكن الذي تَعْتَمِدُ عليه الأثرُ، وخُذ من الرّأي ما يُفسّر لك الحديثَ[٢].

وقال أحمد بن حنبل: سألتُ الشّافعيَّ عن القياس؟ فقال: عند الضّرورات[٣].

وقال: كان أحسنُ أمر الشّافعيّ عندي أنّه كان إذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وترك قولَه[٤].

قلتُ :

وما أحسنَ قول القائل :

تجنّبْ ركوبَ الرّأي فالرّأيُ ريبةٌ ... عليكَ بآثار النّبيِّ محمّدِ
فمن يَرْكَب الآراءَ يَعْمَ عن الهدى ... ومن يَتْبَع الآثارَ يُهْدَ ويُحْمَدِ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٣٦٧/٦، والبيهقيُّ في المدخل ٢١٤/١ ــ ٢١٥، رقم: ٢٣٥، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٣٤/٢، ١٣٧، من طرق عن محمّد بن عبد العزيز بن أبي رِزمة، ثنا أبي، عن ابن المبارك، عن سفيان به. وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٦٥/٨، والبيهقيُّ في المدخل ٢١٨/١، رقم: ٢٤٠، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ١٣٧/٢، من طريق عبدان، سمعتُ ابن المبارك به. وإسناده صحيح. وعبدان هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة العتكيّ.

(٣) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ٢٢٣/١ - ٢٢٤، رقم: ٢٤٨، من طريق الميمونيّ، عن أحمد، عن الشّافعيّ به. وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه البيهقيُّ في المدخل ٢٢٥/١، رقم: ٢٥١، من طريق أبي بكر محمّد بن مخلد الدّوريّ، ثنا أحمد بن عثمان، سمعتُ أحمد بن حنبل به.

وقال الآخر :

دينُ النّبيِّ محمّــدٍ أنــوارُ　　نِعْمَ المطيّةِ للفتى آثــــارُ(١)
لا ترغبنَّ عن الحديث وأهلِه　　فالرّأيُ ليلٌ والحديثُ نهـارُ(٢)

ولبعض فضلاء المغاربة(٣) :

انظُرْ بعين الهدى إن كنتَ ذا نظرٍ　　فإنّما العلـمُ مبــنيٌّ علـى الأَثَــرِ
لا تَرْضَ غيرَ رسول الله مُتّبَـــعاً　　ما دُمْتَ تقدرُ في حكمٍ على خَبَرِ

١٧/أ / ومـن شعـر القـاضي أبـي الطّـيّب طـاهر بـن عبـد الله الطّبـريّ الشّافعـيّ رحمـه الله :

أقول بالأثــر المَـرْوِيِّ مُتّبِــعاً　　وبالقيـاس إذا لم أَعـرف الأَثَــرَا
وما أُبالي إذا ما العلمُ صاحبـي　　ثمّ التُّقى فيه أن لا أَصْحَبَ البَشَرَا

---

(١) ج : الآثارُ .

(٢) من شعر عَبْدَة بن زياد الأصبهانيّ أخرجه الخطيب البغداديّ في شرف أصحاب الحديث رقم: ١٦٣، من طريق عبد بن محمّد بن سلاّم، قال: أنشدني عبدة بن زياد الأصبهانيّ من قوله: فذكره. وعزاها لعبد الرّحمن بن مهدي ــ مع اختلاف يسير ــ الهرويّ في ذمّ الكلام وأهله ١٩٣/٢ ـ ١٩٤، من طريق بندار، عن عبد الرّحمن بن مهدي به. فلعلّ ابن مهدي قالها تمثّلاً لا إنشاءً .

(٣) هذه الجملة والبيتان ساقطٌ من نسخة الجزائر .

فَصْلٌ

لم أزل منذ فتح الله عليَّ الاشتغالَ بعلم الشّريعة، وفَهْمِ ما ذَكَرَتْ من الاتّفاق والاختلاف ودلالات الكتاب والسُّنّة، مهتمّاً بجمع كتابٍ يجمعُ ذلك أو يقاربُه، توفيقاً من الله تعالى لمعاودة الأمر الأوّل، وهو ما كان عليه الأئمّةُ المتقدّمون من استنباط الأحكام من الأصلين مستظهرين بأقوال السّلف فيها طلباً لفهم معانيها، ثمّ يُصار إلى الرّاجح منها بطريقةٍ وددتُ لو كان كفاني ذلك غيري ممّن هو في زمني، أو وجدتُ أحداً من أصحابنا فعله قبلي، بل دأبُ كلِّ مصنِّفٍ من أصحابنا ومن غيرهم التّعصّبُ لمذهبه وترجيحُ قول إمامه في كلّ ما أتى به، وكان الواجبُ على الجميع نظرُهم بعين الإنصاف، في كلِّ ما وقع فيه الاختلاف، والصّيرورةُ إلى القول الرّاجح وهو الأقربُ إلى ما دلّ عليه الأصلان الكتابُ والسُّنّة، فيزول الخلافُ في كثير من المسائل، ولا يبقى منها إلاّ القليلُ على ما ستراه من السّبيل إن شاء الله تعالى.

وهذا الكتابُ المشارُ إليه أرجو أن أكونَ ألمتُّ فيه[1] بامتثال أمر الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[2].

قال الشّافعيّ رحمه الله في كتاب " الرّسالة " :

« يعني - والله أعلم - إلى ما قال الله والرّسول إن عرفتموه، وإن لم تَعرفوه سألتم الرّسولَ عنه. ومن تنازع من بعد رسول الله ﷺ ردّ الأمرَ إلى قضاء الله

(١) فيه : غير مثبتة في ج .

(٢) النّساء : الآية ٥٩ .

ثمّ قضاء رسوله، فإن لم يكن فيما يتنازعون فيه قضاءٌ فيهما ولا في واحدٍ منهما رَدُّوه قياساً على أحدهما »[١].

قلتُ :

و لم يختلف المفسّرون فيما وقفتُ عليه من كتبهم في أنّ معناها إلى كتاب الله وسنّة رسوله، وتقديرُ ذلك: فرُدُّوه إلى قول الله تعالى وقول الرّسول، فيجب
١٧ / ب ردُّ جميع / ما اختلف فيه إلى ذلك، فما كان أقربَ إليه اعتُقد صحّتُه وأُخذ به؛ ولذلك قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: « ردّوا الجهالات إلى السُّنّة »[٢].

وفي رواية: « يُردّ النّاسُ من الجهالات إلى السُّنّة »[٣].

وهذه كانت طريقة العلماءِ الأعلامِ أئمّةِ الدِّين كما سبق ذِكْرُه، وهي طريقةُ إمامنا أبي عبد الله الشّافعيّ رحمهم الله، فإنّه تعقّب على مَنْ تقدّمه مِنَ العلماء بذلك السّبب، ولهذا قال فيه أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله: ما مِنْ أحدٍ وضع الكتبَ حتّى ظهرت أتبعَ للسُّنّة من الشّافعيّ[٤].

---

(١) الرّسالة ٨٠ - ٨١ .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ١/٣٥٥، رقم: ١٣٢٦، من طريق داود بن أبي هند وعاصم الأحول، عن الشّعبيّ، عن مسروق قال: قال عمر بن الخطّاب: فذكره. وإسناده صحيح. وذكر الإمام البخاريُّ مُعَلّقاً في خلق أفعال العباد رقم: ١٦٣ ــ مكتبة التّراث قال : " وأمر عمر رضي الله عنه أن تردّ الجهالاتُ إلى الكتاب والسّنّة ".

(٣) أخرجه البيهقيّ من طريق مسروق قال: قال عمر: فذكره. عزاه للبيهقي السّيوطيُّ في مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسّنّة ٥٣.

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٩/١٠٠، من طريق عبد الملك بن حبيب بن ميمون بن مهران، قال: قال لي أحمد بن حنبل: فذكره.

ثمّ إنّ الشّافعيّ رحمه الله احتاط لنفسه وعلم أنّ البشر لا يخلو من السّهو والغفلة وعدم الإحاطة، فصحّ عنه من غير وجهٍ أنّه أمر إذا وُجد قولُه على مخالفة الحديث الذي يصحُّ الاحتجاجُ به أن يُردَّ قولُه ويُؤخذَ بالحديث.

أنبأنا القاضي أبو القاسم، عمّن أخبره الحافظُ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ[١]، أنبأنا أبو عبد الله الحافظ[٢]، ثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، قال: سمعتُ الرّبيع بن سليمان يقول: سمعتُ الشّافعيّ يقول:

إذا وجدتُّم في كتابي خلافَ سنّة رسول الله ﷺ فقولوا بسنّة رسول الله ﷺ، ودَعُوا ما قلتُ[٣].

قال البيهقيّ: «وقد يثق - يعني الشّافعيّ - ببعض مَنْ هو مُخْتَلَفٌ في عدالته على ما يُؤدّي إليه احتهادُه كما يفعلُه غيرُه، ثمّ لم يَدَعْ لرسول الله ﷺ سُنَّةً بَلَغَتْهُ وثبتتْ عنده حتّى قَلَّدَها، وما خَفِيَ عليه ثبوتُه علَّق قولَه به - يعني - على ثبوته، وما عسى لم يبلغه أوصى مَنْ بَلَغَهُ باتّباعه وتَرْكِ خلافه، وذلك بيّنٌ في كتبه وفيما ذُكر مِنْ أقاويله[٤].

أخبرنا[٥] أبو عبد الله الحافظ، أنبأنا أبو زكريّا العنبريّ[٦]، أنا أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم العَبْدِيّ[٧] فيما ذكره من فضائل الشّافعيّ رحمه الله ومناقبه قال:

---

(١) هو في كتابه المدخل إلى السّنن الكبرى ١/٢٢٤، رقم: ٢٤٩.
(٢) في مدخل البيهقيّ الذي ينقل عنه هنا أبو شامة زيادة: وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا.
(٣) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقّه ١/١٥٠، من طريق أبي سعيد بن أبي عمرو به.
(٤) معرفة السّنن والآثار - المقدّمة ١/٢١٦.
(٥) القائل: "أخبرنا" هو البيهقيّ رحمه الله.
(٦) يحيى بن محمّد العنبريّ مترجم في سير أعلام النّبلاء ١٥/٥٣٣.
(٧) البوشنجي شيخ أهل الحديث في عصره، مترجم في السّير ١٣/٥٨١.

« ثمّ بَلَغَ مِنْ حرصه - يعني من حرص الشّافعيّ - على إفهام المسترشدين أنّي سمعتُ ربيعاً يقول: قال الشّافعيّ رحمه الله: " وددتُ أنّ النّاس نظروا في
١٨ / أ هذه / الكتب ثمّ نَحَلُوها غيري "؛ طلباً منه للنّصيحة لهم، وأنّ قصدَه إنّما كان مِنْ وضع الكتب وتسييرها في النّاس أن يفهموها، ليدلّهم البيانُ فيها على الأرجح من المذاهب التي هي أتبعُ للكتاب والسُّنّة وما أشبه الكتابَ والسُّنّةَ، تبرّأً إلى الله جلّ ذِكْرُه مِنْ حَوْلِه وقوّته، غيرَ مُلتمسٍ بها ذِكْراً ولا في الدّنيا شَرَفاً. قال: وهذه صحّةُ[1] النّيّة، ومشكور الطّويّة، وما يُحمد من الصّالحين من الضّمير والعزيمة »[2].

قلتُ :

وعلى هذا المعنى كان وضعُ الشّافعيِّ وغيرِه من الأئمّة الكتبَ إرشاداً للخَلْق إلى ما ظنّه كلٌّ واحدٍ منهم صواباً، لا على أنّهم أرادوا تقليدَهم ونصرةَ أقوالهم كيفما كانت، فقد صحّ أنّ الشّافعيّ رحمه الله نهى عن تقليده وتقليد غيره.

قال صاحبُه أبو إبراهيم المزنيّ في أوّل " مختصره "[3]: « اختصرتُ هذا مِنْ علم الشّافعيّ ومِنْ معنى قوله لأقرِّبه على مَنْ أراده مع إِعْلاَمِيهِ نهيَه عن تقليده وتقليد غيره؛ لينظر فيه لدينه، ويحتاط لنفسه ».

أي مع إعلامي مَنْ أراد علمَ الشّافعيّ نهيَ الشّافعيِّ عن تقليده وتقليد غيره. هذا أحسنُ ما أُوِّل به هذا الكلامُ. وانظروا رحمكم الله إلى قوله: « لينظر فيه لدينه، ويحتاط لنفسه » أي ليسترشد بذلك إلى الحقّ.

---

(١) ج : وهذا من صحّةِ .

(٢) نقل كلامَ العبديّ البيهقيُّ في معرفة السّنن والآثار ١/٢١٨.

(٣) مختصر المزنيّ ١/٢٠ - هامش الأمّ .

قال صاحب " الحاوي "(١) وهو القاضي أبو الحسن عليّ بن محمّد بن حبيب الماورديّ: « وقوله: " ويحتاط لنفسه " أي ليتطلّب(٢) الاحتياطَ لنفسه بالاجتهاد في المذاهب، وترك التّقليد بطلب الدّلالة ».

قلتُ :

فعلى هذا كان السّلفُ الصّالحُ يتبعون الصّوابَ حيث كان، ويجتهدون في طلبه وينهون عن التّقليد.

وقال أبو العبّاس أحمد بن أبي أحمد الطّبريّ المعروف بابن القاصّ صاحب أبي العبّاس بن سُريج في أوّل كتاب " التّلخيص "(٣) له :

« ذكر المزنيُّ في كتابه المترجم بـ: " الجامع الكبير "(٤) في المتيمّم إذا دخل في الصّلاة، ثمّ رأى الماء أنّ الشّافعيّ / نهى عن التّقليد نُصْحاً منه لكم، ١٨ / ب
فله أجرُ صوابكم وهو بريءٌ من خطئكم رضي الله عنه وقبل منه نُصْحَكُمْ ».

قال الشّيخ أبو عليّ [السّنجيّ](٥) في كتاب " شرح التّلخيص "(٦) :

« وإنّما ذكر المزنيُّ هذا في هذه المسألة لأنّها أوّلُ مسألةٍ خالف الشّافعيَّ فيها في " جامعيه الصّغير والكبير " حيث(٧) ذهب فيها إلى مذهب أهل الكوفة

---

(١) الحاوي ١/٣٣ .

(٢) ج : ليطلب .

(٣) عزاه إليه الشّيرازيُّ في طبقات الفقهاء ١١١، وابن السّبكي في الطّبقات الشّافعيّة ٣/٥٩.

(٤) عزاه إليه العبّاديّ في طبقاته ١٠ .

(٥) من ج . وهو الحسين بن شعيب بن محمّد السّنجيّ، مترجم عند ابن السّبكي ٤/٣٤٤.

(٦) عزاه إليه ابن السّبكي في طبقاته .

(٧) في الأصل : جميعاً ، والتّصويبُ من نسخة الجزائر .

أنّه يخرج من صلاته ويتوضّأ ويستأنف. فبَسَطَ العُذْرَ لنفسه في مخالفة الشّافعيّ لأنّه منعه من تقليده وتقليد غيره.

قلتُ :

فالمزنيُّ رحمه الله امتثل أمرَ إمامه في النّهي عن تقليده، فخالفه في هذه المسألة لِمَا ظهر له من جهة النّظر والرّأي، فما الظّنُّ به لو وجد حديثاً مُصَرِّحاً بخلاف نصِّه، فهو إن شاء الله حينئذ كان أشدَّ[1] مُبادَرةً إلى مخالفة نصّ إمامه، وإن كان في الحقيقة موافقاً لا مخالفاً لأنّه قد أَمَرَ إذا وُجد الحديثُ على خلاف قوله أن يُترَكَ قولُه، فهو إنّما تَرَكَ قولَه بقولِه فهو موافقٌ ممتثلٌ للأمر.

وقد فعل هذا صاحبُه أبو يعقوب البُويطيّ رحمه الله في مسألة التّيمّم إلى الكوعين فخالفه وصار إليه كما سيأتي.

وإذا كشفتَ واعتنيتَ بهذا وكانت لك همّةٌ في التّنقيب عنه وعنايةٌ بظهور الحقّ، وجدتَّ جماعةً من أهل العلم والتّحقيق والمصنِّفين على مذهب الشّافعيّ رحمهم الله قد نصروا مذهبَه، وامتثلوا ما أَمر به من مخالفة قوله لحديثٍ يصحُّ الاحتجاجُ به، وهذا مأمورٌ به من جهة الشّارع ولو لم يقُله الشّافعيّ.

فذكر كلُّ واحدٍ منهم ما أمكنه ممّا وصل إليه علمُه على قلّة ذلك وعزّته في كتبهم، وإنّما يكثر ذلك في كتب المتضلّعين من الحديث الباحثين عن فقهه ومعانيه، الذّاكرين لأقوال العلماء ومذاهبهم مِنْ غير تقيُّدٍ، كأبي بكر بن المنذر وأبي سليمان الخطّابيّ وأبي بكر البيهقيّ وأبي عمر بن عبد البرّ وغيرهم رحمهم الله.

١٩/أ ونبّه[2] صاحبُ " التّهذيب " من أصحابنا وهو أبو عليّ / الحسين بن مسعود البغويّ على مواضعَ حسنةٍ منها :

---

(١) ساقطٌ من ج .

(٢) في ج زيادة : أيضاً .

تصحيحُه للقول القديم أنّ وقت المغرب يمتدّ إلى وقـت[١] مغيـب الشّـفق فقال[٢]: وهو الصّحيحُ لحديث بريدة أنّ النّبيّ ﷺ صلاّها في يومين في وقتين[٣].

ووافقه على ذلك إمامُ الحرمين أبو المعالي ابن الجويـنيّ في " مختصره " الذي اختصر فيه كتاب " النّهاية "[٤]، وإن لم يكن ما نذكرُه في نفس كتاب " النّهاية "[٥]، فقال في " المختصر " :

والظّاهرُ عندنا القولُ الثّاني - يعني القديم -، فقد صحّ أنّ رسول الله ﷺ صلّى المغربَ عند اشتباك النّجوم[٦].

قال: وفي نُصْرَة[٧] هذا القولَ نصوصٌ ولذلك اختاره الإمامُ أحمد، ولـولا صحّةُ الأخبار عنده لما رأى ذلك.

---

(١) وقت : غير مثبتة في ج .

(٢) التّهذيب ٢/١٠ للبغوي .

(٣) يشير إلى ما أخرجه مسلم ٤٢٨/١، رقم: ١٧٦ من حديث بريدة بـن الحصيـب رضي الله عنه وفيه صلاته ﷺ للمغرب في اليوم الأوّل حين غربت الشّمس: " فأقام المغرب حـين غـابت الشّـمس "، وصلاته لها في اليوم الثّاني قبل أن يغيب الشّفق: " وصلّى المغرب قبل أن يغيب الشّفق ".

(٤) في هامش الأصل : لم يكمله بل ربعه فقط .

(٥) النّهاية والمختصر كلاهما لابن الجويني والثّاني اختصار للأوّل وهو: " عزيز الوقوع، مـن محاسن كتبه، قال هو نفسه فيه: إنّه يقع في الحجم من النّهاية أقلّ من النّصف، وفي المعنـى أكثر من الضّعف ". وعن " النّهاية "يقول ابـن السّـبكي: " لم يصنّـف في المذهـب مثلهـا فيما أجزم به "، انظر طبقات الشّافعيّة ١٧١/٥، ١٧٢.

(٦) لم أجده بهذا السّياق، وقد أخرج النّسائيُّ ٢٨٥/١ - سندي، من طريق يزيد بـن زريـع، قال: حدّثنا كثير بن قارَوَنْدا، قال: سألتُ سالم بن عبد الله عن صلاة أبيـه في السّـفر ... وفيه: " ثمّ سار حتّى إذا اشتبكت النّجوم نزل، ثـمّ قـال للمـؤذّن: أقـم ... ثـمّ انصـرف فالتفت إلينا فقال: قال رسول الله ﷺ: إذا حضر أحدَكم الأمرُ الذي يخاف فوتـه فليصـلّ هذه الصّلاة "، وصحّحه الألبانيّ رحمه الله في الصّحيحة رقم: ١٣٧٠.

(٧) ج : نَصْرِه .

ونقل أيضاً إمامُ الحرمين في باب التّعزير من كتاب " النّهاية " عن صاحب " التّقريب "[(١)] كلاماً حسناً في هذا المعنى وإن كان فيما استنبطه نظرٌ فقال: ولّما ذكر صاحبُ " التّقريب " مقالات الأصحاب في التّعزيرات ومبالغَها روى عن أبي بردة بن نيار أنّ رسول الله ﷺ قال: « لا يجلد فوق العشرة إلاّ في حدٍّ »[(٢)]. قال صاحب " التّقريب ": هذا خبرٌ صحيحٌ لو بلغ الشّافعيَّ لقال به. وقد صحّ من أقوال الشّافعيّ رضي الله عنه أنّ مَنْ يَبْلُغُهُ مذهبُه عنه ويصحُّ عنده خبرٌ على خلافه فحَقٌّ عليه أن يتبعَ الخبرَ ويعتقدَ أنّه مذهبُ الشّافعيّ، فإنّ كلَّ ما أطلقه في[(٣)] المسائل مقيّدٌ باستثناء الخبر، وكأنّه لا يقول قولاً في واقعةٍ إلاّ وهو مصرِّحٌ بأنّ الأمر كذلك إن لم يصحّ خبرٌ على خلافه عن رسول الله ﷺ.

قلتُ :

وهذا الحديثُ متّفقٌ عليه في " الصّحيحين " ولكن له عندي تأويلٌ وهو أنّ المرادَ به ضربُ التّأديبِ الصّادرِ من غير الولاة؛ كضَرْب السّيّدِ عبدَه، ١٩/ب والزّوجِ امرأتَه، والأبِ ولدَه، والمعلِّمِ / والمؤدِّبِ مَنْ تحت أيديهما من الصّبيان المتعلِّمين .

---

(١) " التّقريب " هو للقاسم بن محمّد بن عليّ الشّاشيّ ولد القفّال الكبير، توفّي في حدود سنة ٤٠٠ هـ. وكتابه هذا من أجلّ كتب الشّافعيّة، وقد وقف ابن السّبكيّ على نحو الثّلث أو أكثر من أوائله، كما في طبقات الشّافعيّة ٤٧٢/٣ ــ ٤٧٤. وهو الذي ذكره الحافظ البيهقيُّ في رسالته إلى الشّيخ أبي محمّد الجوينيّ كما سيأتي قريباً عند المؤلّف.

(٢) أخرجه البخاري ١٧٦/١٢، رقم: ٦٨٥ ــ فتح، ومسلم ١٣٣٢/٣، رقم: ٤٠، من حديث أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) ج : من .

وقولُه ﷺ: « إلاّ(١) في حدٍّ » يعني ما يضربُه الولاةُ على الجرائم فإنّها حدودٌ شرعيّةٌ أي موانع وزواجر. وهي منقسمةٌ إلى حدٍّ مُقَدَّرٍ كحدّ الزّنا والقذف، وإلى [حدٍّ](٢) غير مُقَدَّرٍ وهي التّعزيراتُ على الجرائم التي لا مُقَدَّرَ في حدِّها من جهة الشَّرْع، وإنّما هو موكولٌ إلى اجتهاد ولاة الأمر يفعلون من ذلك ما هو الرّادعُ الزّاجرُ لصاحب تلك الجريمة ممّا هو لائقٌ به، وذلك يختلف باختلاف الجرائم؛ فمنها كبائر كأكل الرّبا، ومال اليتيم، والغصب، والفرار من الزّحف، وعقوق الوالدين، فكيف يُسَوَّى بين هذه وبين الصّغائر في أن لا(٣) يُبْلَغَ بالجميع عشرة أسواطٍ؟ فأيُّ انزجار يحصلُ بذلك؟ لا سيّما من الأراذل(٤) والسِّفَل، وقد قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: « إنّ النّاس قد تَتَايَعُوا في شرب الخمر، واستقلُّوا الحدَّ »، هذا مع كونه أربعين جَلْدَةً لم يُبالوا بها(٥)، وانهمكوا على الشُّرْب الذي هو مُتْلِفٌ للأموال، ومُذْهِبٌ للعقول، وحاملٌ على كثرة المعاصي، فكيف بمن تمرّد وتمرّن على عقوق الوالدين والسِّحر، وشرهتْ نفسُه في جمع الأموال من الرّبا والغصب، أَيُزْجَرُ(٦) بتسعة أسواطٍ مثلاً، هذا مُنافٍ لحكمة شَرْعِيَّة الحدود والتّعزيرات، فليس لهذا الحديث الصّحيح مَحْمَلٌ إلاّ ما ذكرتُه وهو معنى حسنٌ جيّدٌ. والحمدُ لله على فهمِه،

---

(١) إلاّ : غير مثبتة في ج .

(٢) من نسخة الجزائر .

(٣) لا : ساقطة من ج .

(٤) ج : الأرذال .

(٥) في هامش الأصل : " صوابُه : يبالوها " .

(٦) ج : أينزجر .

وسيأتي تقريرُ ذلك إن شاء الله تعالى في موضعِه، وإنّما قدّمتُه هنا خوفاً من اخترام المنيّة قبل الوصول إليه لأنّه في أواخر الكتاب، واستطرد الكلامُ بنا إليه فذكرتُه ، و لم يكن الغرضُ هنا إلاّ ذِكْرُ ما نقله إمامُ الحرمين عن صاحب " التّقريب " في تقرير جواز مخالفة نصوص الشّافعيّ المخالفةِ لما صحّ من الحديث وإن لم يكن هذا منها وبالله التّوفيق.

/ فَصْلٌ ٢٠/أ

ثمّ إنّ المصنِّفين من أصحابنا المتّصفين بالصّفات المتقدّمة من الاتّكال على نصوص إمامهم، مُعتمدين عليها اعتمادَ الأئمّة قبلهم على الأصلين الكتاب والسُّنّة، قد وقع في مصنّفاتهم خَلَلٌ كثيرٌ من وجهين عظيمين :

الأوّل : أنّهم يختلفون كثيراً فيما ينقلون(١) من نصوص الشّافعيّ رحمه الله، وفيما يُصحِّحونه منها ويختارونه، وما ينسبونه إلى القديم والجديد ولا سيّما المتأخّرين منهم، وصارت لهم طرقٌ مختلفةٌ خراسانيّةٌ وعراقيّةٌ، فترى هؤلاء ينقلون عن إمامهم خلافَ ما ينقله هؤلاء، والمَرْجِعُ في هذا كلِّه إلى إمام واحد، وكتبُه مدوّنةٌ مرويّةٌ موجودةٌ، أفلا كانوا يَرجعُون إليها، ويُنَقُّون تصانيفَهم من كثرة اختلافهم عليها.

وأجودُ تصانيف أصحابنا من الكتب الكبار فيما يتعلّق بصحّة نقل نصوص الشّافعيّ رحمه الله هو كتابُ " التّقريب "(٢)، أثنى عليه بذلك أَخْبَرُ

---

(١) ج : ينقلونه .

(٢) للقاسم بن محمّد بن عليّ الشّاشيّ كما تقدّم ص ١١٤ .

المتأخّرين بنصوص الشّافعيّ وهو الإمام الحافظ أبو بكر البيهقيّ رحمه الله، ذكر ذلك في رسالةٍ له كتبها إلى الشّيخ أبي محمّد عبد الله بن يوسف الجوينيّ والد إمام الحرمين ناصحاً له فيها، ومُنكراً عليه ما وقف عليه من تصنيف له في الفقه شرع فيه وسمّاه " المحيط " فقال فيها :

« وكنتُ أنظر في كتب بعض أصحابنا وحكايات مَنْ حكى منهم عن الشّافعيّ رضي الله عنه نصّاً، وأُبْصِرُ(١) اختلافَهم في بعضها، فيضيق قلبي بالاختلاف، مع كراهية الحكاية مِنْ غير ثَبْتٍ، فحملني ذلك على نَقْلِ مَبْسُوطِ ما اختصره المزنيُّ رحمه الله على ترتيب " المختصر " . ثمّ نظرتُ في كتاب " التّقريب "، وكتاب " جمع الجوامع "(٢)، و" عيون المسائل "(٣)، وغيرها فلم

(١) في المطبوع من رسالة البيهقيّ : فأنظر .

(٢) " جمع الجوامع " لأحمد بن محمّد بن محمّد أبي سهل بن العفريس الزُّوزني جمع فيه نصوص الإمام الشّافعيّ قال ابن السّبكي: " جمع أبو سهل في هذا الكتاب فأوعى، استوعب فيه ـ على ما ذكر ـ " القديم " و " المبسوط " و" الأمالي " و " رواية " البويطي و حرملة و ابن أبي الجارود ، و " رواية المزني " في " الجامع الكبير " و " المختصر " ، و" رواية " أبي ثور. ثمّ إذا فرغ من باب عقد بعده باباً لما فرّعه ابنُ سريج وغيرُه من الأصحاب، فصار الكتابُ بذلك أصلاً من أصول المذهب، وما أظنّ البيهقيّ وقف عليه فإنّه لم يذكره في رسالته إلى الشّيخ أبي محمّد، ومع ذلك أستبعد عدم وقوفه عليه، وقد وقف عليه أبو عاصم العبّادي ونقل عنه ". وذكر ابن السّبكي قبل هذا أنّ عنده نسخة من أوّل الكتاب إلى أثناء باب التّفليس في مجلّد ضخم كان ملكاً لابن الصّلاح وهو من الأصول القديمة قد كتب منه ناصر العمري المروزي نسخةً وعارضها بهذه النّسخة، انظر طبقات الشّافعيّة الكبرى ٣/٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٣) " عيون المسائل " لأحمد بن الحسن بن سهل أبي بكر الفارسيّ، كان حيّاً سنة ٣٣٩ هـ، انظر طبقات ابن السّبكيّ ٢/١٨٤، ١٨٥.

أر أحداً منهم فيما حكاه أوثقَ من صاحب " التّقريب "، رحمنا الله وإيّاه، وهو في النّصف الأوّل من كتابه أكثرُ حكايةً لألفاظ الشّافعيّ رحمه الله منه في النّصف(١) الآخِر، وقد / غفل في النّصفين جميعاً ـ مع اجتماع الكتب له أو ٢٠ / ب
أكثرها وذهاب بعضها في عصرنا ـ عن حكاية ألفاظٍ لا بُدَّ لنا من معرفتها لئلاّ نجترىء على تخطئة المزنيّ في بعض ما نُخَطِّئه(٢) فيه، وهو عندي بريءٌ، ولنتخلّصَ بها(٣) عن كثير من تخريجات أصحابنا »(٤).

وقال البيهقيّ في موضع آخر: « وجدتُّ في بعض ما نُقل من كتب الشّافعيّ وحُوِّلَ منها إلى غيره خَلَلاً في النّقل، وعدولاً عن الصّحّة بالتّحويل، فرددتُّ مبسوطَ كتبه القديمة والجديدة إلى ترتيب " المختصر "؛ ليتبيّنَ لمن تفكّر في مسائله من أهل الفقه ما وقع فيه من التّحريف والتّبديل، ويظهرَ لمن نظر في أخباره من أهل العلم بالحديث ما وقع فيه الخَلَلُ بالتّقصير في النّقل »(٥).

---

(١) النّصف : غير مثبتة في ج .

(٢) ج : يُخَطِّئه .

(٣) بها : غير مثبتة في ج .

(٤) رسالة البيهقي إلى الجويني ٢٨٧/٢ ـ ضمن مجموعة الرّسائل المنيرية. وقد ذكر ابنُ السّبكي هذا النّصّ من كلام البيهقيّ في الطّبقات الكبرى و الوسطى و قال في الثّانية : " فانظر تعظيمة لكتاب التّقريب مع تقدّم البيهقيّ وقربه من زمانه، وتثبّته فيما يقوله، وكذلك إمام الحرمين من نظر النّهاية رآه كثير الثّناء على التّقريب وصاحبه. وقد وقفتُ على الأوّل والثّاني من كتاب التّقريب وهما إلى أثناء الحجّ ... ". انظر طبقات الشّافعيّة ٤٧٤/٤.

(٥) بيان خطأ من أخطأ على الشّافعيّ ٩٥ ـ ٩٦ .

قلتُ :

فلا بُدَّ لنا إن شاء الله من إيضاح الحقّ فيما اختلفوا فيه إن قدرتُ على ذلك في هذا الكتاب، وإلاّ أوردتُّ اختلافَهم على وجهه، ونسبتُ كُلاًّ إلى قائله في كتابه.

وإذا كان هذا الخَلَلُ قد وقع منهم في نقل نصوص إمامهم فما الظّنُّ بما ينقلونه من نصوص باقي المذاهب؟ فترى في كتبهم من ذلك أشياءَ ينكرُها أصحابُ تلك المذاهب، وكأنّ الخَلَلَ إنّما جاءهم من تقليد بعضهم بعضاً فيما ينقله من مذهب غيره أو من نصّ إمامه، ويكون الأوّلُ قد غَلِطَ فيتبعه مَنْ بعده، والغلطُ جائزٌ على كلّ أحدٍ إلاّ مَنْ عصمه الله تعالى، ولكن لو أنّ كلّ مَنْ ينقلُ عن أحدٍ مذهباً أو قولاً راجَعَ في ذلك كتابَه إن كان له مصنَّفٌ أو كُتُبَ أهل مذهبه كما نفعله نحن إن شاء الله في هذا الكتاب، لقلّ ذلك الخَلَل، وزال أكثرُ الوهم وبَطَل، والله الموفِّق.

الوجه الثّاني : ما يفعلونه في الأحاديث النّبويّة والآثار المرويّة من كثرة استدلالهم بالأحاديث الضّعيفة على ما يذهبون إليه نُصْرَةً لقولهم، ومِنْ تغيير لفظ ما صحّ منها / والزّيادة فيه والنّقص منه لقلّة خبرتهم بذلك، وما أكثرَه في كتب أبي ٢١ / أ
المعالي وصاحبه أبي حامد، نحو: « إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادّا »(١).

(١) أخرجه أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان في جزء فيه أحاديثه ـ بانتقاء أحمد ابن موسى بن مردويه رقم: ١٠٣، والطّبرانيّ في الكبير ١٠/٨٨، رقم: ٩٩٨٧، من طريق فضيل بن عياض، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود به مرفوعاً. وإسناده صحيح.

ومن العجيب ما ذكره صاحبُ " المهذّب "(١) في أوّل باب إزالة النّجاسة قال: « وأمّا الغائطُ فهو نجسٌ لقوله ﷺ لعمّار: " إنّما تَغْسِلُ ثوبَك من الغائط والبول والمنيّ والدّم والقيء "(٢). ثمّ ذكر بعد ذلك(٣) طهارةَ منيّ الآدميّ ولم يتعرّض للجواب عن هذا الحديث الذي هو حجّةُ خصمه، ولم يكن له حاجةٌ إلى ذِكْره أصلاً فإنّ الغائط لا ضرورةَ إلى الاستدلال على نجاسته بهذا الحديث الضّعيفِ المنتهضِ حُجَّةً عليه في أمر آخر والله الموفِّق.

ومِنْ قبيح ما يأتي به بعضُهم تضعيفُهم لخبر يحتجُّ به بعضُ مخالفيهم، ثمّ يحتاجون هم إلى الاحتجاج بذلك الخبر بعينه في مسألة أخرى، فيوردونه مُعْرضين عمّا كانوا ضعّفوه به، ففي كتابي " الحاوي " و " الشّامل " وغيرهما من ذلك شيءٌ كثيرٌ.

هذا وهم مُقَلِّدون لإمامهم الشّافعيّ رحمه الله، فهلاّ اتّبعُوا طريقتَه في ترك الاحتجاج بالضّعيف، وتَعَقُّبِه على مَنْ احتجّ بذلك، وتبيين ضَعْفِه.

---

(١) المهذّب ١/١٦٧ .

(٢) أخرجه أبو يعلى ٣/١٨٥ - ١٨٦، رقم: ١٦١١، والبزّار - كشف الأستار ١/١٣١، رقم: ٢٤٨، والدّارقطنيّ ١/١٢٧، رقم: ١، والطّبرانيّ في الأوسط ٦/١١٣، رقم: ٥٩٦٣، وابن عديّ في الكامل ٢/٥٢٤ - ٥٢٥، والعقيليّ في الضّعفاء ١/١٧٦، من طريق ثابت بن حمّاد الحرّانيّ، حدّثنا عليّ بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن عمّار به. قال الدّارقطنيّ: " لم يروه غيرُ ثابت بن حمّاد وهو ضعيفٌ جدًا ". وقال البيهقيّ في الكبرى ١/١٤: " هذا باطلٌ لا أصل له ... وعليّ بن زيد غير محتجٍّ به، وثابتُ بن حمّادٍ متّهمٌ بالوضع ". وانظر التّلخيص الحبير ١/٣٣.

(٣) المهذّب ١/١٦٨ .

ثمّ إنّ مِنْ مذهبه رحمه الله تركُ الاحتجاج بالمراسيل إلاّ بشروطٍ سنذكرُها في مقدّمة الأصول إن شاء الله تعالى.

ولو ذُكِرَ سَنَدُ الحديث وعُرفت عدالةُ رجاله إلى التّابعيّ وسَقط من السّند ذِكْرُ الصّحابيّ كان مُرْسَلاً، ويُورد هؤلاء المصنِّفون هذه الأحاديثَ محتجّين بها بلا إسنادٍ أصلاً، فيقولون: قال رسول الله ﷺ، ورُوي عن رسول الله ﷺ، ويظنّون أنّ ذلك حجّةٌ، وإمامُهم رضي الله عنه يرى أنّه لو سقط من السّند الصّحابيُّ وحده لم يكن حجّةً، وكذا لو سقط غيرُ الصّحابيّ من السّند، فَلَيْتَهُمْ إذ عجزوا عن أسانيد الحديث ومعرفة رجالها عَزَوْها إلى الكتب التي أخذوها منها، ولتكن من كتب الحديث المعتمد عليها، ولكنّهم لم يأخذوا تلك الأحاديثَ إلاّ مِنْ كتب مَنْ سبقهم من مشايخهم ممّن هو على مثل حالهم، فبعضُهم يأخذُها مِنْ بعضٍ / فيقعُ التّغييرُ والزّيادةُ والنّقصانُ فيما صحّ أصلُه، ٢١ / ب ويختلطُ الصّحيحُ بالسّقيم، وهذا كلُّه غيرُ مستقيم، بل الواجبُ في الاستدلالِ على الأحكام، وبيانِ الحلال والحرام، أنّ مَنْ يستدلّ بحديثٍ يَذْكُر سندَه ويتكلّم عليه بما يجوز الاستدلالُ به، أو يعزوه إلى كتاب مشهور من كتب أهل الحديث المعتمَدة، فيرجع مَنْ يطلب صحّةَ ذلك الحديث وسقمَه إلى ذلك الكتاب وينظر في سنده، وما قال ذلك المصنِّفُ أو غيرُه فيه.

وما أَحْسَنَ ما قال الحافظ البيهقيّ للشّيخ أبي محمّد الجويني في "رسالته" التي كتبها إليه ونصحه فيها قال :

« وكنتُ أسمع رغبةَ الشّيخ ـ أدام الله أيّامَه ـ في سماع الحديث والنّظر في كتب أهله، فأَسْكُن(١) إليه، وأشكر الله تعالى عليه، وأقول في نفسي ثمّ فيما

---

(١) في المطبوع : فأشكر ، وهو تصحيفٌ .

بين النّاس: قد جاء الله عزّ وجلّ بمن يَرْغَبُ في الحديث ويُرَغِّبُ فيه من بين الفقهاء، ويُميّز فيما يرويه ويحتجّ به الصّحيحَ من السّقيم من جملة العلماء، وأرجو من الله سبحانه أن يُحيي به سنّةَ إمامنا المطّلبيّ في قَبول الآثار، حيث أماتها أكثرُ فقهاء الأمصار، بعد مَنْ مضى مِنَ الأئمّة الكبار، الذين جمعوا بين نوعي علم[1] الفقه والأخبار.

ثمّ لم يرض بعضُهم بالجهل به حتّى رأيتُه حَمَلَ على العالِم[2] به، والوقوعِ فيه، والإزراء[3] به، والضّحك منه، وهو مع هذا يُعَظِّمُ صاحبَ مذهبه ويجلُّه، ويزعم أنّه لا يفارق في منصوصاته قولَه، ثمّ يدّعي في كيفيّة قَبول الحديث وردِّه طريقتَه، ولا يسلك فيها سيرتَه، لقلّة معرفته بما عرف[4]، هلاّ نظر في كتبه ثمّ اعتبر باحتياطه في انتقاده لرواة خبره، واعتماده فيمن اشتبه عليه حالُه على رواية غيره، فيرى سلوكَ مذهبه مع دلالة العقل والسّمع واجباً على كلّ مَنْ انتصب للفتيا، فإمّا أن يجتهدَ في تعلُّمه، أو يسكتَ عن الوقوع

٢٢ / أ فيمن يَعْلَمُه. فلا يجتمع / عليه وزران، حيث فاته الأجران، والله المستعان »[5].

وقال قبل ذلك :

« قد علم الشّيخُ اشتغالي بالحديث واجتهادي في طلبه، ومعظمُ مقصودي منه في الابتداء التّمييزُ بين ما يصحُّ الاحتجاجُ به من الأخبار وبين ما لا يصحّ،

---

(١) ج : علمي .

(٢) ج: العالِمِين .

(٣) في المطبوع : والازدراء ، ج : والاستهزاء .

(٤) في المطبوع زيادة : وكثرة غفلته عمّا عليه وقف .

(٥) رسالة البيهقي إلى أبي محمّد الجويني ٢/٢٨٣ - ٢٨٤ ضمن مجموعة الرّسائل المنيريّة.

حين رأيتُ المحدِّثين مِنْ أصحابنا يُرسلونها في المسائل على ما يَحْضُرهم من ألفاظها، مِنْ غير تمييز منهم بين صحيحها وسقيمها. ثمّ إذا احْتَجَّ عليهم بعضُ مخالفيهم بحديثٍ يَشُقُّ عليهم تأويلُه أخذوا في تعليله بما وجدوه في كتب المتقدّمين مِنْ أصحابنا تقليداً، ولو عرفُوه معرفتَهم لميّزوا به صحيحَ ما يوافق أقوالَهم مِنْ سقيمه، ولأمسكوا عن كثير ممّا(١) يحتجّون به وإن كان يطابق آراءَهُم، ولاقتدوا في ترك الاحتجاج برواية الضّعفاء والمجهولين بإمامهم(٢)، وما ردّ من الأخبار لضَعف رواته وانقطاع إسناده كثيرٌ »(٣).

قلتُ :

وقد يسّر اللهُ تعالى ـ وله الحمدُ ـ الوقوفَ على ما ثبت من الأحاديث، وتجُّنبَ ما ضَعُفَ منها بما جمعه علماءُ الحديث في كتبهم من الجوامع والمساند.

فالجوامعُ : هي المرتّبةُ على الأبواب من الفقه والرّقائق والمناقب وغير ذلك؛ فمنها ما اشتُرط فيه الصّحّة أي لا يذكر فيه إلاّ حديثٌ صحيحٌ على شرط مصنِّفه(٤)، كـ: " كتابي البخاري ومسلم " وما أُلحق بهما واستُدرك عليهما، وكـ: " صحيح إمام الأئمّة محمّد بن إسحاق بن خزيمة "، و" كتاب أبي عيسى التّرمذي "، وهو كتابٌ جليلٌ مُبَيَّنٌ فيه الحديثُ الصّحيحُ والحسنُ

---

(١) ج : ما .

(٢) في المطبوع زيادة : فشرطُه فيمن يقبل خبرَه عند من يعتني بمعرفته مشهُور، وهو بشرحه في كتاب الرّسالة مسطُور.

(٣) رسالة البيهقي إلى أبي محمّد الجويني ٢/٢٨١ ـ ضمن مجموعة الرّسائل المنيريّة.

(٤) ج : شرطٍ لمصنِّفه .

والغريبُ والضّعيفُ، وفيه عن الأئمّة فقهٌ كثيرٌ، ثمّ " سنن " أبي داود والنّسائيّ وابن ماجه وغيرهم، ممّن هو في زمن هؤلاء المذكورين وفي طبقتهم، ففي ذلك العصر أُكْثِرَ من تدوين كتب الحديث وجُمِعَتْ ونُقِّحَتْ ومُيِّزَتْ. ومن بعدهم " سنن أبي الحسن الدّارقطنيّ "، و" التّقاسيم " لأبي حاتم بن حبّان، وغيرهما.

ثمّ ما / رتّبه وجمعه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقيّ في " سننه الكبير " ، و" الأوسط "، و" الصّغير " التي أتى بها على ترتيب " مختصر المزنيّ "[(١)]، وقرّبها إلى الفقهاء بجهده. ٢٢ / ب

فلا عُذْرَ لهم ولاسيّما الشّافعيّة منهم في تجنّب الاشتغال بهذه الكتب أو ببعضها، وكثرة النّظر فيها وسماعها، والبحث عن فقهها ومعانيها، ومطالعة الكتب النّفيسة المصنّفة في شروحها وغريبها، بل أفنوا زمانَهم وعُمرَهم في النّظر في أقوال مَنْ سبقهم مِنْ متأخّري الفقهاء، وتركوا النّظر في نصوص نبيّهم المعصوم من الخطأ ﷺ، وآثار الصّحابة[(٢)] الذين شهدوا الوحي وعاينوا المصطفى، وفهموا أنفاسَ الشّريعة؛ فلا جَرَمَ حُرم هؤلاء رتبةَ الاجتهاد، وبَقُوا مُقَلِّدين على الآباد.

وقد كانت العلماءُ في الصّدر الأوّل معذورين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث؛ لأنّ الأحاديث لم تكن حينئذٍ فيما بينهم مُدوّنةً، إنّما كانت تُتلقّى من أفواه الرّجال وهم متفرّقون في البلدان، ولو كان الشّافعيُّ رحمه الله وَجد في

---

(١) انظر معرفة السّنن والآثار ١/٢١٤ .

(٢) ج : أصحابه .

زمانه كتاباً في أحكام السُّنن أكبر من " الموطّأ " لحفظه مُضافاً إلى ما تلقّاه مِنْ أفواه مشايخه، فلهذا كان الشّافعيُّ بالعراق يقول لأحمد بن حنبل رحمهما الله: أعلموني بالحديث الصّحيح أَصِرْ إليه[١].

وفي رواية: إذا صحّ الحديثُ عن رسول الله ﷺ فقولوا حتّى أذهبَ إليه[٢].

ثمّ قد زال[٣] العذرُ ولله الحمد بجمع الحفّاظ الأحاديثَ المحتجَّ بها في كتبٍ، نوّعوها وقسموها، وسهّلوا الطّريقَ إليها فبوّبوها وترجموها، وبيّنوا ضَعْفَ كثيرٍ منها وصحّتَه، وتكلّموا في عدالة الرّجال وجرح المجروح منهم، وفي علل الحديث، ولم يدعوا لمشتغل شيئاً يتعلّل به، وفُسِّرَ القرآن والحديث، وتُكُلِّمَ على غريبهما وفقههما، وكلِّ ما يتعلّق / بهما، في مصنّفات عديدة ٢٣/أ جليلة، فالآلاتُ مُتَهَيِّئَةٌ لذي طلبٍ صادقٍ وهمّةٍ وذكاءٍ وفطنةٍ.

وأئمّةُ الحديث المعتَبرون هم القدوةُ في فنّهم، فوجب الرّجوعُ إليهم في ذلك، وعرضُ آراء الفقهاء على السُّنن والآثار الصّحيحة، فما ساعده الأثرُ فهو المعتبر وإلاّ فلا .

ولا نُبطل الخبرَ بالرّأي بل نُضَعِّفُه إن كان على اختلاف وجوه الضّعف مِنْ علل الحديث المعروفة عند أهله، أو بإجماع الكافّة على خلافه، وقد يظهر ضعفُ الحديث وقد يخفى. وأقربُ ما يُؤمر به في ذلك أنّك متى رأيتَ حديثاً

---

(١) أخرجه بنحوه أبو نعيم في الحلية ٩/١٧٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٨٥.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٦/١٠٦، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٤٧٦، وابن عساكر في تاريخه ٥١/٣٨٥، من طريق عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه، عن الشّافعيّ به.

(٣) في ج زيادة : ذلك .

خارجاً عن دواوين الإسلام كـ: " الموطّأ " و" مسند أحمد " و" الصّحيحين " و" سنن " أبي داود والتّرمذيّ والنّسائيّ ونحوها ممّا تقدّم ذِكْرُه وممّا لم نذكره، فانظر فيه فإن كان له نظيرٌ في الصّحاح أو الحسان قَرُبَ أمرُه، وإن[1] رأيته يُباين الأصول وارتبتَ به فتأمّل رجالَ إسناده، واعتبر أحوالَهم من الكتب المصنَّفة في ذلك، وأصعبُ الأحوال أن يكون رجالُ الإسنادِ كلُّهم ثقاتٍ ويكون متنُ الحديث موضوعاً عليهم أو مقلوباً أو قد جرى فيه تدليسٌ، ولا يَعرف هذا إلاّ النّقّادُ من علماء الحديث، فإن كنتَ من أهله وإلاّ سَلْ عنه أهلَه.

قال الأوزاعيّ: كنّا نسمع الحديثَ فنعرضُه على أصحابنا كما نَعْرِضُ[2] الدِّرهمَ الزّائفَ، فما عرفُوا منه أخذنا، وما أنكروا تركنا[3].

قلتُ :

وكذلك المسائل الفقهيّة المبنيّة على دلالات اللّغة ومقتضيات الألفاظ يرجع فيها إلى أقوال أهل اللّغة وصناعة العربيّة، وكلُّ ذلك قد حرّره أهلُه وحقّقُوه. فالتّوصّلُ إلى الاجتهاد بعد جمع السُّنن في الكتب المعتمدة ـ إذا رُزق الإنسانُ الحفظَ والفهمَ ومعرفةَ اللّسان ـ أسهلُ منه قبل ذلك [لولا قلّةُ همم

---

(١) ج : وإذا .

(٢) ج : يُعْرَضُ .

(٣) أخرجه الرّامهرمزيّ في المحدّث الفاصل رقم: ٢١٧، والخطيب في الكفاية ٤٣١، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٥١/١، رقم: ٤١، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٨٥/٣٥ ـ ١٨٦، من طريقين عن أحمد بن أبي الحواري، ثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعتُ الأوزاعيّ به. وإسناده صحيح، والوليد قد صرّح بالتّحديث.

المتأخّرين، وبعدهم عن المتبحّرين][١]. ومِنْ أكبر أسبابه / تعصّبُهم وتقيّدُهم ٢٣ / ب برِفْقِ الوُقُوف[٢]، وجهلُ أكثر المُصَدَّرين منهم على ما هو المعروف، الذي هو منكرٌ مألوف.

فَصْلٌ

فإذا ظهر هذا وتقرّر تبيّن أنّ التّعصّب لمذهب الإمام المُقَلَّد ليس هو باتّباع أقواله كلِّها كيفما كانت، بل بالجمع بينها وبين ما ثبت من الأخبار والآثار، ويكون الخبرُ هو المتّبَعَ، ويُؤوّل كلامُ ذلك الإمام تنزيلاً له على الخبر. والأمرُ عند المقلّدين أو أكثرهم بخلاف هذا إنّما هم يُؤوِّلون الخبرَ تنزيلاً له على نصِّ إمامهم. ثمّ الشّافعيّون كانوا أولى بما ذكرناه لنصّ إمامهم رضي الله عنه على ترك قوله إذا ظُفر بحديثٍ ثابتٍ عن رسول الله ﷺ على خلافه، فالتّعصّبُ له على الحقيقة إنّما هو امتثالُ أمره في ذلك، وسلوكُ طريقته في قَبول الأخبار، والبحثِ عنها والتّفقّهِ فيها، وقد نقلتُ ـ والحمدُ لله ـ ما رُوي عنه من وصيّته بذلك في ترجمته في " تاريخ دمشق ".

قال الرّبيع: قال الشّافعيّ: قد أعطيتُك جملةً تُغنيكَ إن شاء الله: لا تَدَعْ لرسول الله ﷺ حديثاً أبداً إلاّ أن يأتي عن رسول الله ﷺ خلافُه، فتعمل بما قلتُ لك في الأحاديث إذا اختلفت[٣].

---

(١) من ج .

(٢) نقل بعض النّصوص السّابقة عن أبي شامة ابنُ السّبكي في " معنى قول الإمام المطّلبي إذا صحّ الحديث فهو مذهبي " ٣/١٠٧ ـ مجموعة الرّسائل المنيرية.

(٣) الأمّ ٧/١٩٨ ـ دار المعرفة، وأخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٤٧٢، من طريق الرّبيع بن سليمان، عن الشّافعيّ به.

وسيأتي ذلك في مقدّمة الأصول إن شاء الله تعالى.

وفي رواية: إذا وجدتُّم عن رسول الله ﷺ سُنّةً خِلافَ قولي فخُذوا السُّنّة ودَعُوا قولي فإنّي أقول بها[١].

وفي رواية: إذا وجدتُّم في كتابي خلافَ سنّة رسول الله ﷺ فقولوا بسنّة رسول الله ﷺ ودَعُوا ما قلتُ[٢].

وفي رواية: كلُّ مسألةٍ تكلّمتُ فيها صحّ الخبرُ فيها عن النّبيّ ﷺ عند أهل النّقل بخلاف ما قلتُ فأنا راجعٌ عنها في حياتي وبعد موتي[٣].

قال: وسمعتُ الشّافعيَّ يقول ـ وروى حديثاً ـ فقال له رجلٌ: تأخذُ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى[٤] رويتُ عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخُذ به فأُشهدكم أنّ عقلي قد ذهب، وأشار بيده على رؤوسهم[٥].

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٤٧٢، والسّمعانيّ في أدب الإملاء والاستملاء ٢/٤٤٣، رقم: ٣٢١، وابن عساكر في تاريخه ٥١/٣٨٩، والذّهبيّ في سير أعلام النّبلاء ١٠/٧٧، من طريقين عن الرّبيع بن سليمان المراديّ، عن الشّافعيّ به. وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ١/٢٢٤، رقم: ٢٤٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١/٣٨٦، من طريق أبي العبّاس محمّد بن يعقوب الأصمّ، سمعتُ الرّبيع بن سليمان، سمعتُ الشّافعيّ به. وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٤٧٣، من طريق أحمد بن علي بن عيسى بن ماهان الرّازيّ، قال: سمعتُ الرّبيع بن سليمان يقول: سمعتُ الشّافعيّ به.

(٤) ج : أنّى .

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم الرّازيّ في آداب الشّافعيّ ومناقبه ٦٧، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٩/١٠٦، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، والمدخل ١/٢٢٥، رقم: ٢٥٠، =

وقال حَرْمَلَة: قال الشّافعيّ: كلُّ ما قلتُ / وكـان عـن النّبيّ ﷺ خـلاف ٢٤ / أ
قولي ممّا يصحُّ فحديثُ النّبيّ ﷺ أولى ولا تُقَلّدوني(١).

وفي " كتاب ابن أبي حاتم "(٢) عن أبي ثور قال: سمعتُ الشّافعيَّ يقـول: كلُّ حديثٍ عن النّبيّ ﷺ فهو قولي وإن لم تسمعوه منّي.

وفيه عن الحسين ـ هـو الكرابيسـيّ ـ قـال: قـال(٣) الشّـافعيُّ: إن أصبتُـم الحجّةَ في الطّريق مطروحةً فاحكوها عنّي فإنّي قائلٌ بها(٤).

وقال الرّبيع: سمعتُ الشّافعيَّ يقول: ما مِنْ أحـدٍ إلاّ وتذهـبُ عليـه سـنّةٌ لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلتُ مِنْ قولٍ أو أصّلتُ مِنْ أصـلٍ فيـه عـن رسول الله ﷺ خلافُ ما قلتُ فالقول ما قال رسولُ الله ﷺ، وهـو قـولي. قـال: وجعل يردِّدُ هذا الكلام(٥).

وابن عساكر في تـاريخ دمشـق ٥١/٣٨٧، مـن طرق عـن الرّبيـع بـن سـليمان، سمعـتُ الشّافعيّ به. وإسناده صحيح.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم الرّازي في آداب الشّافعيّ ومناقبه ٦٧ ـ ٦٨، ومن طريقه أبـو نعيـم في حلية الأولياء ٩/١٠٦، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٤٧٣، وابن عساكر في تـاريخ دمشق ٥١/٣٨٦، من طريق حرملة بن يحيى، عن الشّافعيّ به. وإسناده صحيح.

(٢) آداب الشّافعيّ ومناقبه ٩٣ ـ ٩٤ .

(٣) في ج زيادة : لنا .

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم الرّازي في آداب الشّـافعيّ ومناقبـه ٩٤، ومـن طريقـه أبـو نعيـم في حلية الأولياء ٩/١٢٤، وابـن عسـاكر في تـاريخ دمشـق ٥١/٣٨٩، مـن طريـق الحسـين الكرابيسيّ قال: قال لنا الشّافعيّ: فذكره. وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ١/٥٧٥، ومن طريقه ابـن عسـاكر في تـاريخ دمشـق ٥١/٣٨٩، عن أبي سعيد الجصّاص، عن الرّبيع بن سليمان، قال: سمعتُ الشّافعيّ به.

قال: وقال الشّافعيُّ: مَنْ تَبِعَ سُنّةَ رسول الله ﷺ وافقتُه، ومَنْ غَلِطَ فتركها خالفتُه، صاحبي اللاّزمُ الذي لا أفارقُه الثّابتُ عن رسول الله ﷺ وإن بَعُد، والذي أفارقُ مَنْ لم يقل بسنّة رسول الله ﷺ وإن قَرُب(١).

وقال الزَّعْفَرانيُّ: كنّا ولو قيل لنا: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله يعني عن النّبيّ ﷺ، قلنا: هذا مأخوذٌ وهذا غيرُ مأخوذٍ، حتّى قَدِمَ علينا الشّافعيُّ فقال لنا: ما هذا؟ إذا صحَّ الحديثُ عن رسول الله ﷺ فهو مأخوذٌ به لا يُترك لقول غيره. [قال](٢): فنبّهنا لشيءٍ لم نعرفه ـ يعني نبّهنا على هذا المعنى ـ.

وقال أبو بكر الأثرم: كنّا عند البُويطيّ فذكرتُ حديثَ عمّار في التّيمّم، فأخذ السِّكّينَ وحَتَّهُ مِنْ كتابه، وصَيَّرَهُ ضَرْبَةً. وقال: هكذا أوصانا صاحبُنا: إذا صحّ عندكم الخبرُ فهو قولي أو كما قال هذا معناه.

قلتُ :

هذا من البُويطيّ فعلٌ حسنٌ موافِقٌ للسُّنّة ولِمَا أمر به إمامُه رحمه الله، وسيأتي الكلامُ على ذلك في موضعه في باب التّيمّم إن شاء الله تعالى.

وأمّا الذين يُظهرون التّعصّبَ لأقوال الشّافعيّ / كيفما كانت وإن جاءتْ سُنّةٌ بخلافها فليسوا مُتعصّبين في الحقيقة؛ لأنّهم لم يمتثلوا ما أَمر به إمامُهم، بل دأبُهم ودَيْدَنُهم إذا أُورد عليهم حديثٌ صحيحٌ ـ هو مذهبُ إمامهم لو وقف ٢/ب

---

(١) هو في كتاب " القديم " من رواية الزّعفرانيّ عن الشّافعيّ، كذلك قرأه البيهقيُّ كما في مناقب الشّافعيّ له ١/٤٨٥.

(٢) من ج .

عليه لقال به ـ أن يحتالوا في دَفْعِه بما لا ينفعُهم، لِمَا نُقل(١) عن إمامهم مِنْ قَوْلٍ قد أَمَرَ بتركه عند وجدان ما يخالفُه من السُّنّة، هذا مع كونهم عاصين بذلك لمخالفتهم ظاهرَ كتاب الله وسنّة رسوله على ما سنبيّنُه إن شاء الله تعالى في فصل كيفيّة اتّباع الكتاب والسُّنّة من كلام الشّافعيّ رحمه الله وغيره في مقدّمة الأصول السّابق ذِكْرُها .

وروى الشّافعيّ وأحمد بن حنبل وأبو بكر الحميديّ وغيرهم عن ابن عيينة.

قال الشّافعيّ(٢): أنا سفيان بن عيينة ، أبنا سالمٌ أبو النَّضْر ، أنّه سمع عبيد الله ابن أبي رافع، يخبر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ :

« لا ألفينّ أحدَكم مُتّكئاً على أريكته يأتيه الأمرُ من أمري ممّا أمرتُ به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه »(٣).

قال الحميديّ: إذ نَهْيُ رسول الله ﷺ مَنْ تَرَكَ ما جاء عنه ممّا لم يكن في كتاب الله(٤) كانت الحجّةُ على مَنْ ترك ذلك لرأي نفسه أَوْكَد، وله أَلْزَم، وكان عن طريق الحقِّ أَجْوَر.

---

(١) في ج زيادة : لهم .

(٢) مسند الإمام الشّافعيّ ١/١٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ٥/١٩٢، رقم: ٤٥٩٧، والتّرمذيّ ٥/٣٦، رقم: ٢٦٦٣ ـ تحقيق: أحمد شاكر، وابن ماجه ١/٥٠، رقم: ١٣، وغيرهم من طرق عن سفيان بن عيينة، عن سالم أبي النّضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه به. قال التّرمذيّ: " هذا حديث حسن صحيح ".

(٤) ج : الكتاب .

قلتُ :

فكيف حالُ مَنْ يتركُ ذلك لأنّه لا يجدُه في كتب المتـأخّرين المقلِّدين، أو يجدُ فيها خلافَه. والعجبُ أنّ منهم مَنْ يستجيز مخالفةَ نـصّ الشّـافعيّ لنـصٍّ لـه آخرَ في مسألةٍ أخرى بخلافه(١)، عَسُرَ عليهم الفرقُ بينهما فيصنعون فيهما شيئاً يُسمّونه النّقل والتّخريج، فيخالفون نصَّه في المسألتين لأنّهم ينقلـون جوابَـه مـن كلِّ مسألةٍ منها(٢) إلى الأخرى(٣)، ثمّ لا يرون مخالفةَ نصِّه لأجـل نـصّ رسـول الله ﷺ، مع أنّه قد صحّ عن الشّافعيّ أنّه أذن لهم فيما لعلّهم يتركونه من ذلـك،

٢٥/أ / وليسوا يقدرون(٤) أن يرووا عنه أنّه أذن لهم فيما فعلوه من النّقل والتّخريـج، ولعلّه رحمه الله كان عنده بين المسألتين فرقٌ لم يُطلعهم [الله](٥) عليه، فمـالهم يُقَوِّلُونَـه في [كـلِّ](٦) مسـألةٍ منهمـا قـولاً لم يَقُلْـهُ حتّـى كثُرت الأقـوالُ في المذهب والتّخريجات، وكثُرت في ذلك المناظرات، ولم يُقَوِّلُوه ما دلّ عليه قـولُ رسول الله ﷺ مع أنّه قد قال لهم: « القولُ ما قال رسول الله ﷺ وهـو قـولي »، على ما تقدّم نقلُه عنه رضي الله عنه.

وقد قال البُويطيّ: سمعتُ الشّافعيَّ يقول: لقد ألّفتُ هذه الكتـبَ ولم آلُ فيها، ولابدّ أن يوجد فيها الخطأُ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْـدِ غَـيْرِ

---

(١) ج : تخالفه .

(٢) ج : منهما .

(٣) إلى الأخرى : ساقطٌ من ج .

(٤) في الأصل : يقلّدون ، والتّصويب من ج .

(٥) من ج .

(٦) من ج .

اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾(١)، فما وجدتُم في كتبي هذه(٢) ممّا يخالف الكتابَ والسُّنّةَ فقد رجعتُ عنه(٣).

وقال إبراهيم بن المنذر الحزاميّ: ثنا معن بن عيسى القزّاز، قال: سمعتُ مالكاً يقول: إنّما أنا بشرٌ أخطىء وأصيب، فانظروا في رأيي فكلُّ ما وافق الكتابَ والسُّنّةَ فخُذوا به، وما لم يُوافق الكتابَ والسُّنّةَ فاتركُوه(٤).

قلتُ :

فهذا الإمام مالك بن أنس رحمه الله قد سبق إمامَنا الشّافعيَّ بهذا الكلام وهو الحقُّ، وذلك الظّنُّ بجميع الأئمّة وإن لم يُنقل عنهم.

وقد نُقل عن أبي حنيفة رحمه الله معنى ذلك.

قال نعيم بن حمّاد: سمعتُ أبا عصمة يقول: سمعتُ أبا حنيفة يقول: ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرّأس والعينين، وما جاء عن أصحابه اخترنا، وما كان غيرَ ذلك فنحن رجالٌ وهم رجالٌ(٥).

---

(١) النّساء : الآية ٨٢ .

(٢) هذه : غير مثبتة في ج .

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٥/٥١، وابن حجر في توالي التّأسيس ١٠٦ ــ ١٠٧، من طريق محمّد بن عامر، عن البويطيّ، قال: سمعتُ الشّافعيّ به.

(٤) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٣٢/٢، وعنه ابن حزم في الإحكام ٥٦/٦، ١٤٩ ـ ١٥٠، من طريق موسى بن إسحاق، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزاميّ به.

(٥) أخرجه ابن عبد البرّ في الانتقاء ٢٦٦، من طريق نعيم بن حمّاد، حدّثنا أبو عصمة، قال: سمعتُ أبا حنيفة به. وأبو عصمة ـ واسمُه نوح بن أبي مريم ويعرف بالجامع ــ كذّبوه في الحديث. وقال ابن المبارك: كان يضع، كما في التّقريب.

وفي رواية: قال نعيم: سمعتُ ابنَ المبارك يقول: سمعتُ أبا حنيفة يقول: إذا جاء عن النّبيّ ﷺ فعلى الرّأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النّبيّ ﷺ نختار من قولهم، وإذا جاء عن التّابعين زاحمناهم[1].

وفي رواية أخرى: قال: آخذ بكتاب الله / فإن لم أجد فبسنّة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنّة رسول الله أخذتُ بقول أصحابه[2]، آخُذ بقول مَنْ شئتُ منهم وأَدَعُ قولَ مَنْ شئتُ منهم، ولا أَخْرُجُ مِنْ قولهم إلى قول غيرهم، فأمّا إذا انتهى الأمرُ إلى إبراهيم [النَّخَعيّ][3] والشَّعبيّ وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيِّب وعَدَّدَ رجالاً من التّابعين، فقومٌ اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا[4]. ٢٥ / ب

قلتُ :

وليس يعني رحمه الله اختيارَ شهوةٍ بل اختيارَ نظر واستدلال وقياس واعتبار على ما دلّ عليه الكتابُ والسُّنّةُ. و[5] فرّق بين الصّحابة والتّابعين

(١) أخرجه البيهقيُّ في المدخل إلى السّنن الكبرى ١/٤٦، رقم: ٤٠، من طريق نعيم بن حمّاد، عن ابن المبارك، عن أبي حنيفة به.

(٢) ج : الصّحابة .

(٣) من ج .

(٤) أخرجه ابن معين في التّاريخ - رواية الدّوريّ ٤/٦٣، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ١٣/٣٦٨، والبيهقيُّ في المدخل ١/٢٢١ - ٢٢٢، رقم: ٢٤٥، والصّيمريّ في أخبار أبي حنيفة وأصحابه ١٠، والمزّيّ في تهذيب الكمال ٢٩/٤٤٣ ـ ٤٤٤، عن عبيد بن أبي قرّة، سمعتُ يحيى بن ضريس يقول: شهدتُ سفيان وأتاه رجلٌ فقال: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وماله؟ قال سمعتُه يقول: فذكره. وفيه إبهامٌ.

(٥) في ج زيادة : قد .

فجَوّز أن يَذهب إلى ما لم يُنقل عن واحدٍ منهم في مسألةٍ اختلفوا فيها عن اجتهادٍ ولا نصَّ فيها، ولم يُرد إذا أجمعوا على قول واحد فإنّ الإجماع حجّةٌ في التّابعين كما هو في الصّحابة على المذهب الصّحيح.

وقال سفيان الثّوريّ لمّا بلغه ذلك عن أبي حنيفة: نتّهم رأينا كرأيهم(١).

وكأنّه رحمه الله سوّى بين التّابعين والصّحابة في أنّهم إذا أجمعوا في مسألةٍ على قولين مثلاً لم يجز لمن بعدهم إحداثُ قول ثالث، وجوّز أبو حنيفة ذلك، وهي مسألةٌ مختلفٌ فيها بين الأصوليّين وفيها تفصيلٌ سنذكره إن شاء الله تعالى، وأمّا ما أجمع الصّحابةُ عليه فلا كلامَ في أنّه لا تجوز مخالفته.

فقد وَضَحَ لك مِنْ أقوال الأئمّة أنّه متى جاء عن رسول الله ﷺ حديثٌ ثابتٌ فواجبٌ المصيرُ إلى ما دلّ عليه ظاهرُه، ما لم يُعارضه دليلٌ آخرُ على ما سيأتي تحقيقُه، وهذا هو الذي لا يسعُ أحداً غيرُه.

قال الله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ / وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾(٢)، فنفى الإيمان عمّن لم يُحَكِّمْ رسولَه ﷺ فيما وقع التّنازعُ فيه ولم يُسلِّم لقضائه. ٢٦/أ

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾(٣) فضمن الهدايةَ في طاعة رسوله ﷺ ولم يضمنها في طاعة غيره(٤).

---

(١) المصادر السّابقة، لكن فيها: " لرأيهم " بدل " كرأيهم ".

(٢) النّساء: الآية ٦٥.

(٣) النّور: الآية ٥٤.

(٤) وقال عزّ وجلّ ... غيره: ساقطة من ج.

وقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾(١).

وأوعد على مخالفته فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٢).

وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُم الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُبِيناً﴾(٣).

قال يونس بن عبد الأعلى: ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال : ليس من أحدٍ إلاّ يُؤخذ من قوله ويُترك إلاّ النّبيّ ﷺ(٤).

ورُوي أيضاً عن مجاهد بإسناد آخر(٥)، ورُوي معناه عن الشّعبيّ، وكذلك رَوى شعبةُ، عن الحكم بن عُتيبة(٦)، ورُوي أيضاً عن مالك بن أنس وقال: إلاّ صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر النّبيّ ﷺ.

---

(١) الأحزاب : الآية ٧١ .

(٢) النّور : الآية ٦٣ .

(٣) الأحزاب : الآية ٣٦ .

(٤) أخرجه ابن حزم في الإحكام ١٤٥/٦، من طريقين عن يونس بن عبد الأعلى به.

(٥) حيث رواه سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجزريّ، عن مجاهد. أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٩١/٢. فابن عيينة رواه عن ابن أبي نجيح وعبد الكريم الجزري قال ابن عبد البرّ: " وكلا الحديثين صحيح إن شاء الله، وجائزٌ أن يكون عند ابن عيينة هذا الحديثُ عن عبد الكريم الجزري وابن أبي نجيح جميعاً عن مجاهد ".

(٦) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٩١/٢، وعنه ابن حزم في الإحكام ١٧٩/٦، من طريق سعيد بن عامر، قال: حدّثنا شعبة، عن الحكم بن عتيبة به.

فَصْلٌ

كان العلماءُ من قدماء أصحابنا يعتنون بـ: " مختصر المزنيّ " رحمه الله حفظاً وشرحاً، وبسببه سهُل تحصيلُ مذهب الشّافعيّ رحمه الله على طلاّبه في ذلك الزّمان، وسمعه من المزنيّ خَلْقٌ عظيمٌ من الغرباء، ورُحل إليه بسببه، وامتلأت بنُسخه البلدانُ حتّى إنّه بلغني أنّ المرأةَ كانت إذا جُهِّزَتْ للدّخول على زوجها حُمل في جَهازها مصحفٌ ونسخةٌ من " مختصر المزنيّ "[١]، فاشتهر اشتهاراً عظيماً، وانتفع به أئمّةٌ أكابر، وتخرّج به المشايخُ، وتفقّه به معظمُ الأصحاب.

ويُروى عن المزنيّ رحمه الله أنّه قال: بقيتُ في تصنيف هذا " المختصر "
/ ستَّ عشرةَ سنةً، وما صلّيتُ لله تعالى في طُول هذه المدّة فريضةً ولا نافلةً إلاّ ٢٦ / ب
سألتُ الله عزّ وجلّ البركةَ لمن تعلّمه ونظر فيه.

وجاء عن أبي العبّاس بن سريج رحمه الله تعالى أنّه كان يقول في " المختصر ":

لصيقُ فؤادي مُذْ ثلاثونَ حِجَّةً ... وصَيْقَلُ ذهني والمُفرِّجُ عن همِّي
عزيزٌ على مثلي إضاعةُ مثلِه ... لما فيه من نَسْجٍ بديعٍ ومن نَظْمِ
جَموعٌ لأنواع العلوم بأسرها ... وآيتُه أن لا يُفارقَهُ كُمِّي[٢]

---

(١) انظر سير أعلام النّبلاء ١٢/٤٩٣ .

(٢) أخرج هذه الأبيات ـ مع اختلاف يسير ـ البيهقيُّ في مناقب الشّافعيّ ٢/٣٤٥، من طريق أبي عمران موسى بن محمّد المعافريّ، عن ابن سريج بها.

وعلى ترتيبه وُضعت الكتبُ المطوّلةُ في مذهب الشّافعيّ ومعظمُ المختصرة. ثمّ صنّف أبو العبّاس بن القاصّ مختصره المسمّى بـ: " التّلخيص "، فاعتُني به أيضاً حفظاً وشرحاً . و طالتْ كتبُ أصحابنا الكبار الشّارحة لـ: " مختصر المزنيّ " بجمعهم مسائلَ المذهب المنتشرةَ إلى ترتيبه، وكذلك يذكرون مذاهبَ العلماء والكلامَ عليها بالبحث والتّقرير[١]، ويستدلّون للجميع بالآيات والأخبار والمعاني، ويلتزمون في كلّ مسألةٍ منها تقريرَ مذهبهم، إلاّ مواضعَ قليلةً نادرةً ربّما يَتوقّفُ فيها بعضُهم أو ينبّهُ عليها، وسيُنقل[٢] ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

ولا شكَّ أنّ النّظر في بعض المسائل يُؤدّي إلى تصحيح مذهب بعض الأئمّة أو إلى ترجيحه، فمن الإنصاف الاعترافُ بل هو الواجبُ نصحاً لدين الله وللنّاس فإنّ الدِّينَ النّصيحةُ.

واعلم أنّه لا يفقه كلَّ الفقه مَنْ لا يعرفُ اختلافَ النّاس ومذاهبَهم، ويقفُ على أدلّتهم وما تمسّكوا به.

قال أبو قُدامة: سمعتُ عبد الرّحمن بن مهديّ يقول : لا يجوز أن يكون

٢٧ / أ / الرّجلُ إماماً حتّى يعلم ما يصحُّ ممّا لا يصحُّ، وحتّى لا يحتجَّ بكلِّ شيءٍ، وحتّى يعلمَ مخارجَ العلم.

وقال قتادة: من لم يعرف الاختلافَ لم يَشُمَّ الفقهَ بأنفه[٣].

---

(١) ج : التّقريب .

(٢) ج : سننقل .

(٣) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/٤٥ ـ ٤٦، وعنه ابن حزم في الإحكام ٦/١٧٧، من طريق أبي عصام روّاد بن الجرّاح العسقلانيّ، عن سعيد بن بشر، عن قتادة به.

وقال عطاء الخراسانيّ: لا ينبغي لأحدٍ أن يُفتي أحداً من النّاس حتّى يكون عالماً باختلاف النّاس، فإنّه إن لم يكن كذلك ردَّ من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه(١).

وسُئل مالك بن أنس: لمن تجوز الفتيا؟ فقال: لمن علم ما اختلف النّاسُ فيه(٢).

وقال سعيد بن أبي عروبة: من لم يسمع الاختلافَ فلا تَعُدَّه(٣) عالماً(٤).

وقال يحيى بن سلّام: ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول: هذا أحبُّ إليّ.

وقال الحافظ البيهقيّ:

« وقد قابلتُ بتوفيق الله تعالى أقوالَ كلِّ واحدٍ من الأئمّة بمبلغ علمي من كتاب الله عزّ وجلّ، ثمّ ما(٥) جمعتُ من السُّنن والآثار في الفرائض والنّوافل والحلال والحرام والحدود والأحكام، فوجدتُّ الشّافعيَّ رحمه الله أكثرهم اتِّباعاً، وأقواهم احتجاجاً، وأصحَّهم قياساً، وأوضحَهم إرشاداً، وذلك فيما صنّف من الكتب القديمة والجديدة في الأصول والفروع، بأبين بيان، وأفصح لسان »(٦).

---

(١) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع البيان ٢/٤٦، وعنه ابن حزم في الإحكام ٦/١٧٧، من طريق ضمرة بن ربيعة، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه به.

(٢) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع البيان ٢/٤٧، وعنه ابن حزم في الإحكام ٦/١٧٧، معلّقاً عن عيسى بن دينار، عن ابن القاسم، عن مالك به.

(٣) ج: تعدّوه .

(٤) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع البيان ٢/٤٦، ٤٧، من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة به.

(٥) ما : غير مثبتة في ج .

(٦) معرفة السّنن والآثار ١/٢١٣ .

قلتُ :

ثمّ[١] اشتهر في آخر الزّمان على مذهب الشّافعيّ تصانيفُ الشّيخين أبي إسحاق الشّيرازيّ - وهو إبراهيم بن عليّ بن يوسف الفِيرُوزاباذيّ - وأبي حامد محمّد بن محمّد الغزّاليّ الطّوسيّ رحمهما الله، فأكبّ النّاسُ على الاشتغال بكتبهما، وكثرت النّسخ بها، واشتهرت اشتهاراً عظيماً، وانتُفع بها نفعاً كثيراً، وكثر المتعصّبون لهما حتّى صار المتبحِّرُ المرتفعُ عند نفسه يرى أنّ نصوصهما كنصوص الكتاب والسُّنّة لا يرى الخروجَ عنها، وإن أُخبر بنصوص
٢٧ / ب غيرهما / من أئمّة مذهبه [الواردة][٢] بخلاف ذلك لم يلتفت إليها التفاته إلى نصوصهما؛ تعصّباً وحميّةً وقلّةَ خبرةٍ بالمصنّفات ومصنِّفيها، وإنّما هم على قدر مبلغهم من العلم. وقد يقع في بعض مصنّفاتهما أو مصنّفات أحدهما شيءٌ قد خالف [المصنِّفُ][٣] فيه صريحَ حديثٍ صحيحٍ، أو ساق حديثاً على خلاف لفظه، أو نقل إجماعاً أو حُكْماً عن مذهب بعض الأئمّة وليس كذلك، فإذا ذُكر لذلك المتعصّبِ الصّوابُ في مثل ذلك تأذّى وتَنَمَّر، وصاح وزَمْجَر، وأخفى العداوةَ وأَظْهَر، وكان سبيلُه أن يَفرح بوصوله إلى علم ما لم يكن يعرفُه، ولكن عمى التّقليد أصمّه عن سماع العلم المفيد. ويقول المُتَحَذْلِقُ منهم المتصدِّرُ في منصبٍ لا يستحقُّه: أما كان هؤلاءِ الأئمّةُ يعرفون هذا الحديث الصّحيح الوارد على خلاف نصِّهم، فَيَرُدُّ حديثَ رسول الله ﷺ ونصَّه الدّالَّ

(١) في ج زيادة : إنّه .

(٢) من ج .

(٣) منج من ج .

على خلاف ما هو عليه بمثل هذا الهذيان الذي لو فكّر فيه أسكته عنه؛ لأنّ خصمه في مثل هذا هو الله ورسوله؛ لأنّه سبحانه افترض علينا طاعةَ رسوله، وقد وصلنا حديثُه دالاًّ على أمر فلا نردّه بقول أحدٍ إلاّ بحجّةٍ شرعيّةٍ.

ثمّ إنّ في ذلك إبطالاً لمذهبه وهَدْماً لأصله الذي مهّده إمامُه وأسّسه وبنى عليه، وذلك أنّ الشّافعيّ رحمه الله إنّما تعقّب على مَنْ كان قبله مِنَ الأئمّة بمثل ذلك من دلالات الكتاب والسُّنّة ممّا ظنّه خفي على مَنْ سبقه، وكان من الممكن أن يُقال له: أما كان أولئك يعرفون هذا، وأولئك المتقدِّمون أولى بذلك مِنْ هؤلاء المتأخّرين، فلو سُمع[١] مثلُ هذا الهذيان لبطلت المذاهبُ.

فهذه طريقةُ مَنْ لا يُعَدُّ مِنَ العلماء، بل ينبغي لكلّ مَنْ يطلب العلمَ أن يكون أبداً[٢] في طلب ازدياد علم ما / لم يَعْلَمْ مِنْ أيّ شخص كان، فالحكمةُ ضالّةُ المؤمن أينما وجدها أخذها. وعليه بالإنصاف وترك التّقليد واتّباع الدّليل، فكلُّ أحدٍ يخطىء ويصيب إلاّ من شَهِدَتْ له الشّريعةُ بالعصمة وهو النّبيُّ ﷺ وإجماعُ الأمّة. ٢٨/أ

قال الشّافعيّ رحمه الله في كتاب " اختلاف الحديث "[٣] : أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله بن عمر أنّ عمر بن الخطّاب نهى عن الطّيب قبل زيارة البيت وبعد الجمرة. قال سالم: فقالت عائشة:

---

(١) ج : وقع .

(٢) أبدا : غير مثبتة في ج .

(٣) اختلاف الحديث ٢٤١ ـ تحقيق : حيدر .

طيّبتُ رسولَ الله ﷺ بيديّ هاتين لإحرامه قبل أن يُحرم، ولحِلّه قبل أن يطوف بالبيت، وسنّةُ رسول الله ﷺ أحقُّ[١].

قال الشّافعيّ: « فترك سالمٌ قولَ جدِّه عمر في إمامته وقَبِلَ خبرَ عائشة وحدها، وأَعْلَمَ مَنْ حدّثه أنّ خبرها وحدها سنّةٌ وأنّ سنّة رسول الله ﷺ أحقُّ، وذلك الذي يجب عليه، ومنع ذلك الذين بعد التّابعين »[٢].

قلتُ :

وما زال أكابرُ الصّحابة مِنْ [عهد الصّدِّيق][٣] أبي بكر فمَنْ بعده رضي الله عنهم يخفى عنهم شيءٌ من السُّنّة كميراث الجدّة، وتوريث المرأة من دية زوجها، ووضع اليدين على الرّكبتين في الصّلاة، خفي الأوّلُ على أبي بكر، والثّاني على عمر، والثّالثُ على ابن مسعودٍ، حتّى نبّههم على ذلك غيرُهم، ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ تأتي في مواضعها عن الصّحابة والتّابعين وأئمّة المسلمين. ويستسهل ذلك مَنْ يسمعُه مِنْ هؤلاء المتفقّهة ولا يُنكره قلبُه. وإذا نُسب إلى بعض المتأخّرين أنّه خفي عليه شيءٌ من السُّنّة أَنِفَ ذلك المقلِّدُ المتعصِّبُ المتصعِّبُ[٤] من هذا وأَنْكَر، وخوّف وحَذَّر، وهو غارقٌ في غيِّه المُنْكَر، لو سمع وأَبْصَر.

---

(١) أخرجه الحميديّ في مسنده ١/٢٦٢، رقم: ٢١٤ ـ تحقيق: حسين سليم أسد، وابن خزيمة في صحيحه ٤/٣٠٣، رقم: ٢٩٣٩، والبيهقيّ في الكبرى ٥/١٣٥ ـ ١٣٦، من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن عائشة به. وإسناده صحيح.

(٢) مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسّنّة ٧٤ ـ تحقيق : بدر البدر .

(٣) من ج .

(٤) المتعصّب المتصعّب : هكذا في الأصل وعليهما علامة التّصحيح، بينما : " المتصعّب " غير مثبتة في ج .

ومن العجب أنّ كثيراً منهم إذا أُورد على مذهبهم أثرٌ عن بعض أكابر الصّحابة يقول مبادراً بلا حياءٍ ولا حِشْمَةٍ: " مذهبُ الشّافعيّ الجديد أنّ قول الصّحابيّ ليس بحجّةٍ "، وإنّما طريقُه في هذا / تأويلُه وتخريجُه والاعتذارُ عنه ٢٨ / ب بدون هذه العبارة الرَّدِيَّة التي يروم أن يَرُدَّ بها قولَ مثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لتصحيح مذهبه، والنّبيّ ﷺ يقول: « إن تُطيعوا أبا بكر وعمر تُرْشَدُوا »[١]، « واقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر »[٢]، وسيأتي الكلامُ في تحقيق هذه المسألة، ونقلُ مذهب الشّافعيّ وغيره فيها، وبيانُ أنّ الأمر ليس على ما فهمُوه، أو ظنّوه وتوهّمُوه.

وإذا أورد لهذا المُعْجَبِ بمذهبه، القليلِ الحياءِ في عبارته، حديثٌ صحيحٌ على خلاف ما سطّره له الشّيخان أبو إسحاق والغزّاليّ أو أحدُهما لا يرى الانقيادَ له، ومذهبُ الشّافعيّ رحمه الله اتّباعُ الحديث وتركُ قولِه المخالفِ له كما سبق. فيرى ردَّ قول الصّحابيّ بقول إمامه كما زعم، ولا يرى ردَّ قول مَنْ صنّف على مذهبه من المتأخّرين بقول النّبيّ ﷺ. مع أنّ الشّافعيّ رضي الله عنه أَذِنَ في هذا وأمر بأن يُترك نصُّه هو في نفسه، فما الظّنُّ بنصٍّ بعض متأخّري مُقَلِّديه.

---

(١) في قصّةٍ طويلةٍ أخرجها مسلم في صحيحه ٤٧٢/١ ــ ٤٧٤، رقم: ٣١١، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه التّرمذيّ في جامعه ٤٣/٦، رقم: ٣٦٦٢، من طريق عبد الملك بن عُمير، عن رِبْعِيّ، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره . قال التّرمذيّ : " هذا حديث حسن ". وللحديث شواهد أخرى استوفى ذكرها العلاّمة الألبانيّ رحمه الله في سلسلة الأحاديث الصّحيحة رقم : ١٢٣٣.

ومّما يُتعجّب منه أيضاً مِنْ هؤلاء أنّهم يرون مصنّفات الشّيخ أبي إسحاق وغيره مشحونةً بتخطئة المزنيّ وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبَهم، فلا تراهم يُنكرون شيئاً من هذا، فإن اتّفق أنّهم يسمعون أحداً يقول: " أخطأ الشّيخ أبو إسحاق في كذا بدليل كذا وكذا " انزعجوا وغضبوا وأنكروا ورأوا أنّه قد ارتكب كبيراً من الإثم، فإن كان الأمرُ كما ذكروا فالذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم، فما لهم لا يُنكرون ذلك ولا يغضبون منه، لولا قلّةُ معرفتهم وكثرةُ جهلهم بمراتب السّلف رضي الله عنهم.

وما أحسنَ أبيات منذر بن سعيدٍ البلّوطيّ أحدِ شيوخ المغرب في العلم والدِّين قال[١] رحمه الله تعالى :

٢٩/أ / عَذيري من قومٍ يقولون كلّما ... طلبتُ دليلاً هكذا قال مالكُ
وقد قاله ابنُ القاسم الثّقةُ الذي ... على قَصْدِ منهاج القَضا هو سالكُ
فإن عدتُّ قالوا هكذا قال أشهبُ ... وقد كان لا تخفى عليه المسالكُ
فإن زدتُّ قالوا قال سُحْنُونُ مثلَه ... ومن لم يقل ما قاله فهو آفِكُ
فإن قلتُ قال الله ضجُّوا وأكثروا ... وقالوا جميعاً أنتَ قِرْنٌ مماحِكُ
وإن قلتُ قد قال الرّسولُ فقولُهم ... أَتَتْ مالكاً في تَرْكِ ذاكَ المآلِكُ[٢]

---

(١) ذكر أبيات البلّوطيّ ابنُ عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) في حاشية الأصل : أي الرّسائل من الله أو من رسوله ﷺ، وبذلك سُمِّي الملكُ والملائكةُ من المألكة وهي الرّسالة.

وقال أبو عمر بن عبد البرّ[١] رحمه الله :

يا سائلي عن موضع التّقليد خُـــذْ ... عنّي الجوابَ بفهم لُبٍّ حاضـــرِ
وأَصِخْ إلى قولي ودِنْ بنصيحـــتي ... واحفَظْ عليَّ بَوادِري ونـــوادرِ
لا فَـــرْقَ بين مقلِّـــدٍ وبهيمـــةٍ ... تَنْقادُ بين جَنادِلٍ ودَعاثـــرِ[٢]
تبّاً لقاضٍ أو لِمُفْـــتٍ لا يَـــرى ... عِلَلاً ومعنًى للمقال السّائـــرِ
فإذا اقتديـتَ فبالكتـــاب وسُنّةِ الْـ ... ـمبعوث بالدِّين الحنيف الطّاهـــرِ
ثمّ الصّحابةِ عنـد عُدْمِـــكَ سُنَّـــةً ... فأُولاءِ أهلُ نُهًى وأهلُ بصائـــرِ
وكذاكَ إجماعُ الذيـــن يلونهـــم ... من تابعيهم كابراً عن كابـــرِ
إجمـــاعُ أمّتنـــا و قـــولُ نبيِّنـــا ... مثلُ النّصوص لدى الكتاب الزّاهـرِ
وكذا المدينةُ حجّةٌ إن أجمعـــوا ... متتابعين أوائلاً بأواخـــرِ
وإذا الخلافُ أتى فدونكَ فاجتهـــدْ ... ومع الدّليل فمِلْ بفهمٍ وافـــرِ
وعلى الأصول فقِسْ فروعكَ لا تَقِسْ ... فَرْعاً بفَرْعٍ كالجهول الحائـــرِ
والشّرُّ ما فيـــه فديتُـــكَ أُســـوةٌ ... فانظُرْ ولا تَحْفَلْ بزلّةِ ماهـــرِ[٣]

---

(١) ذكرها ابنُ عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٥ وقال قبلها: " قد نظمتُ في التّقليد وموضعه أبياتاً رجوتُ في ذلك جزيلَ الأجر؛ لما علمتُ أنّ من النّاس من يسرع إليه حفظُ المنظوم ويتعذّر عليه المنثور، وهي من قصيدةٍ لي "، ثمّ ذكر الأبيات.

(٢) في حاشية الأصل : الدّعاثر : جمعُ دُعْثورٍ وهو الحوضُ المتثلّمُ، وقيل: الصّغير والله أعلم.

(٣) وما أحسن ... بزلّة ماهر : ساقطٌ من ج .

٢٩ / ب / وممّا لا يُعجبني من تصرّفات كثيرٍ من المصنّفين أنّهم يذكرون مذهبَهم في مسألةٍ ثمّ يقولون: " وقال فلانٌ كذا " أي بخلاف ذلك، ويذكرون واحداً من أكابر الصّحابة كما في " الوسيط " من ذِكْر عمر رضي الله عنه في مسألة نقض القضاء في امرأة المفقود(١)، ومن ذِكْر عليٍّ رضي الله عنه في منع قتل الذّكر بالأنثى(٢)، وفي فصل ما يحصل به العتقُ في باب الكتابة(٣)، ومن ذِكْر ابن مسعودٍ رضي الله عنه في باب القدوة في صلاة الجماعة(٤)، وإنّما الواجبُ أن تُقابَلَ المذاهبُ بعضُها ببعض وأقوالُ الصّحابة بعضُها ببعضٍ، من غير إزراءٍ بشيءٍ منها، ويُرَجَّحَ الرّاجحُ منها بطريقةٍ فيقال: مذهبُ أبي بكر كذا، ومذهبُ ابن مسعودٍ كذا، أو يقال: مذهب الشّافعيّ كذا وهو قول زيد بن ثابت، وقال ابن مسعودٍ كذا، فمثلُ تلك العبارات وما شاكلها نرجو من الله أن نتجنّبَها في هذا الكتاب، ونسألُه سبحانه أن يوفّقَنا للصّواب.

فَصْلٌ

قد تقدّم أنّ الشّافعيّ رحمه الله بنى مذهبَه بناءً مُحْكَماً وذلك أنّه كان اعتمادُه على كتاب الله، وسنّة رسول الله (٥)، والنّظر الصّحيح من الاجتهاد الرّاجع إلى الكتاب والسُّنّة، وترجيحِ أشبه المذاهب بالكتاب والسُّنّة، وهذا هو

---

(١) الوسيط ٣٠٦/٧ .

(٢) نفسه ٢٧٧/٦ .

(٣) نفسه ٥١٨/٧ .

(٤) وفي فصل ... صلاة الجماعة : ساقطٌ من ج . وانظر الوسيط ٢٣٠/٢ .

(٥) ج : وسنّة رسوله .

الأُسُّ الصّحيحُ القويُّ الذي يتمُّ البناءُ عليه، إلاّ أنّه رحمه الله قد يَعْرِضُ له ما يَعْرِضُ لغيره من البشر ممّن ليس بمعصوم من الغفلة والنّسيان، فأحالنا بصريح قوله على أنّ ما صحّ من أقوال النّبيّ ﷺ فهو مذهبُه، فلم يترك رحمه الله لعائبٍ عيباً، ولا لمنتقدٍ مِنْ حسّاده انتقاداً، وإنّما بقي نظرُ المقتدين به السّالكين مسلكَه المتمسّكين بمذهبه في البحث في السُّنن والآثار التي جمعها الأئمّةُ الكبار وتيسّرت، فيُنظر فيما كان فيها[1] مخالفاً لما نصّ عليه فيُفعل فيه ما أَمر به.

٣٠/أ وقد بحثتُ - والحمدُ لله - عن معرفة أحكام الله تعالى / وما خاطبنا به في كتابه العزيز وعلى لسان نبيّه محمّد[2] ﷺ، واستخرجتُ ذلك من معادنه وهي كتبُ الحديثِ المعتمدُ عليها عند أربابها، ورددتُّ ما اختَلف فيه العلماءُ إلى ذلك بمبلغ جهدي وطاقتي عملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[3]، فظهر لي ما ستراه في هذا الكتاب مختاراً، وجميعُ ذلك إن شاء الله تعالى هو مذهبُ الشّافعيّ.

من ذلك :

● - ما هو منصوصٌ له وقد صحّح الأصحابُ خلافَه لأجل نصٍّ له آخر كصوم الوليّ عن الميّت.

● - أو يكون النّصُّ لا خلافَ عنه فيه لكنّه على مخالفة حديث ثابت كاختياره قولَ المأموم: " سمع الله لمن حمده " في الرّفع من الرّكوع كالإمام.

(١) فيها : غير مثبتة في ج .

(٢) محمّد : غير مثبتة في ج .

(٣) النّساء : الآية ٥٩ .

● ـ أو يكون قد علّق قولَه على ثبوت حديثٍ فوجد ثابتاً كإخراج الأقط في زكاة الفطر.

● ـ أو دلّ عليه حديثٌ آخرُ ثابتٌ.

● ـ أو يكون الشّافعيُّ قد تمسّك بحديثٍ وفي الباب حديثٌ أثبتُ منه قد دلّ على خلاف ذلك، كحديث عمّار في التّيمّم ضربة واحدة مسح بها وجهه وكفّيه[١].

● ـ أو يكون الحديثُ قد دلّ على حكمٍ في مسألةٍ[٢] لم يُعلم فيها نصٌّ للشّافعيّ بنفي ولا[٣] إثبات، كرفع اليدين عند القيام من التّشهّد الأوّل.

● ـ أو يكون الشّافعيُّ قد تمسّك بظاهر آيةٍ أو حديثٍ وقد دلّ الدّليلُ على أنّ ذلك ليس على ظاهره، كإلزام كلِّ مَنْ يخرج زكاةَ ماله بنفسه أن يَصْرِفَها إلى الأصناف الثّمانية أو مَنْ قَدِرَ عليه منهم حتّى في زكاة الفطر. وكنقض الطّهارة بمسِّ الفرج وإن كان الاحتياطُ فعلَ ما قاله الشّافعيُّ رحمه الله في هذا، لكن هذا الاحتياط يكون مندوباً لا واجباً.

فمذهبُ الشّافعيّ في هذا كلّه أو أكثرِه الرّجوعُ إلى ما ثبت في السُّنّة.

فأمّا ما طريقُه البحثُ والنّظرُ فللاجتهاد فيه مجالٌ فقد يظهر له ما لم يظهر لغيره، فلا نُقَوِّله ما لم يقل كما في مسألة الأصناف ومسِّ الفَرْج، لكن ننبّه على الدّليل المقتضي خلافَ ذلك ويُرَجَّحُ به مذهب غيره إن لم يمكن إدراج ذلك فيما أُمر به من مخالفة قوله لدلالة السُّنّة / الصّحيحة لأنّ هذا في معناه والله أعلم . ٣ / ب

---

(١) أخرجه البخاري ١/٤٥٥ ـ ٤٥٦، رقم: ٣٤٧، ومسلم ١/٢٨٠، رقم: ١١٠.

(٢) ج : حكمِ مسألةٍ .

(٣) ج : أو .

فنقول: ما صحّ من حديثه[١] ﷺ ودلّ على حكمٍ لا نصَّ للشّافعيّ على خلافه فهو مذهبُه لا شكَّ فيه؛ أخذاً من قوله وممّا أمر به[٢]، وأمّا ما له نصٌّ على خلافه فهو على قسمين :

أحدهما : أن يكون الحديثُ لم يبلغه فهذا كالقسم الأوّل يُترك نصُّه ويُصار إلى الحديث وهو مذهبُه كما أمَر، وذلك إذا وضَحت دلالةُ الحديث على ذلك الحكم، أمّا إذا خفيت وأمكن الجمعُ بين الحديث والنّصّ وأمكن تنزيلُ الحديث عليه فلا.

القسم الثّاني : أن يكون الحديثُ قد بلغ الشّافعيَّ ووقف عليه وعرف ثبوتَه وأوّله وتكلّم عليه، فيُنظر في كلامه فإن كان ظاهراً مُتَوَجِّهاً لا دَفْعَ له لم يُخالف، وحُمل الحديث على ما حمله هو عليه، وذلك كاختياره الجهرَ بالبسملة في الصّلوات الجهريّة، وتأويله لحديث أنس الثّابت الظّاهر الدّلالة في بعض الرّوايات على نفي الجهر بما ذكرناه في كتابٍ مُفردٍ لذلك[٣].

ومن ذلك أيضاً إفطارُ الصّائم بالحجامة فإنّه رحمه الله لم ير ذلك وتكلّم على حديث: « أفطر الحاجم والمحجوم »[٤] بأنّه منسوخٌ فيما[٥] سيأتي في موضعه.

---

(١) ج : حديث النّبيّ .

(٢) به : غير مثبتة في ج .

(٣) هو كتاب البسملة الكبير وقد حقّق الأخ الفاضل مراد دبياش ـ رعاه المولى ـ جزءاً منه في أطروحته للماجستير بكليّة العلوم الإسلاميّة بالجزائر، وعمل على باقيه، يسّر الله له نشره قريباً.

(٤) أخرجه التّرمذيّ في جامعه ١٣٥/٢ ـ ١٣٦، رقم: ٧٧٤، من طريق إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ، عن السّائب بن يزيد ، عن رافع بن خديج ، عن النّبيّ ﷺ به . قال التّرمذيّ : " حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح ". وللحديث شواهد كثيرة جدّا استوفاها الألباني في إرواء الغليل ٦٥/٤ ـ ٧٥.

(٥) ج : على ما .

وإن كان لكلامه مَدْفَعٌ صِير إلى الحديث لأنّ ذلك يتناوله قولُه: « ودَعُوا ما قلتُ »، وذلك كما سنذكره في التّيمّم إلى المرفقين ونحوه. فإذا وضحت الحجّة، لم يبق إلاّ سلوكُ تلك المحجّة.

ولا ينبغي أن يُفعل هذا إلاّ في حديثٍ لم يُعلم أنّ الشّافعيّ تكلّم عليه بكلامٍ شافٍ بعد البحث التّامّ عن ذلك، ثمّ لِيُبحث[1] عن ذلك الحديث هل له معارضٌ أو ناسخٌ أو مانعٌ من العمل به، ولا يتأتّى ذلك إلاّ مِنْ عالم بعلوم الاجتهاد فذلك هو الذي خاطبه الشّافعيُّ رحمه الله بقوله: « إذا وجدتُّم حديث رسول الله ﷺ على خلاف قولي فخُذوا به ودَعُوا ما قلتُ »[2].

وليس هذا لكلّ أحدٍ فكم في السُّنّة مِنْ أحاديثَ كثيرةٍ صحيحةٍ والعملُ

٣١/أ / والفتوى على خلاف ظاهرها إمّا إجماعاً وإمّا اختياراً لمانعٍ مَنَعَ مِنْ ذلك ممّا ذكرناه من المعارض والنّاسخ أو غير ذلك، نحو: « كان الثّلاثُ واحدةً على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر »[3]، « صلّيتُ مع رسول الله ﷺ بالمدينة سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً في غير خوفٍ ولا مطرٍ »[4]، « غسلُ الجمعة واجبٌ على كلّ محتلم »[5]، وسيأتي الكلامُ على كلّ ذلك إن شاء الله تعالى في مواضعه.

---

(١) ج : يبحث .

(٢) تقدم تخريجُه .

(٣) أخرجه مسلم ١٠٩٩/٢، رقم: ١٥، من حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه مالك في الموطّأ ٢٠٧/١، رقم: ٣٨٥، ومن طريقه مسلم في صحيحه ٤٨٩/١، رقم: ٤٩، من حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: صلّى رسول الله ﷺ الظّهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر. وأخرج البخاري ٥١/٣، رقم: ١١٧٤، ومسلم ٤٩١/١، رقم: ٥٥، عن ابن عبّاس قال: صلّيتُ مع النّبي ﷺ ثمانياً جميعاً، وسبعاً جميعاً.

(٥) أخرجه مالك في الموطّأ ١٥٨/١، رقم: ٢٦٩، ومن طريقه البخاري ٤١٥/٢، رقم: ٨٧٩، ومسلم ٥٨٠/٢، رقم: ٥، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فالأمـرُ في ذلك ليس بالسّهـل و لهذا قـال سفيان بن عيينـة رحمـــه الله : « الحديثُ مَضَلَّةٌ إلاّ للفقهاء »[١]، ويُروى: « إلاّ للعلماء »، يريد مَنْ قـذف الله تعالى في قلبه نُورَ العلم؛ فَقُهَ في دينه، وعرف مخـارجَ الأحـاديث، وليـس العلـمُ بكثرة الرّواية كما قال مالك بن أنس رحمه الله وقد تقدّم والله أعلم.

فَصْلٌ

هذه الفصولُ التي ذكرناها فصولٌ حسنةٌ كثيرةُ الفوائد، مجموعةٌ من عـدّة مصنّفاتٍ، ينبغي لكلّ من يعتني بالعلم النّظرُ فيها والاطّلاعُ عليها، وقـد رأيـتُ أن أختمها بفصلٍ هو أهمُّها وأجلُّها وأعمُّها نفعاً وأولاها ذِكْراً، وهو ما اعتنـى ببيانه الإمامُ أبو حامد الغزّاليّ رحمـه الله في أوّل كتـاب " الإحيـاء " مِنْ نُصْـح أهل العلم وبيان العلوم النّافعة والتّحذير من العلوم الضّارّة حيث قال :

« أدلّةُ الطّريق هم العلمـاء، الذيـن هـم ورثـةُ الأنبيـاء، وقـد شـغر عنهـم الزّمان، و لم يبق إلاّ المترسّمون وقد استحوذ على أكثرهم الشّيطان، واستغواهم الطّغيان، وأصبح كلُّ واحـدٍ بعـاجل حظّـه[٢] مشـغوفاً، فصـار يـرى المعـروفَ منكراً والمنكرَ معروفاً، حتّى ظلّ علمُ الدِّيـن مُنْدَرِساً، ومنـارُ الهـدى في أقطـار الأرض مُنْطَمِساً، ولقد خيّلوا إلى الخَلْق أن لا علـم إلاّ فتـوى حكومـةٍ يسـتعين بها القضاةُ على فصـل الخصـام عنـد تَهـاويش الطّغـام، أو جـدل يتـذرّع[٣] بـه

(١) نقل كثيرا من تقريرات أبي شامة هذه ابنُ السّبكي في " معنى قول الإمام المطّلبيّ إذا صحّ الحديثُ فهو مذهبي " ٣/١٠٦ - ١٠٧ ، مجموعة الرّسائل المنيريّة، و لم يوافقه في بعضها !

(٢) ج : يُعاجل حظّه .

(٣) : يتدرّع .

٣١ / ب طالبُ المباهاة إلى الغلبة والإفحام / أو سجع مزخرف يتوسّل به الواعظُ إلى استدراج العوامّ، إذ لم يروا ما سوى هذه الثّلاثة مَصْيَدَةً للحرام، وشبكةً للحُطام. فأمّا علمُ طريق الآخرة وما درج عليه السّلفُ الصّالح ممّا سمّاه الله سبحانه في كتابه فقهاً وحكمةً وعلماً وضياءً ونُوراً وهداية ورُشداً فقد أصبح بين الخَلْق مطويّاً، وصار نسياً منسيّاً »[١].

ثمّ أتى على علم المعاملة وقال :

« هو علمُ أحوال القلب؛ ما يُحمد منها كالصّبر والشّكر والخوف والرّجاء والرّضا والزّهد والتّقوى والقناعة والسّخاء وحسن الخُلُق والصّدق والإخلاص، وما يُذَمّ كالغِلّ والحقد والحسد والغشّ والكبر والرّياء والبخل والتّزيّن للخَلق والمداهنة والخيانة وطُول الأمل والقسوة وقلّة الحياء وقلّة الرّحمة، فهذه وأمثالُها مِنْ صفات القلب مَغارسُ الفواحش، والأخلاقُ المحمودةُ منبعُ الطّاعات، والعلمُ بحدود هذه الأمور وحقائقها وأسبابها وثمرتها وعلاجها هو علمُ الآخرة، وهو فرضُ عَيْنٍ في فتوى علماء الآخرة، المُعْرِضُ عنها هالكٌ بسَطْوَة ملك الملوك في الآخرة، كما أنّ المُعْرِضَ عن الأعمال الظّاهرة هالكٌ بسيف[٢] سلاطين الدّنيا بحكم فتوى فقهاء الدّنيا. فنظرُ الفقهاء في فروض العَيْن بالإضافة إلى صلاح الدّنيا، وهذه[٣] بالإضافة إلى صلاح الآخرة. ولو سُئل فقيهٌ عن معنى مِنْ هذه المعاني حتّى عن الإخلاص مثلاً أو عن التّوكّل أو

---

(١) إحياء علوم الدّين ١/٨ .

(٢) في الأصل : بسبب ، والمثبت من ج .

(٣) ج : وهذا .

عن وجه الاحتراز عن الرِّبا لتوقّف فيه مع أنّه فرضُ عينِه الذي في إهماله هلاكُه في الآخرة. ولو سألته عن اللّعان والظّهار والسَّبْق والرّمي لسرد عليك[١] مجلّداتٍ من التّفريعات الدّقيقة التي تنقضي الدّهورُ ولا يُحتاج إلى شيءٍ منها، وإن احتيج لم يَخْلُ البلدُ عمّن يقوم بها ويكفيه مُؤنةَ التّعب فيها »[٢].

ثمّ ساق / الكلام إلى أن قال : ٣٢ / أ

« فلا تغفل عن الصّحابة وعلوِّ منصبهم، وأنّه لم يكن تقدّمُهم إلاّ بعلم الآخرة وسلوكِ طريقها، وما فضل أبو بكر رضي الله عنه النّاسَ إلاّ بشيءٍ وَقَرَ في صدره كما شهد له سيّدُ البشر[٣].

فليكن حرصُك في طلب ذلك الشّيء فهو الجوهر النّفيس والدّرّ المكنون، فلقد قُبض رسولُ الله ﷺ عن آلاف من الصّحابة كلُّهم علماءُ بالله عزّ وجلّ، ولم يكن فيهم أحدٌ يُحسن صَنْعَةَ الكلام، ولم ينصب نفسَه للفتوى منهم إلاّ القليل، وكان ابنُ عمر منهم وكان إذا سُئل عن الفتوى يقول: « اذهب إلى هذا الأمير الذي تقلّد أمورَ النّاس وضَعْها في عنقه »، إشارةً إلى أنّ الفتوى في

---

(١) ج : لك .

(٢) إحياء علوم الدّين ٣١/١ - ٣٢ .

(٣) حديث: " ما فضل أبو بكر النّاسَ إلاّ بشيءٍ وقر في صدره " لا أصل له مرفوعاً إلى النّبيّ ﷺ، وقد أورده ابنُ السّبكيّ ضمن الأحاديث التي ذكرها الغزّاليُّ في الإحياء ولا أصل لها كما في طبقاته ٢٨٨/٦. وذكر العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار ٢٣/١، رقم: ٧٣ أنّ الحكيم التّرمذيّ أخرجه في كتابه نوادر الأصول من قول بكر بن عبد الله المزنيّ، ثمّ قال العراقيّ: " ولم أجده مرفوعاً ". كما حكم عليه بالوضع ابنُ القيّم في المنار المنيف رقم: ٢٤٦.

القضايا والأحكام مِنْ توابع الولاية والسَّلْطَنَة. ولمّا مات عمر رضي الله عنه قال ابن مسعودٍ : مات تسعةُ أعشار العلم. فقيل له: أتقول ذلك وفينا جِلّةُ الصّحابة؟ فقال: لستُ أريد علمَ الفتوى والأحكام إنّما أريد العلمَ بالله سبحانه[١].

أفتُرى أنّه أراد صنعةَ الكلام والجدل، فمالكَ لا تحرصُ على معرفة ذلك العلم الذي مات بموت عمر رضي الله عنه »[٢].

ثمّ قال :

« وقد كان كلٌّ واحدٍ من الفقهاء ـ الذين هم قادةُ الخَلْق وكَثُرَتْ أتباعُهم ـ عابداً زاهداً عالماً بعلوم الآخرة، فقيهاً في مصالح الخَلْق في الدّنيا، مريداً بفقهه وجهَ الله تعالى.

فهذه خمسُ خصال اتَّبَعَهُم فقهاءُ الفِرَق مِنْ جملتها على خصلةٍ واحدةٍ وهي التّشميرُ والمبالغةُ في تفاريع الفقه؛ لأنّ الخصال الأربع لا تصلح إلاّ للآخرة، وهذه الخصلةُ الواحدةُ تصلح للدّنيا والآخرة إن أُريد بها الآخرة، فلصلاحها للدّنيا تشمّروا لها وادَّعَوْا بها مشابهةَ أولئك الأئمّة، وهيهات فلا تُقاس الملائكةُ بالحَدّادين »[٣].

---

(١) أخرجه الطّبرانيّ في الكبير ١٧٩/٩، رقم: ٨٨٠٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٨٤/٤٤، من طريق الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود بنحوه. قال زائدة: قال سليمان: ليس هو هذا ولكنّه العلم بالله عزّ وجلّ. وهذا في سياق ابن عساكر.

(٢) إحياء علوم الدّين ٣٤/١ ـ ٣٥ .

(٣) إحياء علوم الدّين ٣٦/١ .

ثمّ قال :

« وتصرّفوا في لفظ الفقه(١) فخصّصوه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى، والوقوف على دقائق عللها / واستكثار الكلام فيها، وحفظ المقالات المتعلّقة بها، فَمَنْ كان أشدَّ تعمّقاً فيها وأكثر اشتغالاً بها يقال هو الأفقه. ولقد كان اسمُ الفقه في العصر الأوّل مطلقاً على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النّفوس ومفسدات الأعمال، وقوّة الإحاطة بحقارة الدّنيا، وشدّة التّطلّع إلى نعيم الآخرة، واستيلاء الخوف على القلب. ويدلّك عليه قولُه تعالى: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾(٢)، وما به الإنذار والتّخويف هو هذا الفقه دون تفريعات الطّلاق واللّعان والسَّلَم والإجارة، فذلك لا يحصل به إنذارٌ وتخويفٌ، بل التّجرّد له على الدّوام يُقسّي القلب وينزع الخشية منه كما يشاهد من المتجرّدين له. ٣٢ / ب

وقال النّبيّ ﷺ للّذين وفدوا عليه: « علماء حكماء فقهاء »(٣).

---

(١) ج : الفقيه .

(٢) التّوبة : الآية ١٢٢ .

(٣) في قصّة طويلة أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤١/٢٠٠ ـ ٢٠١، والرّافعيّ في التّدوين في أخبار قزوين ٢/٧٣ ـ ٧٥، من طريق أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعتُ أبا سليمان الدّارانيّ يقول: حدّثني شيخ بساحل دمشق يقال له علقمة بن يزيد بن سويد الأزدي، حدّثني أبي، عن جدّي سويد بن الحارث: فذكر قصّة الوفد وفيها قوله ﷺ لهم: " علماء حكماء كادوا من صدقهم أن يكونوا أنبياء ". وفي سياق الرّافعيّ: " فقهاء أدباء كادوا أن يكونوا أنبياء ". قال الذّهبيّ في الميزان ٣/١٠٨: " علقمة بن يزيد بن سويد، عن أبيه، عن جدّه لا يعرف. وأتى بخبر منكر فلا يحتجّ به ".

وسئل سعد بن إبراهيم: أيّ أهل المدينة أفقه؟ فقال: أتقاهم.

فكأنّه أشار إلى ثمرة الفقه، والتّقوى ثمرةُ العلم الباطن دون الفتاوى والأقضية.

ورُوي موقوفاً ومرفوعاً: « لا يفقهُ الرّجلُ كلَّ الفقه حتّى يمقت النّاسَ في ذات الله، ثمّ يُقبل على نفسه فيكون لها أشدَّ مقتاً، وحتّى يرى للقرآن وجوهاً »[1].

وسأل فَرْقَدُ السَّبَخِيُّ الحَسَنَ عن شيءٍ فأجابه فقال: إنّ الفقهاء يخالفونك. فقال الحسن: ثَكِلَتْكَ أمُّكَ فُرَيْقِدُ، وهل رأيتَ فقيهاً بعَيْنِك، إنّما الفقيهُ الزّاهدُ في الدّنيا، الرّاغبُ في الآخرة، البصيرُ بدينه، المداومُ على عبادة ربِّه، الورعُ الكافُّ نفسَه عن أعراض المسلمين، العفيفُ عن أموالهم، النّاصحُ لجماعتهم.

قال : « ولفظُ العلم كان يُطلق على العلم بالله[2] وبآياته، وأفعاله في عباده وبأحكامه وصفاته، وصار الآن مُطْلَقاً على مَنْ لا يحيط مِنْ علوم الشّرع

---

(١) أخرجه الطّبريّ في جامع البيان ٢/٨، رقم: ٨٤٦، والخطّابي في العزلة ١٦٩، والبيهقيّ في الأسماء والصّفات ٢/٤٧، رقم: ٦١٩ ـ تحقيق: الحاشدي، وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/٤٥، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٧/١٧٣،من طرق عن أيّوب السّختيانيّ، عن أبي قلابة، أنّ أبا الدّرداء قال: فذكره موقوفاً. وفيه انقطاعٌ بين أبي قلابة وأبي الدّرداء قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٣/٣٨٣: " رجاله ثقات إلاّ أنّه منقطع ". أمّا مرفوعا فأخرجه ابن عبد البرّ في جامع البيان ٢/٤٥، من طريق صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن أبان بن أبي عيّاش، عن أبي قلابة، عن شدّاد بن أوس به مرفوعاً. قال ابن عبد البرّ: " صدقة بن عبد الله هذا يعرف بالسّمين هو ضعيف عندهم مجمع على ضعفه. وهذا حديث لا يصحّ مرفوعاً وإنّما الصّحيح فيه إنّما هو من قول أبي الدّرداء "، لكن تقدّم أنّ الموقوف فيه انقطاعٌ.

(٢) ج : العارف به .

بشيءٍ سوى رسومٍ جدليّة، في مسائل خلافيّة، فيُعدّ به مِنْ فحول العلماء مع جهله بالتّفسير والأخبار وعلم المذهب / وغيره، وصار ذلك سبباً مُهْلِكاً لخَلْقٍ ٣٣/أ كثيرٍ من الطّلبة »[١].

قال : « واسمُ الحكيم صار يُطلق على الطّبيب والمنجِّم حتّى على[٢] الذي يُدَحْرِجُ القُرْعَةَ على أَكُفِّ السَّوادِيَّة في شوارع الطّرق. والحكمةُ هي التي أثنى الله عزّ وجلّ عليها فقال: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾[٣]. وقال ﷺ: « كلمةٌ من الحكمة يتعلّمُها الرّجلُ خيرٌ له من الدّنيا »[٤] »[٥].

قال: « فانظر ما الذي كانت الحكمةُ عبارةً عنه وإلى ماذا نُقل، وقِسْ به بقيّةَ الألفاظ »[٦].

ثمّ قال ـ مُرشداً إلى ماذا ينبغي أن يُشتغل به من العلوم فقال ـ :

« ابتدىء بكتاب الله، ثمّ بسنّة رسول الله ﷺ، ثمّ بعلم التّفسير وسائر علوم القرآن، وكذا في السُّنّة، ثمّ اشتغل بالفروع وهو علمُ المذهب مِنْ علم الفقه دون الخلاف، ثمّ بأصول الفقه، وهكذا إلى بقيّة العلوم على ما يتّسع له العمرُ، واقتصر مِنَ النّحو على ما يتعلّق بالكتاب والسُّنّة »[٧].

---

(١) إحياء علوم الدّين ١/٤٥ ـ ٤٦ .

(٢) على : غير مثبتة في ج .

(٣) البقرة : الآية ٢٦٩ .

(٤) ذكره ابن السّبكي ضمن الأحاديث التي ذكرها الغزاليُّ في الإحياء و لم يجد هو لها إسناداً، انظر طبقات الشّافعيّة الكبرى ٦/٢٨٨.

(٥) إحياء علوم الدّين ١/٥٢ .

(٦) نفسه ١/٥٣ .

(٧) نفسه ١/٥٥ .

ثمّ قال: « وأمّا الخلافياتُ التي أُحدثتْ في هذه الأعصار المتأخّرة وأُبدع فيها من التّحريرات والتّصنيفات والمجادلات ما لم يُعهد مثلُها في السّلف، فإيّاك وأن تحوم حولها، واجتنبها اجتنابَ السُّمِّ القاتل فإنّه الدّاءُ العُضال، وهو الذي ردّ الفقهاءَ كلَّهم إلى طلب المنافسة والمباهاة على ما سيأتيك تفصيلُ غوائلها وآفاتها ».

قال: « وهذا الكلامُ ربّما يُسْمَعُ من قائله فيُقال: النّاسُ أعداءُ ما جَهِلُوا، فلا تَظُنَّنَّ ذلك، فعلى الخبيرسقطتَّ فيه، واقبل هذه النّصيحةَ ممّن ضيّع العُمرَ فيه زماناً، وزاد فيه على الأوّلين تصنيفاً وتحقيقاً وجدلاً وبياناً، ثمّ ألهمه اللّه سبحانه رُشْدَه / وأطلعه على غيِّه، فهجره واشتغل بنفسِه، ولا يغرّنّك قولُ مَنْ يقول: ٣٣ / ب
الفتوى عمادُ الشَّرْع، ولا تُعرف عللُه إلاّ بعلم الخلاف فإنّ علل المذهب مذكورةٌ في المذهب، والزّيادةُ عليها مجادلاتٌ لم يَعْرِفْها الأوّلون ولا الصّحابةُ، وكانوا أعلمَ بعِلل الفتاوى مِنْ غيرهم، بل هي ــ مع أنّها غيرُ مفيدةٍ في علم المذهب فهي ـ ضارّةٌ مفسدةٌ لذوق الفقه. وقد رُئي بعضُ العلماء في المنام فقيل له: ما خَبَرُ تلك العلوم التي كنتَ تُجادل فيها وتُناظر عليها؟ فبسط يدَه ونفخ فيها وقال: طاحتْ كلُّها هباءً منثوراً، ما انتفعتُ إلاّ بركعتين خلصتا[1] لي في جوف اللّيل »[2].

وقد سبق في بعض الفصول المتقدّمة أخبارٌ وآثارٌ في ذمِّ الجدل.

ثمّ قال الغزّاليّ رحمه اللّه :

« اعلم أنّ الخلافة بعد رسول اللّه ﷺ تولاّها الخلفاءُ الرّاشدون وكانوا أئمّةً وعلماءَ باللّه تعالى وفقهاءَ في أحكامه، ومُستقلّين بالفتاوى في الأقضية،

---

(١) ج : حصلتا .

(٢) إحياء علوم الدّين ١/٥٦ ـ ٥٧ .

فكانوا لا يستعينون بالفقهاء إلاّ نادراً في وقائع لا يُستغنى فيها عن المشاورة، فتفرّغ العلماءُ لعلم الآخرة وتجرّدوا لها، وكانوا يتدافعون الفتاوى وما يتعلّق بأحكام الخَلْق من الدّنيا، وأقبلوا على الله عزّ وجلّ بكُنْهِ اجتهادهم، كما نُقل من سِيَرِهم.

فلمّا أفضت الخلافةُ بعدهم إلى أقوامٍ تولّوا بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام، اضطرّوا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم لاستفتائهم في مجاري أحكامهم، وكان قد بقي مِنْ علماء التّابعين مَنْ هو مستمرٌّ على الطِّراز الأوّل وملازمٌ صفوَ الدِّين، ومواظبٌ على سَمْتِ علماء السَّلَف، فكانوا إذا / طُلبوا هربوا وأعرضوا، واضطُرّ الخلفاءُ إلى ٣٤/أ
الإلحاح في طلبهم لتولية القضاء والحكومات، فرأى أهلُ تلك الأعصار عِزَّ العلماء وإقبالَ الأئمّة والولاة عليهم مع إعراضهم عنهم، فاشْرَأَبُّوا لطلب العلم توصّلاً إلى نيل الغُرور[1] ودَرك الجاه من قِبَل الولاة، فأكبّوا على علم الفتاوى وعَرَضُوا أنفسَهم على الولاة وتعرّفوا إليهم، وطلبوا الولايات والصِّلات منهم، فمنهم مَنْ حُرم، ومنهم مَنْ أنجح، والمنجحُ لم يخلُ من ذلِّ الطّلب ومهانة الابتذال، فأصبح الفقهاءُ بعد أن كانوا مطلوبين طالبين، وبعد أن كانوا أعزّةً بالإعراض عن السّلاطين أذلّةً بالإقبال عليهم، إلاّ من وفّقه الله عزّ وجلّ في كلِّ عصر من علماء دِينه.

وقد كان أكثرُ الإقبال في تلك الأعصار على علم الفتاوى والأقضية لشدّة الحاجة إليها في الولايات والحكومات، ثمّ ظهر بعدهم مِنَ الصُّدور والأمراء مَنْ سمع كلامَ النّاس في قواعد العقائد، ومالت نفسُه إلى سماع الحجج

---

(١) ج : العزّ .

فيها، فعُلم رغبتُه في المناظرة والمجادلة في الكلام، فأكبّ النّاسُ على علم الكلام وأكثروا فيه التّصانيف، ورتّبوا فيه طرقَ المجادلات، واستخرجوا فنونَ المناقضات في المقالات، وزعموا أنّ غرضَنا الذّبُّ عن دين الله عزّ وجلّ، والنّضالُ عن السُّنّة وقمع المبتدعة، كما زعم مَنْ قَبْلَهُم أنّ غرضَهم الاستقلالُ بفتاوى الدِّين، وتَقَلُّدُ أحكام المسلمين إشفاقاً على خَلْق الله ونصيحةً لهم، ثمّ ظهر بعد ذلك مِنَ الصُّدور مَنْ لم يستصوب الخوضَ في الكلام وفتحَ باب المناظرة فيه لما كان قد تولّد في فتح
٣٤/ب بابه من التّعصّبات الفاحشة، و الخصومات / النّاشئة المفضية إلى إهراق الدِّماء وتخريب البلاد، ومالت نفسُه إلى المناظرة في الفقه وبيان الأَوْلَى مِنْ مذهبي الشّافعيّ وأبي حنيفة، فترك النّاسُ الكلامَ في فنون العلم وانثالوا على المسائل الخلافيّة، وأكثروا فيها التّصاريفَ والاستنباطات، ورتّبوا فيها أنواعَ المجادلات والتّصنيفات، وهم مستمرّون عليه إلى الآن، وليس نَدْري ما الذي قدّر الله سبحانه فيها[١] بعدنا من الأعصار »[٢].

قلتُ :

ما ازدادوا في ذلك إلاّ ضلالاً، ما زال أهلُ [فنٍّ][٣] الخلاف يَنْسَلُّونَ مِنْ فقه المذهب انسِلالاً، حتّى أورثهم العَمِيدِيُّ[٤] بطريقته وبالاً، وعلّمهم محالاً، لو

---

(١) ج : فيما ، وأشار في هامش الأصل أنّها قراءة محتملة .

(٢) إحياء علوم الدّين ١/٥٧ ـ ٥٨ .

(٣) من ج .

(٤) أبو حامد محمّد بن محمّد السّمرقندي الفقيه الحنفي ت ٦١٥ هـ، كان إماما في فنّ الخلاف خصوصاً الجَسْتُ وهو نوعٌ من فروع الخلاف، وهو أوّل من أفرده بالتّصنيف، ومن تقدّمه كان يمزجه بخلاف المتقدّمين، وصنّف في هذا الفنّ طريقةً وهي مشهورةٌ بأيدي الفقهاء، أفاده ابن خلّكان في وفيات الأعيان ٤/٢٥٧، وترجم له الذّهبي في السّير ٢٢/٧٧ وختم التّرجمة قائلاً: " ليس علمه من زاد المعاد ".

خرجوا فيكم ما زادوكم إلاّ خَبالاً، ولكنّ الله تعالى تدارك أمرَهُم، وأطفأ جَمْرَهُم، وأذهب شرَّهم، فأهلكهم وبدّدَهُم، وأفناهم وشرّدَهُم، ونرجو من الله تعالى أن يُعيد عبادَه إلى خير ما عوّدَهُم.

ثمّ قال الغزّاليّ رحمه الله :

« أمّا الخلافُ المَحْضُ ومجادلةُ الكلام ومعرفةُ التّفريعات الغريبة فلا يزيد التّجرّدُ لها مع الإعراض عن غيرها إلاّ قسوةً في القلب، وغفلةً عن الله سبحانه، وتمادياً في الضّلال وطلب الجاه، إلاّ مَنْ تَداركه الله برحمته، أو مَزَجَ به غيرَه من العلوم الدّينيّة، ولا برهانَ على هذا كالتّجربة والمشاهدة، فانظر واعتبر واستبصر تُشاهِدْ تحقيقَ ذلك في العباد والبلاد.

رُئي سفيان الثّوريّ رحمه الله حزيناً، فقيل له: مالك؟ فقال: صِرْنا مَتْجَراً لأبناء الدّنيا، يَلْزَمُنا أحدُهم حتّى إذا تعلّم جُعل عاملاً أو قاضياً أو قَهْرَماناً[١] »[٢].

ثمّ قال الغزّاليّ :

« أمّا علماءُ الدّنيا فإنّهم يتبعون[٣] غرائبَ التّفريع في الحكومات والأقضية، ويتعبون في وضع صُوَر تنقضي الدّهورُ ولا تقع، وإن وقعتْ / فإنّما تقعُ لغيرهم لا لهم، وإذا وقعتْ كان في القائمين بها كثرة، ويتركون ما يُلازمهم ويتكرّر عليهم آناءَ اللّيل والنّهار في خواطرهم ووساوسهم وأعمالهم، وما أَبْعَدَ مِنَ السّعادة مَنْ باع مُهِمَّ نفسِه اللاّزمَ بمهمٍّ غيره النّادر، إيثاراً للقَبول والتّقرّب من الخَلْق على التّقرّب من الله عزّ وجلّ، وشَرَهاً في أن يُسمِّيه البطّالون من أبناء الدّنيا فاضلاً محقّقاً عالماً بالدّقائق، وجزاؤُه من الله تعالى أن لا ٣٥/أ

---

(١) القهرمان : المسيطر الحفيظ على ما تحت يديه. تهذيب اللّغة ٦/٥٠٢.

(٢) إحياء علوم الدّين ١/٧٦ .

(٣) ج : يبتغون .

ينتفع في الدّنيا بقَبول الخَلْق، بل يتكدّر عليه صدرُه بنوائب الزّمان، ثمّ يَرِدُ القيامةَ مفلساً متحسِّراً على ما يشاهدُه من ربح العاملين، وفوز المقرّبين، وذلك هو الخسرانُ المبين.

ولقد كان الحسن البصريّ أشبهَ النّاس كلاماً بكلام الأنبياء، وأقربَهُم هدياً من الصّحابة، اتّفقتْ الكلماتُ في حقّه على ذلك، وكان أكثرُ كلامه في خواطر القلوب، وفساد الأعمال، ووساوس النّفوس، والصّفات الخفيّة الغامضة من شهوات النّفس. وقيل له: يا أبا سعيدٍ إنّك تتكلّم بكلامٍ ليس يُسمع من غيرك فمن أين أخذته؟ فقال: من حذيفة بن اليمان »[1].

قلتُ :

كذا هو في كتاب " الإحياء "، والحسنُ يَصْغُرُ عن لقاء حذيفة رضي الله عنهما، ولعلّه أراد: أخذتُه من كلامه ومن طريقته، أي سلكتُ مسلكَه الذي رُوي لنا عنه والله أعلم.

وقال حذيفة: « معروفُكم اليومَ مُنْكَرُ زمان قد مضى، وإنّ منكرَكم معروفُ زمانٍ قد أتى، وإنّكم لا تزالون بخيرٍ ما عَرَفْتم الحقَّ، وكان القائمُ فيكم غيرَ مُسْتَخْفٍ به »[2].

قال أبو حامدٍ: « ولقد صدق فأكثرُ معروفات هذه الأعصار منكراتٌ في عصر الصّحابة، إذ من غُرَرِ المعروفات في زماننا تزيينُ المساجد وتنجيدُها، وإنفاقُ الأموال العظيمة في دقائق عماراتها، وفَرْشِ البُسُطِ الرّفيعةِ فيها ، و قد

---

(١) إحياء علوم الدّين ١/١٠١ ـ ١٠٢ .

(٢) لم أجده عن حذيفة لكن عن عديّ بن حاتم أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٠/٩١ ـ ٩٢، من طريق أبي روح محمّد بن زياد بن فروة البلدي، نا مخلد بن حسين، عن هشام بن حسّان، عن ابن سيرين، عن عدي بن حاتم به. ومحمّد بن زياد البلدي ذكره ابن حبّان في الثّقات ٩/٨٤.

/ كان يُعَدُّ فَرْشُ البَواري[1] في المسجد بدعةً، وقيل: إنّه مِنْ محدثات الحجّاج؛ ٣٥/ب فقد كان الأوّلون قلّما يجعلون بينهم وبين التّراب حاجزاً. وكذلك الاشتغالُ بدقائق الجدل والمناظرة مِنْ أَجَلِّ علوم الزّمان، ويزعمون أنّه أعظمُ القُرُبات، وقد كان ذلك من المنكرات. ومن ذلك التّلحينُ في الأذان والقرآن، والتّعسّفُ في النّظافة، والوسوسةُ في الطّهارة، وتقديرُ الأسباب البعيدة في نجاسة الثّياب، مع التّساهل في حلّ الأطعمة وتحريمها، إلى نظائر ذلك.

ولقد صدق ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه حيث قال: « أنتم اليومَ في زمانٍ الهوى فيه تابعٌ للعلم، وسيأتي عليكم زمانٌ يكون العلمُ فيه تابعاً للهوى ».

وكان أحمد يقول : تركوا العلم وأقبلوا على الغرائب ، ما أقلَّ الفقهَ فيهم والله المستعان .

وقال مالك بن أنس: لم يكن النّاسُ فيما مضى يَسألون عن هذه الأمور كما يَسأل النّاسُ اليومَ، ولم يكن العلماءُ يقولون: حرامٌ ولا حلالٌ، أدركتهم يقولون: مكروه ومستحبّ[2] .

ومعناه أنّهم كانوا ينظرون في دقائق الكراهية والاستحباب، فأمّا الحرامُ فكان تجنُّبه ظاهراً .

وكان هشام بن عروة يقول: لا تسألوهم اليوم عمّا أحدثوا فإنّهم قد أعدُّوا له جواباً، ولكن سَلُوهم عن السُّنّة فإنّهم لا يَعْرِفُونها.

---

(١) البواري : جمع باريّة وهي الحصير المنسوج. القاموس المحيط " بور ".

(٢) بنحوه في ترتيب المدارك ١/١٧٩ ـ ١٨٠، وجامع بيان العلم وفضله ٢/١٤٦.

وقال بعض العارفين: إنّما انقطع الأبدالُ[١] في أطـراف الأرض واسـتتروا عن أعين الجمهور لأنّهم لا يُطيقـون النّظرَ إلى علمـاء الوقـت؛ لأنّهـم عندهـم جهّالٌ بالله تعالى، وهم عند أنفسهم وعند الجاهلين علماءُ.

وقال سهل التّستريّ: كلُّ عالمٍ خاض في الدّنيا فـلا ينبغـي أن يُصْغَـى إلى قوله؛ لأنّ كلَّ إنسانٍ يخوضُ فيما أحبّ ويدفعُ ما لا يُوافق محبوبَه، ولذلك قـال
٣٦/أ تعالى: ﴿وَلاَ تُطِعْ مَنْ / أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾[٢].

وكتب يوسف بن أسباط إلى حذيفة المَرْعَشِيّ رحمهما الله: ما ظنُّـك بمـن بقي لا يجد أحداً يَذْكُرُ الله تعالى معه إلاّ كان آثماً، وكـانت مذاكرتُـه معصيـةً، وذلك أنّه لا يجد أهلَه.

قال أبو حامدٍ: « ولقد صدق فإنّ مخالطة النّاس لا تنفـكُّ[٣] مِـنْ غيبـةٍ أو سكوتٍ على مُنْكَرٍ، وأحسنُ أحواله أن يُفيد علماً، ولو تأمّل لَعَلِمَ أنّ المسـتفيد إنّما يُريد أن يجعل ذلك آلةً إلى طلب الدّنيـا، ووسـيلةً إلى الشّـرّ، فيكـون هـو مُعيناً له ورِدْءاً وظهيراً ومهيِّئاً لأسبابه، كالذي يبيع السّيفَ مِنْ قُطّـاع الطّريـق، فالعلمُ كالسّيف وصلاحُه للخير كصلاح السّيف للغزو »[٤].

---

(١) الأبدال كلمة مجملة قد يراد بها حقّ أو بـاطل، فـالحقّ أن يشـار بهـا إلى الأئمّـة الأعـلام الذين يجدّدون أمر هذا الدّين، فكلما ذهب منهـم عـالم أبدلـه الله بـآخر يدعـو النّـاس إلى الكتاب والسّنّة. أمّا المعنى الباطل فما هو معلوم في ديـن الصّوفيّـة مـن اعتقـادهم بوجـود أبدال وأقطاب وأوتاد ونحوهم يمسكون بزمام الكون تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا.

(٢) الكهف : الآية ٢٨ .

(٣) ج : مخالط النّاس لا ينفكّ .

(٤) إحياء علوم الدّين ١/١٠٥ ـ ١٠٧ .

ثمّ قال: « فكُن أحدَ رجلين؛ إمّا متّصفاً بهـذه الصّفـات ـ يعـني صفـات علماء الآخرة ـ أو معترفاً بالتّقصير مع الإقرار به، وإيّاك أن تكون الثّالثَ فتلبّس على نفسـك بـأن تُلَقّـب آلـة الدّنيـا بـالدِّين، وسـيرة البَطّـالين بسـيرة العلمـاء الرّاشدين الرّاسخين، فتلتحق ـ بجهلك وإنكارك ـ بزمرة الهالكين الآيسين، نعوذُ باللّٰه مِنْ خُدَع الشّيطان فبها هَلَكَ الجُمهور، ونسأل اللّٰه أن يجعلنـا ممّـن لا تَغُـرُّه الحياةُ الدّنيا ولا يَغُرُّه باللّٰه الغَرور »[١].

قلتُ :

ونحن مِـنَ المقرّيـن بالتّقصـير المعـترفين بـه، ونسـأل اللّٰه حسـنَ النّيّـة فيمـا قصدناه، وحسنَ العاقبة فيما تَعبنا فيه ونَويناه، وأن يُوفِّقنا لتحصيل العلم النّـافع ونَشْرِه، ويجعلَنا دعاةً إلى سبيله وأَمْرِه، فمتى / حصل حسنُ النّيّة أَمِنّا كلَّ هـذه ٣٦ / ب الآفات، فإنّ الأعمال كما قال النّبيّ ﷺ بالنّيّات[٢].

قال أبو عبد الرّحمن السُّلَمِيّ: سمعتُ محمّد بـن أحمـد الفـرّاء يقـول: قيـل لحمدون القصّار: ما بالُ كلام السّلف أنفعُ مِنْ كلامنـا؟ قـال: لأنّهـم تكلّمـوا لعزِّ الإسلام، ونجاة النّفوس، ورضا الرّحمن، ونحـن نتكلّـم لعـزّ النّفـس، وطلـب الدّنيا، وقَبول الخَلْق[٣].

وممّا غلب على المتفقّهة المراءُ والجدالُ ومناقشـةُ النّـاس في الكـلام وذلـك مذمومٌ منهيٌّ عنه، وقد بسط أبو حامدٍ الغزّاليّ رحمه اللّٰه الكـلامَ فيـه في كتـاب

---

(١) إحياء علوم الدّين ١/١٠٧ .

(٢) أخرجه البخاري ١/٩، رقم: ١، ومسلم ٣/١٥١٥، رقم: ١٥٥، من حديـث عمـر بـن الخطّاب رضي اللّٰه عنه.

(٣) طبقات الصّوفيّة ١٢٤ ـ ١٢٥ .

آفات اللّسان وهو الرّابع من ربع المهلكات من كتاب " إحياء علوم الدّين "(١) وذكره أيضاً في كتاب " بداية الهداية "(٢) ثمّ قال :

« ومَنْ خالط متفقّهةَ العصر غلب على طبعه المراءُ وعَسُرَ عليه الصّمتُ، إذ ألقى إليهم علماءُ السُّوء أنّ ذلك هو الفضل، وأنّ القدرة على المجادلة والمناقشة هو الذي يُتمدّح به، فَفِرَّ منهم فرارَك من الأسد، واعلم أنّ المراء سببُ المقت عند الله وعند الخَلْق ».

وذكر في كتاب ذمّ الغرور آخر ربع المهلكات من كتاب " الإحياء " بيانَ أصناف المغرورين فقال :

« منهم فرقةٌ أحكمت العلوم الشّرعيّة والعقليّة وتعمّقوا فيها، وأهملوا تفقّه الجوارح وحفظها عن المعاصي وإلزامها الطّاعات، واغترُّوا بعلمهم فظنُّوا أنّهم عند الله بمكان، وأنّهم قد بلغوا من العلم مبلغاً لا يُعذّب الله مثلَهم، بل يقبل في الخَلْق شفاعتَهم، وأنّه لا يطالبهم بذنوبهم وخطاياهم لكرامتهم على

٣٧ / أ الله، وهم مغرورون / فإنّ العلم لا يُراد إلاّ للعمل، فالمريضُ إذا عرف الدّواءَ ولم يستعمله لم تنفعه معرفتُه للدّواء شيئاً ـ يعني فيما يرجع إلى شفاء مرضه ـ قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾(٣) ولم يقل(٤): أفلح من تعلّم كيفيّة تزكيتها وكَتَبَ علمَها وعَلَّمَها النّاسَ »(٥).

---

(١) إحياء علوم الدّين ٤/١٨٨ فما بعدها .

(٢) بداية الهداية ٣١ .

(٣) الشّمس : الآية ٩ .

(٤) في ج زيادة : قد .

(٥) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٠ .

قال: « فإن أذكره الشّيطانُ ما جاء في فضائل العلم وغرّه بذلك فليذكر ما ورد في ذمّ العالم الفاجر.

وقال ابن مسعودٍ: كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار بالله(١) جهلاً(٢).

واستُفتيَ الحسن عن مسألةٍ فأجاب فقيل: إنّ فقهاءنا لا يقولون ذلك. فقال: وهل رأيتُم فقيهاً قطُّ، الفقيهُ القائمُ ليلَه، الصّائمُ نهارَه، الزّاهدُ في الدّنيا »(٣).

وقد تقدّم هذا الأثرُ بعبارةٍ أخرى.

ثمّ ذكر أبو حامدٍ رحمه الله ما يفعلونه في ملابسهم ومجالسهم ومراكبهم من التّكبّر، وإذا عوتبوا في ذلك قالوا: ما هذا كِبْرٌ إنّما هو عزٌّ للدِّين وإظهارٌ لشرف العلم؛ فإنّا لو لبسنا الدُّونَ من الثّياب وجلسنا في الدُّون من المجالس شَمَتَ بنا أعداءُ الدِّين، وكان في ذلك ذلٌّ على المسلمين. ونسي المغرورُ ما كان النّبيُّ ﷺ والصّحابةُ عليه من التّواضع والتّبذّل والقناعة بالفقر والمسكنة، حتّى عُوتب عمر رضي الله عنه في بَذاذة زيِّه عند قدومه الشّامَ(٤)، فقال: إنّا قومٌ أعزّنا الله بالإسلام فلا نطلب العزَّ(٥) في غيره ».

---

(١) ج : به .

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزّهد ١/١٣٢، رقم: ٣٨ ـ دار المعراج، وأحمد في الزّهد ١٥٨، والطّبرانيّ في الكبير ٩/٢١١ ـ ٢١٢، رقم: ٨٩٢٧، من طرق عن عبد الرّحمن المسعوديّ، عن القاسم بن عبد الرّحمن، قال: قال ابن مسعود به. وفيه انقطاع بين القاسم وعبد الله بن مسعود.

(٣) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٠ ـ ٢٠٢ .

(٤) ج : إلى الشّام .

(٥) ج : العزّة .

قال: « ويدخل أحدُهم إلى السّلطان، ويَتودّد إليه، ويُثني عليه، ويتواضع له، وإذا خطر له أنّ التّواضع للسّلاطينِ الظّلمةِ حرامٌ قال له الشّيطانُ: أنتَ غرضُك أن تشفع للمسلمين، وتُزيل الضّررَ عنهم، وتدفع شرَّ أعدائك عن نفسك، والله يعلم مِنْ باطنه أنّه لو / ظهر لبعض أقرانه قَبولٌ عند ذلك ٣٧ / ب السّلطان حتّى رَفع الضّررَ عن جميع المسلمين ثَقُلَ ذلك[١] عليه، ولو قدر على أن يُقبّح حالَه عند السّلطان بالطّعن فيه والكذب عليه لفعل »[٢].

قال: « وقد ينتهي غرورُ[٣] بعضهم إلى أن يأخذ أموالهم، وإذا خَطَرَ له أنّه حرامٌ قال له الشّيطانُ: هذا مالٌ لا مَالِكَ له وهو لمصالح المسلمين، وأنتَ إمامُ المسلمين وعالِمهم وبك قوامُ دين الله، أفلا يحلُّ لكَ أن تأخذ قَدْرَ حاجتك ! »[٤].

قال: « والذين أُخذ منهم ذلك المالُ أو أولادُهم وورثتُهم أحياء، ولعلّ الذين فسد دينُهم بهذا[٥] هذا العالِم فرغبوا في الدّنيا وأعرضوا عن الآخرة، أكثرُ من الذين زهدوا في الدّنيا وأقبلوا على الله بسببه، فهو دجّالٌ ويعتقد أنّ به قِوامَ[٦] الدِّين »[٧].

---

(١) ذلك : غير مثبتة في ج .

(٢) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

(٣) ج : غرض .

(٤) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٤ .

(٥) ج : بسبب .

(٦) ج : أنّه قوامُ .

(٧) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٤ .

قال: « وأصنافُ غُرور أهل العلم في هذه الأعصار المتأخِّرة خارجٌ عن الحصر، وإذا أراد الله بعبدٍ خيراً بصّره بعيوب نفسه، ومَنْ سرّته حسناتُه وساءته سيّئاتُه فهو مَرْجُوٌّ الحال، وأمرُه أقربُ من المغرور المزكّي لنفسِه[١] الممتنِّ على الله بعلمه وعمله، الظّانِّ أنّه من خيار خَلْقِه. وهذا غرورُ الذين حصّلوا العلومَ المهمّةَ لكن قصّروا في العمل بالعلم.

فأمّا غرورُ الذين قنعوا من العلوم بما لا يهمُّهم، فمنهم فرقةٌ اقتصروا على علم الفتاوى والحكومات والخصومات وتفاصيل المعاملات الدّنيوية الجارية بين الخَلْق لمصالح المعايش، وخصّصوا اسمَ الفقه بها وسمّوها الفقه وعلم المذهب، وربّما ضيّعوا مع ذلك الأعمال الظّاهرة والباطنة، فلم يتفقّدوا الجوارح، ولم يحرسوا اللِّسانَ عن / الغِيبة، والبطنَ عن الحرام، والرِّجْلَ عن المشي إلى ٣٨ / أ
السّلاطين، وكذا سائر الجوارح، ولم يحرسوا قلوبَهم عن الكِبْر والرِّياء والحسد وسائر المهلكات؛ فهؤلاء مغرورون مِنْ حيث العملُ والعلمُ.

أمّا العملُ فقد ذكرنا أنّ مثالَهم مثالُ المريض إذا تعلَّم نسخةَ الدّواء واشتغل بتَكراره وتعليمه. لا بل مثالُهم مَنْ به علّةُ البواسير والبرسام[٢] وهو مشرفٌ على الهلاك ويحتاج إلى تعلّم الدّواء واستعماله، فاشتغل بتعلّم دواء الاستحاضة، وبتكرار ذلك ليلاً ونهاراً مع علمه بأنّه رجلٌ[٣] لا يحيض ولا يُستحاض، ولكن يقول: ربّما وقع علّةُ الاستحاضة لامرأةٍ وتسألني عنها،

---

(١) ج : نفسَه .

(٢) البِرْسام : علّةٌ يُهذى فيها . القاموس المحيط " برسم " .

(٣) ج : بأنّ الرّجل .

وذلك غايةُ الغرور، فكذلك المتفقِّهُ المسكينُ قد سُلِّطَ[١] عليه حبُّ الدّنيا واتِّباعُ الشّهوات والحسدُ والكِبْرُ والرِّياءُ، فيلقى اللهَ وهو عليه غضبان. فترك ذلك كلَّه واشتغل بعلم السَّلَم والإجارة والظِّهار واللِّعان والجراحات والدّيات والدّعاوى والبيّنات وبكتاب الحيض، ولا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك قَطُّ في عُمره لنفسه، وإذا احتاج غيرُه كان في المفتين كثرة، فيشتغل بذلك ويحرص عليه لما فيه من الجاه والمال والرّياسة.

وأمّا مِنْ حيث العِلْمُ فحيث اقتصر على علم الفتاوى وظنّ أنّه علمُ الدِّين، وترك علمَ كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وترك علمَ تهذيب الأخلاق، وترك الفقهَ عن الله بإدراك جلاله وعظمته، وهو العلمُ الذي يُورث الخوفَ والهيبةَ والخشوعَ ويحمل على التّقوى، فقد ترك العلومَ التي هي / أهمُّ وهو ٣٨ / ب
غافلٌ مغرورٌ، وسببُ غروره ما سمع في الشَّرع من تعظيم الفقه، ولم يَدْرِ أنّ ذلك الفقهَ هو الفقهُ عن الله ومعرفةُ صفاته المخوفة والمرجوّة التي بها يَستشعر القلبُ الخوفَ ويُلازم التّقوى »[٢].

وقال في كتاب العزلة وهو السّادس من ربع العادات من " كتاب الإحياء ":

« أمّا التّعليمُ ففيه ثواب عظيم مهما صحّت نيّةُ المتعلِّم والمعلِّم، ومهما كان القصدُ إقامةَ الجاه والاستكثارَ بالأصحاب والأتباع فهو هلاكُ الدِّين. وحكمُ العالِم في هذا الزّمان أن يعتزل إن أراد سلامةَ دِينه[٣] فإنّه لا يرى

---

(١) ج : غلب .

(٢) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

(٣) لكنّ العالِمَ يحتاج إليه النّاسُ في معرفة أمور دينهم، فلو دخل في عزلة بحجّة فساد الزّمان لازداد أهله بعدا عن الدِّين، لكنّه يسدّد ويقارب ويحتسب الأجر في تعليم العلم الذي أودعه الله إيّاه، وينصح ويصلح ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

مستفيداً يطلب فائدةً لدِينه، بل لا طالبَ إلاّ لكلام مزخرف يستمال به العوامّ في معرض الوعظ، أو لجدال مُعَقَّدٍ يتوصّل به إلى إفحام الأقران، ويتقرّب به إلى السّلطان، ويُستعمل في معرض المنافسة والمباهاة.

وأقربُ علمٍ مرغوبٍ فيه المذهبُ ولا يُطلب غالباً إلاّ للتّوصّل إلى التّقدّم على الأمثال، وتولّي الولايات واجتلاب الأموال، وهؤلاء كلّهم يقتضي الدِّينُ والحزمُ الاعتزالَ عنهم، فإن صودف طالبٌ لله ومتقرِّبٌ بالعلم إلى الله فأكبر الكبائر الاعتزالُ عنه، وكتمان العلم منه، وهذا لا يُصادَفُ في بلدٍ كبيرٍ أكثر من واحدٍ أو اثنين إن صودف.

ولا ينبغي أن يغترّ الإنسانُ بقول سفيان: « تعلّمنا العلمَ لغير الله فأبى أن يكون إلاّ لله »، وأنّ الفقهاء يتعلّمون لغير الله ثمّ يرجعون إلى الله. وانظر إلى أواخر أعمار الأكثرين منهم، واعتبرهم أنّهم ماتوا وهم هلكى على طلب الدّنيا ومتكالبين عليها، أو راغبين عنها / وزاهدين فيها، وليس الخبرُ كالمعاينة. ٣٩ / أ

واعلم أنّ العلم الذي أشار إليه سفيان هو علمُ الحديث وتفسير القرآن ومعرفة سير الأنبياء والصّحابة فإنّ فيها التّخويفَ والتّحذير، وهي سببٌ لإثارة الخوف من الله تعالى، فإن لم يؤثّر في الحال أثّر في المآل.

فأمّا الكلامُ والفقهُ المجرّدُ الذي يتعلّق بفتاوى المعاملات وفصل الخصومات، المذهبُ منه والخلافُ، فلا يردُّ الرّاغبَ فيه للدّنيا إلى الله، بل لا يزال متمادياً في حرصه إلى آخر عمره، فلا ينبغي أن يخادع الإنسانُ نفسَه، فإنّ المقصِّرَ العالمَ بتقصيره أسعدُ حالاً من الجاهل المغرور أو المتجاهل المغبون. وكلُّ عالمٍ اشتدّ حرصُه على التّعليم يوشك أن يكون غرضُه القبول والجاه، وحظّه

تلذّذُ النّفس في الحال باستشعار الإدلال على الجهّال والتّكبّر عليهم، فآفةُ العلم الخيلاء كما قاله(١) ﷺ.

ولذلك حُكي عن بِشْرٍ أنّه دفن عشرةَ قماطرَ من كتب الأحاديث التي سمعها، وكان لا يحدِّث ويقول: إنّي أشتهي أن أحدِّث فلذلك لا أحدِّث، ولو اشتهيتُ أن لا أحدِّث لحدّثتُ، ولذلك قال: " ثنا " بابٌ من الدّنيا، وإذا قال الرّجلُ: " ثنا " فإنّما يقول: أَوْسِعُوا لي.

وقالت رابعة العدويّة لسفيان الثّوريّ: نعم الرّجلُ أنتَ لولا رغبتُك في الدّنيا. قال: وفي ماذا رغبتُ؟ قالت: في الحديث.

ولذلك قال أبو سليمان الدّارانيّ: من تزوّج أو كتب الحديث أو اشتغل بالسّفر فقد ركن إلى الدّنيا.

والحزمُ الاحترازُ بالعزلة وتركُ الاستكثار من الأصحاب ما أمكن، بل ٣٧ / ب الذي يطلب الدّنيا بتدريسه وتعليمه / فالصّوابُ له إن كان عاقلاً في هذا الزّمان أن يترك ذلك، فلقد صدق أبو سليمان الخطّابيّ حيث قال :

دع الرّاغبين في صحبتك والتّعلّم منك فليس لك منهم مال ولا جمال، إخوان العلانية أعداء السّرّ، إذا لقوك تملّقوك، وإذا غبتَ عنهم سَبَعُوك(٢)، من أتاك منهم كان عليك رقيباً، وإذا خرج كان عليك خطيباً، أهلُ نفاق ونميمة، وغلٍّ وخديعة، فلا تغترّ باجتماعهم عليك فما غرضهُم العلم بل الجاه والمال، وأن يتّخذوك سلّماً إلى أوطارهم، وحماراً في حاجاتهم، إن قصّرتَ في غرضٍ

---

(١) لا أصل له بهذا اللّفظ، وقد ذكره ابنُ السّبكي في طبقاته ٣١٩/٦ ضمن الأحاديث التي لا أصل لها في كتاب الإحياء، والمعروف كما قال العراقي في المغني عن حمل الأسفار ٥٤٧/١، ٢٥٩/٢ حديث عليّ مرفوعا: " آفة العلم النّسيان، وآفة الجمال الخيلاء "، وهو حديث موضوع، انظر الكلام عليه مفصّلا في الضّعيفة رقم: ١٣٠٢.

(٢) في هامش الأصل : سبع فلانٌ فلاناً إذا اغتابه وأكل لحمه .

من أغراضهم كانوا أشدَّ أعدائك، ثمّ يعدّون تردّدهم إليك دالّةً عليك، ويرونه حقّاً واجباً لديك، ويعرضون عليك أن تبذل عرضك وجاهك ودِينك لهم، فتُعادي عدوَّهم، وتنصر قريبَهم وخادمَهم ووليَّهم، وتنتهض لهم سفيهاً، وقد كنتَ فقيهاً، وتكون لهم تابعاً خسيساً، بعد أن كنتَ متبوعاً رئيساً، ولذلك قيل: اعتزال العامّة، مروءةٌ تامّة.

قال: فهذا معنى كلامه وإن خالف بعض ألفاظه، وهو حقّ وصدق فإنّك ترى المدرّسين في رِقٍّ دائم، وتحت حقٍّ لازم، ومِنّةٍ ثقيلةٍ ممّن يتردّد إليهم، فكأنّه يُهدي تُحَفَه إليهم، فيرى حقَّه واجباً عليهم، وربّما لا يَختلف إليه ما لم يَتكفّل برزق له على الإدْرار.

ثمّ إنّ المدرّس المسكين قد يعجز عن القيام بذلك من ماله، فلا يزال يتردّد إلى أبواب السّلاطين يُقاسي الذّلّ والشّدائد مقاساة الذّليل المَهين، حتّى يُكتب له على بعض وجوه السُّحْت مالٌ حرامٌ، ثمّ لا يزال العاملُ يسترقّه ويستخدمه ويمتهنه ويستذلّه إلى أن يسلِّم إليه ما يقدّره نعمةً مستأنفةً من عنده عليه، ثمّ يبقى في مقاساة / القسمة على أصحابه، إن سوّى بينهم مقته ٤٠/أ
المبرِّزون، ونسبوه إلى الحمق، وقلّة التّمييز، والقصور عن درك مصادفات الفضل، والقيام في مقادير الحقوق بالعدل، وإن فاوت بينهم سَلَقَه السّفهاءُ بألسنةٍ حدادٍ، وثاروا عليه ثوران الأساود والآساد، فلا يزال في مقاساتهم في الدّنيا، وفي مظالم ما يأخذه ويفرّقه في العُقبى. والعجب أنّه مع هذا البلاء كلّه تُمَنِّيه نفسُه بالأباطيل، وتُدَلِّيه بحبل الغُرور، وتقول له: لا تفتر عن صنيعك فإنّما أنت بما تفعلُه مريدٌ وجهَ الله، ومذيعٌ شرعَ رسول الله ﷺ، وناشرٌ علمَ دين الله، وقائمٌ بكفاية طلّاب العلم من عباد الله، وأموالُ السّلاطين لا مالكَ

لها وهي مُرْصَدَةٌ للمصالح، وأيُّ مصلحةٍ أكبر من تكثير أهل العلم، فبهم يظهر الدِّين ويتقوّى أهلُه.

قال: ولو لم يكن ضُحْكَةً للشّيطان لعلم بأدنى تأمّل أنّ فساد الزّمان لا سبب له إلاّ كثرةُ أمثال أولئك الفقهاء الذين يأكلون ما يجدون، ولا يميّزون بين الحلال والحرام، تلحظهم أعينُ الجهّال فيستجرؤون على المعاصي باستجرائهم، اقتداءً بهم واقتفاءً لآثارهم، ولذلك قيل: ما فسدت الرّعيّةُ إلاّ بفساد الملوك، وما فسد الملوكُ إلاّ بفساد العلماء. فنعوذ بالله من الغرور والعمى فإنّه الدّاءُ الذي ليس له دواء »[1].

وقال في كتاب ذمّ الغرور أيضاً[2]: « فالعلمُ المهمُّ هو معرفةُ سلوك الطّريق، وقطعُ عقبات القلب التي هي الصّفاتُ المذمومةُ، فهي الحجابُ بين العبد وبين الله، وإذا مات مُلَوَّثاً بتلك الصّفات كان محجوباً عن الله.

ومثالُ المقتصر على علم الفقه مثالُ مَنْ اقتصر مِنْ سلوك طريق الحجّ على علم خَرْزِ الرّاوية والخفّ، ولا شكَّ في أنّه لو لم يكن لتعطّل الحجُّ، ولكنّ ٤٠/ب المقتصر عليه / ليس من الحاجّ في شيءٍ »[3].

قال: « ومِنْ هؤلاء مَنْ اقتصر مِنْ علم الفقه على الخلافيات، ولم يهمّه إلاّ تعلّمُ طرق المجادلة والإلزام، وإفحام الخصوم، ودفع الحقّ؛ لأجل الغلبة

---

(١) وقال في كتاب العزلة ... ليس له دواء : كلُّ هذا ساقطٌ من ج. وثمّة تقديم وتأخير يسيرين لبعض النّصوص الآتية في نسخة ج. وانظر الإحياء ٢/٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) ج : ثمّ قال أبو حامد .

(٣) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٧ .

والمباهاة، فهو طُولَ اللّيل والنّهار في التّفتيش عن مناقضات أرباب المذاهب، والتّفقّد لعيوب الأقران، والتّلقّف لأنواع الأسباب المؤذية.

وهؤلاء هم سباعُ الإنس، طبعُهم الإيذاء، وهمُّهم السَّفَه. فنعوذ بالله من الغفلة والاغترار، ونسأله سلوكَ طريق الأبرار، ومجانبةَ الأشرار الفجّار »[١].

قلتُ :

فليتنبّه المشتغلُ بالعلم، وليتدبّر ما ذُكر في هذا الفصل من الفضل[٢]، والله يوفّقنا وإيّاه، لما يحبّه ويرضاه.

وقد رأيتُ أن أختمه بشيءٍ من عبارات أهل المعرفة والتّقوى، العاملين بالعلم الذي يُورث الخوفَ والهيبةَ والخشوعَ والزّهدَ في الدّنيا[٣].

رَوَيْنا[٤] عن عبد الله بن خُبيق الأنطاكيّ - وهو أحدُ السّادة العُبّاد[٥] - قال: سألتُ يوسف بن أسباطٍ: هل مع حُذيفة المَرْعَشِيِّ علمٌ؟ فقال: معه العلم الأكبر خوفُ الله عزّ وجلّ[٦].

---

(١) إحياء علوم الدّين ٤/٢٠٧ .

(٢) من الفضل : ساقطٌ من ج .

(٣) وقد رأيتُ ... الزّهد في الدّنيا : ساقطٌ من ج .

(٤) هكذا ضبطت في الأصل بفتح الرّاء والواو.

(٥) الأنطاكي ... العبّاد : غير مثبت في ج .

(٦) أخرجه الدّينوريّ في المجالسة وجواهر العلم ٤/٢٨٧، رقم: ١٤٤٦، لكن من طريق موسى بن أيّوب، قال: سألتُ يوسف بن أسباطٍ ... بنحوه.

ذُكر في مجلس أحمد بن حنبل معروفٌ الكَرْخـيّ رحمة الله عليهما فقال بعضُ من حضر: هو قليلُ العلم. فقال أحمد: أمسك ـ عافاك الله ـ وهل يراد من العلم إلاّ ما وصل إليه معروفٌ.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ذهب أبي ويحيى بن معين إلى معروف، فقال يحيى بن معين: أَيْشٍ المعنى في سجدتي السّهو و لم جُعلتا في الصّلاة؟ فقال معروف مُسْرِعاً: عقوبة للقلب ـ عافاك الله ـ إذ سَها، ولِمَ سَها عن الله عزّ وجلّ وهو بين يدي الله عزّ وجلّ؟ قال: فقال له أبي: يا أبا زكريّا، هذا مِنْ علمك، هذا مِنْ كتبك أو مِنْ كتب أصحابك[١].

٤١ / أ / وعن جعفر بن محمّد الخَواص قال: سُئل جنيد بن محمّد عن فرض الصّلاة، فدلّ السّائلَ إلى مجالس الفقهاء، فلمّا مضى الرّجلُ قال لأصحابه: تدرون ما فرضُ الصّلاة؟ قطعُ العلائق، وجمعُ الهمّ، والحضورُ بين يدي الله عزّ وجلّ. قيل له: كيف تدخل في الصّلاة؟ قال: بإلقاءِ سمعٍ، وشهودِ قلبٍ، وحضورِ عقلٍ، وجمعِ همٍّ، وصحّةِ تيقّظٍ، وحسنِ إقبالٍ، وتدبّرٍ في ترتيلٍ.

وعن زيد بن يحيى الذّارع قال: كنّا عند مالك بن دينار فمرّ به[٢] خليفة البحرانيّ، فسلّم على مالك. فقال له عِظْنا يا أبا عبد الله. قال: بم أعظ يا أبا يحيى؟ إنّك ـ والله ـ إن عرفتَ الله حقَّ معرفته أغناك ذلك عن كلّ كلامٍ وموعظةٍ. يا أبا يحيى إنّ المؤمنين لم يعبدوا إلـههم عن رؤيةٍ وإنّما عبدوه عن دلالةٍ. إنّهم ـ والله ـ لّما نظروا إلى اختلاف اللّيل والنّهار، ودَوَران هذا الفَلَكِ،

---

(١) ذكر في مجلس ... كتب أصحابك : ساقطٌ من ج .

(٢) ج : بنا .

وارتفاع هذا السّقف المرفوع بغير عمدٍ، ومجاري هذه الأنهار والبحار، علموا - والله - أنّ لذلك صانعاً مدبِّراً، لا يعزب عنه مثقالُ ذرّةٍ من خَلْقِه في السّماوات ولا في الأرض، فعبدوه - والله - بدلالته على نفسه عبادةً أَنْضَت الأبدان، وأحالت الألوان، حتّى كأنّما عبدوه عن رؤيةٍ، فهم في الدّنيا حيّةٌ قلوبهم، ميّتةٌ جوارحُهم، إلاّ عند الذِّكْر والمناجاة والنّهوض إلى طاعة الله.

قال: فبكى مالكٌ يومئذٍ بكاءً شديداً، ثمّ قام عشيّةَ إذٍ و لم يتكلّم.

قال أبو حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ الحافظ:

دخلتُ دمشقَ على كَتَبَةِ الحديث، فمررتُ بحلقة قاسم الجوعيّ، فرأيتُ نفراً جلوساً حوله وهو يتكلّم عليهم / فهالني منظرُهم، فتقدّمتُ إليهم ٤١/ب فسمعتُه يقول:

اغتنموا من أهل زمانكم خمساً: إن حضرتُم لم تُعرفوا، وإن غبتم لم تُفتقدوا، وإن شهدتُّم لم تُشاوروا، وإن قلتم شيئاً لم يُقبل قولُكم، وإن عملتم شيئاً لم تُعْطَوْا به. وأوصيكم بخمسٍ أيضاً: إن ظُلمتم لم تَظلِموا، وإن مُدحتم لم تفرحوا، وإن ذُممتم لم تجزعوا، وإن كُذِّبتم فلا تغضبوا، وإن خانوكم فلا تخونوا. قال: فجعلتُ هذا فائدتي من دمشق.

قلتُ:

فهذا وأمثالُه هو ثمرةُ علم العلماء الذين يريدون الله بطلب العلم النّافع، جعلنا الله منهم بفضله، ووفّقنا لأن نكون من أهله[1].

---

(١) قال أبو حاتم ... نكون من أهله: ساقطٌ من ج.

آخرُ الخطبةِ الكبرى المُقَدَّمةِ بين يَدَي كتاب: " العلم الجامع بين الفقه والأَثَر "، [و] الحمد لله ربّ العالمين، وصلواتُه وسلامُه على سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه خير البَشَر.

فرغه كاتبُه لنفسه عليّ بن أيّوب بن منصور المقدسيّ عفا الله عنه، في أواخر ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، بالمدرسة الباذرائيّة من دمشق صانها الله وأهلَها وسائرَ بلاد المسلمين.

وقابلها وعارضها بالأصل المنقول منه المُعارَض بأصل المصنِّف المسموع عليه وعليه خطُّه رحمه الله، فصحّ حسب الطّاقة، نفعنا الله به والمسلمين(١).



(١) جاء في آخر نسخة الجزائر ما يلي: " آخر الخطبة الكبرى المقدَّمة بين يدي كتاب العلم الجامع بين الفقه والأثر، نسأل الله تعالى أن يُسَهِّلَه، ويُوَفِّقَ فيه مَنْ أَمَّلَه. وافق الفراغُ من نسخها صبيحةَ يوم الخميس المبارك الحادي والعشرين من المحرّم من شهور سنة خمسٍ وخمسين وستّمائة. والحمد لله ربّ العالمين، وصلواتُه على محمّدٍ، وسلّم عليه تسليماً.

فهارس الكتاب

١ ـ فهرس الآيات

٢ ـ فهرس الأحاديث

٣ - فهرس الآثار والأقوال



٤ - فهرس الشّعر

وَا لَهْفَ نفسي على شيئين لو جُمِعـا عندي لكنتُ امرءاً من أسعد البَشَـرِ ٥٢
كَفافُ عيشٍ كفاني ذُلَّ مسألــــةٍ وخدمةُ العلم حتّى ينقضي عُمُـري ٥٢

[القاضي عبد الوهّاب]

يا سائلي عن موضع التّقليد خُـــذْ عنّي الجوابَ بفهم لُبٍّ حاضـرِ ١٤٥
وأَصِخْ إلى قولي ودِنْ بنصيحـــتي واحفَظْ عليَّ بَوادِري ونـــوادرِ ١٤٥
لا فَـــرْقَ بين مقلّــدٍ وبهيمـــةٍ تَنْقادُ بين جَنادِلٍ ودَعاثـــرِ ١٤٥
تبّاً لقاضٍ أو لُمُفْـــتٍ لا يَـــرى عِلَلاً ومعنًى للمقال السّائـــرِ ١٤٥
فإذا اقتديـتَ فبالكتـــاب وسُنّـةِ الْـ ـمبعوث بالدِّين الحنيف الطّاهـرِ ١٤٥
ثمّ الصّحابةِ عنـد عُدْمِـكَ سُنَّـــةً فأُولاءِ أهلُ نُهًى وأهلُ بصائـرِ ١٤٥
وكذاكَ إجماعُ الذيـــن يلونهـــم من تابعيهم كابراً عن كابـــرِ ١٤٥
إجمـــاعُ أمّتنـــا و قـــولُ نبيِّنـــا مثلُ النّصوص لدى الكتاب الزّاهـرِ ١٤٥
وكذا المدينةُ حجّةٌ إن أجمعــــوا متتابعين أوائلاً بأواخـــــرِ ١٤٥
وإذا الخلافُ أتى فدونكَ فاجتهـــدْ ومع الدّليل فمِلْ بفهمٍ وافـــرِ ١٤٥
ومع الدّليل فمِلْ بفهمٍ وافـــــرِ فَرْعاً بفَرْعٍ كالجهول الحائـــرِ ١٤٥
والشّرُّ ما فيـــه فديتُـــكَ أُســوةٌ فانظُرْ ولا تَحْفَلْ بزلّةِ ماهــــرِ ١٤٥

[ابن عبد البرّ]

وهُذِّبَ حتّى لم تُشِرْ بفضيلــــةٍ إذا التُمِسَتْ إلاّ إليه الأصابـعُ ٧٦
فمن يَكُ علمُ الشّافعيِّ أمامَـــــهُ فمَرْتَعُهُ في ساحة العلم واســعُ ٧٦

[ابن دريد]

بالمنطق اشتغلُوا فقلتُ لجَمْعِهِـــــــمْ إنّ البلاءَ مُوَكّلٌ بالمنطـــــــقِ ١٠١

[ابن جبير الأندلسيّ]

عَذيري من قومٍ يقولون كلّـــــما طلبتُ دليلاً هكـــذا قـــال مالكُ ١٤٤
وقد قاله ابنُ القاسم الثّقةُ الـــــذي على قَصْدِ منهاج القَضا هو ســالكُ ١٤٤
فإن عدتُّ قالوا هكذا قال أشهـــبُ وقد كان لا تخفى عليه المســالكُ ١٤٤
فإن زدتُّ قالوا قال سُحْنُونُ مثلَـــه ومن لم يقل ما قاله فهو آفِــكُ ١٤٤
فإن قلتُ قال اللهُ ضجُّوا وأكثـــروا وقالوا جميعاً أنتَ قِرْنٌ مماحِــكُ ١٤٤
وإن قلتُ قد قال الرّسولُ فقولهُـــم أتتْ مالكاً في تَرْكِ ذاكَ المســآلِكُ ١٤٤

[منذر بن سعيد البلّوطيّ]

رضيتُ من الدّنيا بقوتٍ يُقيمـــــني ولا أبتغي مِنْ بعده أبداً فَضْـــلا ٩١
ولستُ أروم القُـوتَ إلاّ لأنّـــــه يُعين على علمٍ أَرُدُّ به الجَهْـــلا ٩١
فما هذه الدّنيا بطِيبِ نعيمِــــــها لأصغرِ ما في العلم مِنْ نُكْتَةٍ عَـدْلا ٩١

[الخليل بن أحمد السّجزي]

ولو أنّ أهلَ العلم صانُوه صانَهُـــــمُ ولو عَظّموه في النّفوس لعُظِّـــمَا ٩١
ولكــنْ أذالُـوه فهـان ودَنّسُـــــوا مُحَيّاهُ بالأطماع حتّى تُجُهِّـــمَا ٩١
و لم أَقْضِ حقَّ العلم إن كان كلّــما بدا طَمَعٌ صَيَّرْتُهُ لِـيَ سُلَّـــمَا ٩١
وأَقْبِضُ خَطْوي عن فُضُولٍ كثيـــرةٍ إذا لم أَنَلْهَا وافرَ العِرْضِ مُكْــرَمَا ٩١
يقولون هذا مَنْهَلٌ قلتُ قـــد أرى ولكنَّ نفسَ الحرّ تحتمل الظَّـــمَا ٩١

[الجرجاني]

ألا كلُّ من لا يَقتدي بأئمّـــــةٍ فقسمتُه ضيزى عن الحقِّ خارجَهْ ٦٥

فخُذْهُم عبيدُ اللهِ عروةُ قاســــمٌ سعيدٌ أبو بكرٍ سليمانُ خارجَـهْ ٦٥

[لم يذكر]

ما حَوى العلمَ جميعاً أحـــــدٌ لا ولو مارسهُ ألفَ سَنَـــــهْ ٦٣

إنّما العلمُ بعيدٌ غَـــــــوْرُهُ فخُذوا من كلِّ شيءٍ أَحْسَنَـــهْ ٦٣

[لم يذكر]



٥ ـ فهرس الكتب الواردة في النصّ



٦ ـ فهرس المصادر والمراجع

● **الأزهري : أبو منصور محمّد بن أحمد ت ٣٧٠ هـ**

١ ـ تهذيب اللّغة، تحقيق عبد السّلام هارون، طبع المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف، سنة ١٣٨٤هـ، مصر.

● **الألبانيّ : أبو عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين ت ١٤٢٠ هـ**

٢ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، المكتب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م .

٣ ـ تخريج أحاديث مشكاة المصابيح للتّبريزي، المكتب الإسلامي، ط الثّانية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م .

٤ ـ تخريج شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفيّ ، المكتب الإسلامي ، ١٣٤٩هـ.

٥ ـ سلسلة الأحاديث الصّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م ، الرّياض.

٦ ـ سلسلة الأحاديث الضّعيفة وأثرها السّيّء على الأمّة، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م ، الرّياض.

٧ ـ صحيح الترغيب والترهيب، لعبد العظيم المنذري ٦٥٦هـ، ط الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، بيروت ـ لبنان.

٨ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، بيروت ـ دمشق.

٩ ـ صحيح سنن التّرمذي، مكتبة المعارف، ط الأولى، ١٤٢٠هـ، الرّياض.

١٠ ـ ضعيف سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، ط الأولى، ١٤١٧هـ، الرّياض.

١١ ـ ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، المكتب الإسلاميّ، ط الثّالثة، ١٤١٠هـ.

• الآجري : أبو بكر محمّد بن الحسين الآجري ٣٦٠ هـ

١٢ ـ الشّريعة، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدّميجي، دار الوطن، ط الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، الرّياض.

• أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني ت ٢٤١ هـ

١٣ ـ الزّهد، دار الدّعوة، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، الإسكندريّة.

١٤ ـ المسند ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسّسة الرّسالة، ط الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

• البخاري : أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل ت ٢٥٦ هـ

١٥ ـ صحيح البخاري = انظر : ابن حجر : فتح الباري .

• بروكلمان : كارل بروكلمان هلك سنة ١٩٦٥ م

١٦ ـ تاريخ الأدب العربيّ، نقله إلى العربيّة د. رمضان عبد التّوّاب ود. السيّد يعقوب بكر، دار المعارف، ١٩٧٥م، مصر.

• البزّار : أبو بكر أحمد بن عمرو ٢٩٢ هـ

١٧ ـ البحر الزّخّار في مسند البزّار، تحقيق: د. محفوظ الرّحمن السّلفيّ، مؤسّسة القرآن ومكتبة العلوم والحكم، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ، ، المدينة المنوّرة ـ بيروت.

• ابن بسّام : أبو الحسن عليّ بن بسّام الشّنتريني ٥٤٢ هـ

١٨ ـ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق د. إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس.

• ابن بطّة : أبو عبد الله عبيد الله بن محمّد العكبري الحنبلي ت ٣٨٧ هـ

١٩ ـ الإبانة عن شريعة الفرق النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق ودراسة: رضا بن نعسان معطي، دار الرّاية، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م، الرّياض.

• البغويّ : أبو محمّد الحسين بن مسعود ٥١٦ هـ

٢٠ ـ التّهذيب في فقه الإمام الشّافعيّ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤١٨ ـ ١٩٩٧ م، بيروت ـ لبنان.

• البوصيريّ : أحمد بن أبي بكر ت ٨٤٠ هـ

٢١ ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب السّتّة، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، مؤسّسة الرّسالة، ط الثّانية، ١٤٠٤ هـ.

٢٢ ـ مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: موسى محمّد عليّ ود. عزّت عطيّة، دار الكتب الإسلاميّة، القاهرة.

• البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين ت ٤٥٨ هـ

٢٣ ـ أحكام القرآن للشّافعي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، صوّرته دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، بيروت ـ لبنان.

٢٤ ـ الأسماء والصّفات، تحقيق: عبد الله بن محمّد الحاشدي، مكتبة السّوادي، ط الأولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، جدّة.

٢٥ ـ خطأ من أخطأ على الشّافعيّ، حقّقه د. خليل إبراهيم ملاّ، ط الأولى، ١٤٤٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٢٦ ـ رسالة البيهقي إلى أبي محمّد الجويني، مطبوع ضمن مجموعة الرّسائل المنيريّة، إدارة الطّباعة المنيريّة، ١٣٤٣ هـ.

٢٧ ـ السّنن الكبرى ، دار المعرفة ، بيروت، عن الطّبعة الأولى بحيدر آباد.

٢٨ ـ شعب الإيمان ، تحقيق : د. عبد العليّ عبد الحميد ، الدّار السّلفيّة بالهند ، ١٤٠٧هـ.

٢٩ ـ المدخل إلى السّنن الكبرى، دراسة وتحقيق: د. محمّد ضياء الرّحمن العظميّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، الكويت. وطبعة مكتبة أضواء السّلف، ط الثّانية، ١٤٢٠هـ، الرّياض.

٣٠ ـ معرفة السّنن والآثار، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجيّ، النّاشر: مجموعة من دور النّشر، ط الأولى، ١٤١٢هـ.

٣١ ـ مناقب الشّافعيّ ، حقّقه أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ١٩٧١م.

● **التّرمذي : أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩ هـ**

٣٢ ـ الجامع، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٩٩٦م، وتحقيق: أحمد محمّد شاكر وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط الثّانية ، ١٣٩٨ هـ .

● **ابن الجزري : أبو الخير محمّد بن محمّد ت ٨٣٣ هـ**

٣٣ ـ غاية النّهاية في طبقات القرّاء، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط الثّالثة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

● **ابن جماعة : بدر الدّين أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم ت ٧٣٣ هـ**

٣٤ ـ مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة، تخريج القاسم بن محمّد البرزالي، دراسة وتحقيق: د. موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، بيروت ـ لبنان.

● **ابن الجوزيّ : أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ ت ٥٩٧ هـ**

٣٥ ـ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق: د. نور الدّين بن شكري ابن عليّ بويا جيلار، أضواء السّلف، ومكتبة التّدمريّة، الرّياض، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

● **ابن أبي حاتم الرّازي : عبد الرّحمن بن محمد ت ٣٢٧ هـ**

٣٦ ـ آداب الشّافعيّ و مناقبه ، تحقيق : الشّيخ عبد الغنيّ عبد الخالق ، حلب ، ١٩٥٣م.

٣٧ ـ الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلّميّ اليمانيّ، حيدر آباد، ١٣٧٣هـ.

● **الحاكم : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله النّيسابوري ت ٤٠٥ هـ**

٣٨ ـ المستدرك على الصّحيحين ، طبع دار المعرفة ، بيروت .

٣٩ ـ معرفة علوم الحديث، تصحيح وتعليق: د. معظم حسين، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط الثّانية ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

● **ابن حبّان : أبو حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤ هـ**

٤٠ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي، حققه وخرجَ أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، بيروت.

٤١ ـ الثقات، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آبلد ، الهند ، ط الأولى، ١٣٩٣هـ.

٤٢ ـ المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ط الثانية، ١٤٠٢هـ، حلب.

● **ابن حجر العسقلاني : شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن عليّ ت ٨٥٢ هـ**

٤٣ ـ تغليق التّعليق على صحيح البخاري، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرّحمن القزقيّ، المكتب الإسلاميّ ودار عمّار، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م ، بيروت ـ الأردن.

٤٤ ـ تقريب التهذيب، تحقيق: محمّد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٥ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير ، صحّحه السيّد عبد الله هاشم اليماني المدني، شركة الطّباعة الفنّية المتّحدة بالقاهرة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٤٦ ـ توالي التّأسيس لمعالي ابن إدريس، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٤٧ ـ الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت.

٤٨ ـ فتح الباري، دار الريّان للتراث، والمكتبة السلفية، حققه محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٩ ـ لسان الميزان، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ، ط الأولى، ١٣٢٩هـ.

• ابن حزم الأندلسيّ : أبو محمّد علي بن حزم ت ٤٥٦ هـ

٥٠ ـ الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، ط الثّانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، بيروت ـ لبنان.

الحميدي : أبو بكر عبد الله بن الزّبير بن عيسى ٢١٩ هـ

٥١ ـ المسند، تحقيق: حسين سليم، دار السّقّا، ط الأولى، ١٩٩٦م، دمشق.

• الخطّابي : أبو سليمان حمد بن محمّد البستي ت ٣٨٨ هـ

٥٢ ـ العزلة، حقّقه وعلّق عليه: ياسين محمّد السّوّاس، دار ابن كثير، ط الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، دمشق ـ بيروت.

• الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي ت ٤٦٣ هـ

٥٣ ـ تاريخ بغداد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، و المكتبة العربية ببغداد ، ط الأولى، ١٣٤٩هـ.

٥٤ ـ الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، تحقيق: محمّد عجّاج الخطيب، مؤسّسة الرّسالة، ط الثّالثة، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، وطبعة بتحقيق: الطّحّان.

٥٥ ـ شرف أصحاب الحديث، تحقيق: د. محمّد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السّنّة النّبويّة، أنقرة ـ تركيا.

٥٦ ـ الفقيه والمتفقّه، حقّقه: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، الدّمّام.

٥٧ ـ الكفاية في علوم الرّواية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثّانية، ١٤٠٦هـ.

• أبو خيثمة : زهير بن حرب النّسائي ت ٢٣٤ هـ

٥٨ ـ العلم، حقّقه: الشّيخ محمّد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي، ط الثّانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

• ابن خزيمة : أبو بكر محمّد بن إسحاق ٣١١ هـ

٥٩ ـ صحيح ابن خزيمة، حققه: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، بيروت.

• الدّارمي : أبو محمّد عبد الله بن عبد الرّحمن ٢٥٥ هـ

٦٠ ـ المسند ، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، دار المغني، ط الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

• الدّارقطنيّ : أبو الحسن عليّ بن عمر ت ٣٨٥ هـ

٦١ ـ سنن الدارقطني، عني بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه وتحقيقه عبد الله

هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، القاهرة، وبهامشه التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.

● أبو داود : سليمان بن الأشعث السّجستاني ت ٢٧٥ هـ

٦٢ ـ السّنن ، تحقيق: محمّد عوّامة، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة بجدّة، ومؤسّسة الرّيّان والمكتبة المكّيّة، ط الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

● ابن دريد : أبو بكر محمّد بن الحسن البصريّ ت ٣٢١ هـ

٦٣ - ديوانه، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، الدّار التّونسيّة، ١٩٧٣م، تونس.

● الدّمياطي : أبو محمّد عبد المؤمن بن خلف ت ٧٠٥ هـ

٦٤ - معجم الدّمياطي، مخطوط مصوّر في مكتبة شيخنا حمّاد بن محمّد الأنصاري رحمه الله تعالى.

● الذّهبيّ : أبو عبد الله محمّد بن أحمد ت ٧٤٨ هـ

٦٥ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، وفيات ٦٦٥هـ، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط : الأولى، ١٤٠٧هـ .

٦٦ - تذكرة الحفاظ، صحّحه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّميّ، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٦٧ - سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠١هـ .

٦٨ - المعجم المختصّ، تحقيق: د. محمّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصّدّيق، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، الطّائف.

٦٩ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي.

• الرّافعيّ : أبو القاسم عبد الكريم بن محمّد القزويني ت ٦٢٣ هـ

٧٠ ـ التّدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطارديّ، المطبعة العزيزية بالهند، ١٤٠٤هـ.

• الرّامهرمزي : أبو محمّد الحسن بن عبد الرّحمن ت ٣٦٠ هـ

٧١ ـ المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي، تحقيق: عجّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١ هـ .

• أبو زرعة الدّمشقيّ : عبد الرّحمن بن عمرو النّصري ت ٢٨١ هـ

٧٢ ـ تاريخه، دراسة وتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، دون ذكر لاسم الدّار التي نشرته ولا تاريخ النّشر.

• ابن السّبكي : تاج الدّين عبد الوهاب بن علي ٧٧١ هـ

٧٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط الأولى، ١٣٨٣هـ.

• السّخاوي : أبو الخير محمّد بن عبد الرّحمن ت ٩٠٢ هـ

٧٤ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، حققه وعلّق عليه بالإنكليزية : فرانز روزنثال، وترجم تعليقاته: د صالح أحمد العلي، نشرة دارالكتب العلمية .

• ابن سعد : أبو عبد الله محمّد بن سعد البصري ت ٢٣٠ هـ

٧٥ ـ الطبقات الكبرى، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٠هـ.

• سعيد بن منصور الخراسانيّ أبو عثمان ت ٢٢٧ هـ

٧٦ ـ السّنن، حقّقه وعلّق عليه: حبيب الرّحمن الأعظميّ، الدّار السّلفيّة، ط الأولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.

● **السّلمي : أبو عبد الرّحمن محمّد بن الحسين ت ٤١٢ هـ**

٧٧ ـ طبقات الصّوفية، تحقيق: بدر الدّين شريبهن مكتبة الخانجي، ط الثّالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، القاهرة.

● **السّمعاني : أبو سعد عبد الكريم بن محمّد ت ٥٦٢ هـ**

٧٨ ـ أدب الإملاء والاستملاء، دراسة وتحقيق: أحمد محمّد عبد الرّحمن محمّد محمود، مطبعة المحمودية، ط الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

● **السّيوطي : جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ**

٧٩ ـ مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسّنّة، تحقيق: بدر البدر، دار الهدي النّبوي ومكتبة ابن تيمية، الكويت.

● **الشّافعيّ : أبو عبد الله محمّد بن إدريس ت ٢٠٤ هـ**

٨٠ ـ الأم، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه محمد زهري النجار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

٨١ ـ اختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، بيروت ـ لبنان.

٨٢ ـ الرّسالة ، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الأولى، ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٤٠ م .

٨٣ ـ المسند، مطبوع مع بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسّنن، لعبد الرحمن البنّا حمد الشهير بالساعاتي، مكتبة الفرقان، ط الثانية، ١٤٠٣هـ

● **أبو شامة المقدسيّ : أبو محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل ت ٦٦٥ هـ**

٨٤ ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث، حقّقه: مشهور حسن سلمان، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٨٥ ـ خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وقد اعتمدتُّ في تحقيقه على نسختين.

٨٦ ـ الذّيل على الرّوضتين، نشره: عزّت العطّار الحسيني، ط الأولى، ١٩٧٤م، بيروت ـ لبنان.

٨٧ ـ الكتاب المرقوم في جملة من العلوم، نسخة مخطوطة بمكتبة البرواقية ثمّ نقلت إلى مكتبة وزارة الشّؤون الدّينية بعاصمة الجزائر، وبحوزتي نسخة حديثة منقولة عنها وهي إحدى النّسختين المعتمدتين في تحقيق: " خطبة الكتاب المؤمّل ".

● **الشّيرازيّ : أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ ت ٤٧٦ هـ**

٨٨ ـ طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عبّاس، طبعة دار الرّائد العربيّ .

● **أبو الشّيخ : أبو محمّد عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ ت ٣٦٩ هـ**

٨٩ ـ جزء فيه أحاديثه انتقاء أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه، حقّقه وخرّج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرّشد، ط الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، الرّياض.

● **الصّيمريّ : أبو عبد الله الحسين بن عليّ ت ٤٣٦ هـ**

٩٠ ـ أخبار أبي حنيفة و أصحابه ، تحقيق : أبي الوفا الأفغاني ، حيدر آباد ، ١٣٩٤هـ .

● **الضّياء المقدسيّ : أبو عبد الله محمّد بن عبد الواحد ت ٦٤٣ هـ**

٩١ ـ الأحاديث المختارة، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، ط الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، بيروت ـ لبنان.

● **الطّبرانيّ : أبو القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠ هـ**

٩٢ ـ المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ، تحقيق

طارق ابن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، منشورات دار الحرمين بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩٣ ـ المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: وزارة الأوقاف، العراق، ط الأولى، ١٣٩٨هـ.

• الطّبري : أبو جعفر محمّد بن جرير ت ٣١٠ هـ

٩٤ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

• الطّيالسي : أبو داود سليمان بن داود ت ٢٠٤ هـ

٩٥ ـ المسند، تحقيق: د. محمّد بن عبد المحسن التّركي، هجر للطّباعة، ط الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، مصر.

• ابن أبي عاصم : أبو بكر أحمد بن عمرو ٢٨٧ هـ

٩٦ ـ السّنّة، تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني المسمّى ظلال الجنة في تخريج السنة، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٠هـ .

• العبّادي : أبو عاصم محمّد بن أحمد ت ٤٥٨ هـ

٩٧ ـ طبقات الفقهاء الشّافعيّة، مكتبة البلديّة، الإسكندريّة.

• ابن عبد البرّ : أبو عمر يوسف بن عبد الله ت ٤٦٣هـ

٩٨ ـ التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبع وزارة الأوقاف بالمملكة المغربيّة، ط الأولى، ١٣٨٧ هـ - ١٤١٢م.

٩٩ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، إدارة الطّباعة المنيرية، مصر. وطبعة بتحقيق: أبي الأشبال الزّهيري، دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الدّمّام.

• عبد الله بن أحمد بن حنبل الشّيبانيّ أبو عبد الرحمن ت ٢٩٠ هـ

١٠٠ ـ زوائد الزّهد، وهي المرويات التي رواها عبد الله عن غير أبيه في كتاب الزّهد = انظر الزّهد للإمام أحمد بن حنبل.

• ابن عديّ : أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ

١٠١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.

• العراقي : أبو الفضل عبد الرّحيم بن الحسين ت ٨٠٦ هـ

١٠٢ ـ المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، اعتنى به أبو محمّد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، ط الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، الرّياض.

• ابن عساكر : أبو القاسم عليّ بن الحسن ت ٥٧١ هـ

١٠٣ ـ تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدّين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

• العصيمي : صالح بن عبد الله (معاصر)

١٠٤ ـ الدّرء لتصحيح حديث من حسن إسلام المرء، مطبعة سفير، ١٤١١هـ، الرّياض.

• العلائي : أبو سعيد خليل بن كيكلديّ ٧٦١ هـ

١٠٥ ـ إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة وهو ثبت العلائيّ، مخطوط في دار الكتب المصريّة، تحت رقم: [١ م ـ مصطلح].

• القاضي عياض : أبو الفضل عياض بن موسى ت ٥٤٤ هـ

١٠٦ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف بالمغرب، ط الأولى، ١٣٨٣هـ.

● الغزالي : أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد ت ٥٠٥ هـ

١٠٧ ـ إحياء علوم الدّين، دار الخير، ط الثّانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، دمشق.

١٠٨ ـ بداية الهداية في الآداب والأخلاق والتّصوّف، صحّحه سليمان مامو، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، دمشق.

١٠٩ ـ الوسيط في المذهب، حقّقه أحمد محمود إبراهيم، دار السّلام، ط الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م، مصر.

● الفسويّ : أبو يوسف يعقوب بن سفيان ت ٢٧٧ هـ

١١٠ ـ المعرفة والتّاريخ ، تحقيق : د. أكرم ضياء العمري ، مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة ، ط الأولى ، ١٤١٠ هـ .

● الفيروزابادي : مجد الدين محمّد بن يعقوب ٨١٧ هـ

١١١ ـ القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ودار الريان للتراث.

● قاضي صفد : محمّد بن عبد الرّحمن بن الحسين العثماني ت ٧٨٠ هـ

١١٢ ـ طبقات الفقهاء الكبرى، مخطوط.

● القرطبيّ : أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ ت ٦٧١ هـ

١١٣ ـ الجامع لأحكام القرآن، لمحمّد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التّراث العربي، ط الثّانية، بيروت.

● ابن القيّم: أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب الزّرعيّ ت ٧٥١ هـ

١١٤ ـ المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب ومطابع دار القلم، بيروت ـ لبنان .

● ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقي ت ٧٧٤هـ

١١٥ ـ البداية والنّهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مركز

البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة بالتّعاون مع دار هجر، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

● اللاّلكائي : أبو القاسم هبة الله بن الحسن ٤١٨ هـ

١١٦ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة،، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، ط الثانية، ١٤١١هـ، الرياض .

● ابن ماجه : أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥ هـ

١١٧ - السّنن ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الجيل، بيروت ـــ لبنان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

● مالك بن أنس : أبو عبد الله الأصبحيّ الإمام ت ١٧٩ هـ

١١٨ - الموطّأ ، رواية يحيى بن يحيى اللّيثيّ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط الثّانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

● الماوردي : أبو الحسن عليّ بن محمّد ت ٤٥٠ هـ

١١٩ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض وجماعته، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٤م، بيروت - لبنان.

● ابن المبارك : عبد الله بن المبارك المروزي ت ١٨١ هـ

١٢٠ - الزّهد والرّقائق، تحقيق وتعليق: أحمد فريد، دار المعراج الدّولية، ط الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الرّياض.

● المزني : أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى ت ٢٦٤ هـ

١٢١ - المختصر، مطبوع على هامش كتاب الأمّ للشّافعيّ، الدّار المصريّة، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق، ١٣٢١ هـ.

• المزّي : أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن ت ٧٤٢ هـ

١٢٢ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وضبط نصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

• مسلم بن الحجّاج : أبو الحسين القشيري ت ٢٦١ هـ

١٢٣ ـ الجامع الصّحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، ط الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

• ابن معين : أبو زكريّا يحيى بن معين ت ٢٣٣ هـ

١٢٤ ـ تاريخ يحيى بن معين ، رواية الدّوري، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمكّة المحرّمة، ط الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

• المناوي : محمّد عبد الرّؤوف ١٠٣١ هـ

١٢٥ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط الأولى، ١٣٥٦هـ.

• النّسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ت ٣٠٣ هـ

١٢٦ ـ السنّن الصغرى (المجتبى)، المكتبة التّجارية الكبرى، مصر، ط الأولى، ١٣٤٨هـ، وبهامشه حاشية السّنديّ.

١٢٧ ـ السّنن الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار البنداروي وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية، ط الأولى ، ١٤١١هـ، بيروت ـ لبنان.

• أبو نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ

١٢٨ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط الثانية ، ١٣٨٧ هـ .

١٢٩ ـ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل الشّافعيّ، دار الكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، بيروت ـ لبنان.

• ابن نقطة : أبو بكر محمّد بن عبد الغنيّ ت ٦٢٩ هـ

١٣٠ ـ تكملة الإكمال، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي ومحمد صالح عبد العزيز مراد، طبع مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

• النّوويّ : أبو زكريّا يحيى بن شرف ت ٦٧٦ هـ

١٣١ ـ تهذيب الأسماء واللّغات، إدارة الطّباعة المنيريّة، وصوّرتها دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان.

• الهرويّ : أبو إسماعيل عبد الله بن محمّد الأنصاري ت ٤٨١ هـ

١٣٢ ـ ذمّ الكلام وأهله، تحقيق: أبي جابر الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة النّبويّة ، ١٤٢٠ هـ .

• الهيثمي : أبو الحسن عليّ بن سليمان بن أبي بكر ت ٨٠٧ هـ

١٣٣ ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب السّتّة، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، مؤسّسة الرّسالة، ط الثّانية، ١٤٠٤ هـ.

١٣٤ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي ٨٠٧ هـ، مكتبة القدسي، القاهرة ، ١٣٥٢هـ .

١٣٥ ـ المقصد العليّ في زوائد أبي يعلى الموصليّ، تحقيق: سيّد كسرويّ حسن، دار الكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، بيروت ـ لبنان.

• أبو يعلى : أحمد بن عليّ بن المثنّى ت ٣٠٧ هـ

١٣٦ ـ المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧ ـ فهرس الموضوعات

living in, which he noticed in the scholars of his time, in particular the *Shafi'ee* scholars – that of blind following, disassociated from the actual evidences of the legal texts. He demonstrated the methodology of Imam ash-Shafi'ee himself, which was to rely on the original sources.

It is not possible to completely understand the noble goals of his encyclopedic work, or the methodology which he wished to employ, except by a critical reading of this introduction. And it is through this introduction that we find his concern of correcting the methodology of fiqh of his time, and calling for a return to the Quran and Sunnah in each and every matter of difference.

In fact, he stated the same himself in one section on his introduction when he said, "Since the time that Allah has blessed me to be busy with the knowledge of this religious law, I have always desired to compile a work that would combine the differences of opinions, and the agreements, and the evidences of the Quran and Sunnah. This would serve – by the blessings of Allah – as a call to return to the 'Initial Matter', and that was the methodology of the early scholars in extracting the rulings from the two sources, in light of the opinions of the early generations, trying to understand them, and choosing the strongest opinion from amongst them....Instead, we find that the custom of every single author amongst our companions, and others besides them, is to cling stubbornly to his school of thought, and to find the statement of his Imam to be correct in all that he said. Rather, it is obligatory on all of us to be objective in all concerning which there is a difference of opinion, and to pick the correct opinion based on that which conforms with the two sources: the Quran and Sunnah. If this were to be done, the difference of opinion will be removed in many matters, and only a few difference would remain, as you will see in this book, Allah willing. And I hope that in this book I have exemplified the commandment of Allah: 'So if you differ regarding anything, take it back to Allah and His Messenger.'"

And this excerpt summarizes in a clear manner the goals of Abu Shaamah in compiling his encyclopedic work, of which only this introduction – which I believe has served its purpose - is left. And it this introduction, there is sufficient solace to be found for those who are eager for the original work.

Written by:
Djamel Azoune
The City of the Prophet y
٢٦/١٢/١٤٢٣ A.H.

azounedjamel@hotmail.com
Cellular phone: ٠٥٢٧٧٨٣٦٦

In the name of Allah, the most Gracious, the most Merciful

Introduction

All praise is due to Allah, and may peace and blessings be upon His Messenger y As to what follows.

Imam Abu Shaamah al-Maqdisi (٥٩٩-٦٦٥ A.H.) thought of compiling an encyclopedia of fiqh (Islamic legal law) which would combine all the chapters of fiqh, along with the various opinions and their corresponding evidences, and the strongest of these opinions. He entitled his book, "*al-'Ilm al-Jami' bayn al-Fiqh wa al-Athar,*" ("The Combined Knowledge Between Legal Law And Prophetic Narrations"). As an introduction to his work, he wrote a lengthy treatise in which he explained the methodology that he would employ for the book.

Due to the length of the work, and the fact that the author felt that his time would come before he was able to complete it, it appears that he included this introduction in a separate work of his entitled, "*al-Kitaab al-Marqoom fi Jumlat min al-Funoon*" ("The Printed Book On Various Sciences"), which is a book in which he compiled treatises on miscellaneous topics. He placed this introduction as an introduction to this second work as well. Therefore, this introduction in reality is an introduction to two separate books of his.

Unfortunately, he was not able to complete his encyclopedic work of fiqh that he had envisioned, as he passed away before its completion.

So this introduction may rightly be entitled, "An Introduction to the Anticipated Book that Calls to the Return of the Initial Matter," where the 'Anticipated Book' is his monumental work of fiqh, and the 'Initial Matter' is the way of the early generations. And from this it is clear that those who considered this introduction as a summary of his large work are mistaken.

So based on all of the above, it gives us great pleasure to announce the publication of this introduction (based on two handwritten manuscripts). It is a sincere plea from a great scholar to return to the 'Initial Matter', which was the methodology employed by the early generation and scholars in researching each issue in light of its evidences, and not blindly following the opinions of other men.

Indeed, Abu Shaamah plunged into this field with ferocious bravery, and with scholarly knowledge. He criticized the intellectual quagmire that he was

ḪOṬBAT' AL - KITAB AL - MU' AMMAL

FI' R - RADD ILA'L - AMR AL – AUWAL

BY

ABŪ SĀMA AL - MAQDISĪ
(M. 655 AH)

Including a critical edition and an introduction

BY

Djamel Azoune